

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة
"حركة حماس نموذجاً"

إعداد
بلال محمود محمد الشوبكي

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007م

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة
"حركة حماس نموذجاً"

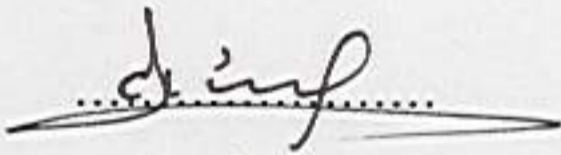
إعداد

بلال محمود محمد الشوبكي

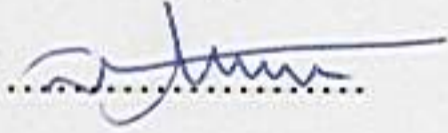
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2007/7/4م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع



1. د. راند نعيرات / مشرفاً ورئيساً



2. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً



3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى والدي الأسير

الشكر والتقدير

بداية الشكر إلى الدكتور رائد نعيرات الذي بإرشاداته وتعاونهِ اكتملت ملامح هذه الأطروحة، كما كل الشكر أيضا إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية، على ما تبذله من جهود في تعزيز البحث العلمي. لا أنسى هنا أن أتقدم أيضا بشكري وتقديري للمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) على ما قدمته لي من دعم لإنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	فهرس المحتويات	هـ
	الملخص	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها		
1.	خلفية الدراسة ومشكلتها	2
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	6
3.1	فرضيات وتساؤلات الدراسة	7
4.1	أهمية الدراسة	8
5.1	منهج الدراسة	9
6.1	حدود الدراسة	10
7.1	الأدبيات السابقة	11
الفصل الثاني: في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي		
2.	في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي	19
1.2	الإسلام السياسي: المفهوم	19
1.1.2	رفض مصطلح الإسلام السياسي	20
2.1.2	تأييد المصطلح	23
3.1.2	المصطلح في هذه الأطروحة	25
2.2	التغيير السياسي: المفهوم	28
1.2.2	نقاط الاختلاف في أي عملية تغيير	29
2.2.2	مراحل التغيير	31
3.2.2	الصورة الكاملة للتغيير وأهدافه	32
1.3.2.2	الشروع في عملية التغيير	33
2.3.2.2	تحديات التغيير	34
4.2.2	التغيير السياسي	36

الرقم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي		
3.	التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي	40
1.3	الأساس الفكري للتغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي	40
2.3	منهج التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي	43
1.2.3	تغيير ما قبل التغيير السياسي	44
2.2.3	التدرج في تغيير الواقع	48
3.2.3	التعامل والتكامل مع الآخر	50
4.2.3	مرونة التغيير	52
3.3	أهداف التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي	53
الفصل الرابع: التغيير السياسي لدى حركة حماس		
4.	التغيير السياسي لدى حركة حماس	58
1.4	أهدافه	58
1.1.4	محاولة لتغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني	59
1.1.1.4	بيئة مواتية لنظام سياسي جديد	59
2.1.1.4	إشكاليات نظام قديم محفزات لجديد منتظر	62
2.1.4	تغيير مرجعية السلطة	67
1.2.1.4	البداية مع اتفاق القاهرة	69
2.2.1.4	خطوة تالية مع وثيقة الوفاق الوطني	71
3.2.1.4	اتفاق مكة، خطوة متقدمة	74
3.1.4	منظمة التحرير مابين شمولية التمثيل وجزئيته	76
1.3.1.4	تمثيل شمولي بداية	76
2.3.1.4	تمثيل جزئي بظهور حماس	77
3.3.1.4	متطلبات وحدانية التمثيل وشرعيته "وجهة نظر حماسوية"	79
4.1.4	صياغة معالم جديدة لإدارة العلاقة مع إسرائيل، (الهدنة نموذجاً)	85
2.4	تحديات حماس في التغيير السياسي	92
1.2.4	اللحظة الارتدادية وبرامج القوى الأخرى	93
2.2.4	حماس و الثنائيات متناقضة	98

الصفحة	الموضوع	الرقم
98	مقاومة وحكم	1.2.2.4
101	أيدولوجية وديمقراطية	2.2.2.4
103	التحدي الإسرائيلي	3.2.4
106	الفرص	3.4
106	تماسك داخلي للحركة مقابل ترهل القوى الأخرى على الساحة	1.3.4
107	فرصة الحركة للنفوذ خارجيا	2.3.4
109	مشروع حماس، وجمود المشاريع الأخرى	3.3.4
110	منهجية حماس في ضوء أهدافها	4.4
115	الاستنتاجات والتوصيات	
122	المصادر والمراجع	
b	Abstract	

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة

"حركة حماس نموذجا"

إعداد

بلال محمود محمد الشوبكي

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

جاء اختيار الباحث للدراسة في موضوع (التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، كنتاج لعدة عوامل مثلت في مجملها أهمية هذه الأطروحة، فكان لتنامي حركات الإسلام السياسي عموما دور العامل الأول، فيما كان لانعكاس هذا التنامي على الحالة الفلسطينية دور العامل الثاني. هذه المتغيرات في ضوء عدم وجود تجربة سابقة للحكم أو المشاركة فيه من قبل تلك الحركات على المستوى الفلسطيني دفعت الباحث لمحاولة الوقوف على تفاصيل مشروع التغيير السياسي لدى نموذج الدراسة حركة حماس.

في محاولة للوصول إلى هدف الدراسة، انطلق الباحث في فحص فرضياته التي يمكن إيجازها، في أن مشروع حركة حماس في التغيير السياسي وضمن حدود الدراسة الزمانية 2007-2000 يتضمن عدة أهداف تتمحور حول تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني ومرجعية السلطة والمنظمة، إضافة إلى إعادة صياغة معالم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي. متأثرة -هذه الأهداف- بجملة من العوامل مثلت تحديات وفرص ذلك المشروع.

فحص الفرضيات تطلب من الباحث تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول، في الأول منها ناقش أهمية الدراسة وخلفيتها، وفرضياتها ومنهجها، إضافة إلى مناقشة أدبيات الدراسة. وفي ثاني فصول الأطروحة، قدم الباحث تفصيلا مفاهيميا، لمصطلحي الدراسة، الإسلام السياسي والتغيير السياسي، فبعد طرح الجدل الدائر حول استخدام مصطلح الإسلام السياسي للتعبير عن الظاهرة الحركية الإسلامية العاملة في المجال السياسي، بين الباحث مبررات استخدام المصطلح

في هذه الأطروحة، معتبرا حركات الإسلام السياسي، تلك التي تمتلك مشروعا سياسيا وتنطلق من مرجعية إسلامية تحدد منهجيتها وأهدافها في إطارها العام، وتعمل على مشروعها من خلال المؤسسات السياسية القائمة أو أنها تسعى لذلك. فيما يعالج في الجزء الثاني المفهوم المجرد للتغيير السياسي فيعرفه بأنه مجمل التحولات في البنى السياسية في المجتمع.

الهدف من الفصل المفاهيمي هو التأسيس لقاعدة نظرية تكون مدخلا للباحث في تحويله المفاهيم المجردة إلى واقع إجرائي من خلال إسقاطها على حركات الإسلام السياسي عموما وحركة حماس خصوصا، وهذا ما كان واضحا في الفصل الثالث من الأطروحة الذي عالج المكونات الأساسية الثلاثة للتغيير السياسي، ابتداءً بأسسه الفكرية مروراً بمنهجيته وصولاً إلى أهدافه.

الأساس الفكري للتغيير السياسي عند هذه الحركات ينطلق من مرجعية إسلامية، كما الملاحظ العامة لمنهجية تلك الحركات وأهمها تدرج التغيير وتعاطيه مع المؤسسات والمفاهيم المعاصرة للوصول إلى هدفها الاستراتيجي بإقامة الدولة الإسلامية، مجمل هذه القضايا كما كانت المفاهيم المجردة مدخلا لها، شكلت هي الأخرى مدخلا للتغيير السياسي لدى حركة حماس، فكان للأساس الفكري أن يشكل قاسما مشتركا بين حماس وغيرها من حركات الإسلام السياسي. أما منهجية حماس فقد انسجمت في معظم تفاصيلها مع منهجية الإخوان المسلمين التي تمثل جذورها الفكرية.

في الفصل الرابع ناقش الباحث كيفية تحقيق حماس لأهدافها المتعلقة بتغيير أسس النظام السياسي ومرجعية السلطة والمنظمة والعلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، فمن خلال تحليل المتغيرات التي طرأت في فترة الدراسة الزمنية، تبين أن حركة حماس حققت جزء من تلك الأهداف حتى لحظة إنجاز هذه الأطروحة خاصة فيما يتعلق بأسس النظام ومرجعية السلطة نتاجا للاتفاقيات الثلاثة التي وقعتها القوى السياسية الفلسطينية وهي اتفاق القاهرة والوفاق الوطني واتفاق مكة.

أما التغيير الخاص بمنظمة التحرير مقتصر على التأسيس النظري، فكانت الخطوات العملية في هذا المجال محدودة، وبالنسبة للعلاقة مع إسرائيل فإن طرح حماس للصيغة التي تراها مناسبة تمثل في الهدنة، وهي طرح قديم من قبل حماس، إلا أن تجديده في ظل موقع حماس الحالي يأخذ أهمية أكبر ودلالات أبعاد. وتبعا لحدود الدراسة زمانيا ومكانيا فإن مشروع حماس في التغيير السياسي تأثر بجملة عوامل مثلت في جزء منها محددات له، فيما مثلت أخطاها فرصا لنفاذ المشروع.

أوصى الباحث في نهاية الأطروحة حماس بجملة من النقاط، أهمها بلورة ثقافة سياسية حركية تتواءم مع موقعها الحالي، وأن تدرك أن للديمقراطية استحقاقات نابعة من مفاهيم التعددية والشراكة السياسية تتطلب من الحركة السعي لتحقيق أهدافها في ضوء التعاطي مع البرامج الأخرى بمنطق التكامل والتعاون. إضافة إلى ضرورة تركيز حماس أثناء تواجدها في الحكومة على مشاريع تلامس احتياجات المواطن اليومية، كي تحافظ على نسبتها في الشارع. كما أشار إلى أهمية تعزيز مقومات الهدنة كخيار حماس لإدارة العلاقة مع إسرائيل، وترسيخ المفهوم الواسع للمقاومة بما يضمن عدم حصره في الجانب العسكري وانسجامه مع الحكم والبناء.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1 خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

منذ أواخر القرن الماضي والعالم يشهد تغيرات ملحوظة في بنية وأشكال وطبيعة أدوار اللاعبين في المشهد الدولي. هذه التغيرات لم تكن سوى نتيجة لتغيرات حدثت في أطر أضيق أي داخل الدول نفسها، فتغير البنى السياسية والاقتصادية والتحولت الأيديولوجية الداخلية للكثير من دول العالم ساهمت وبشكل مباشر في صوغ معالم جديدة للنظام العالمي. والذي ألقى بتبعاته على كثير من القضايا الدولية، متسببا في إيجاد الحلول لها تارة أو في تعقيدها تارة أخرى.

القضية الفلسطينية وهي أبرز قضايا الشرق الأوسط إن لم تكن قضيته الأولى، لم تكن استثناء من بين القضايا التي تأثرت بالمتغيرات العالمية التي بدأت في نهاية القرن الماضي، فانهيار الاتحاد السوفييتي، وترسيخ الأحادية القطبية كان لهما آثارهما في توجيه أطراف الصراع نحو شكل جديد للحل، وبرؤية واحدة هي رؤية الأحادية التي أفرزها النظام العالمي الجديد.

في هذه المقدمة لا يناقش الباحث التغيرات العالمية وأثرها على القضية الفلسطينية، وإنما يهدف إلى إعطاء توضيح عملي للفكرة التي مفادها، أن التغيرات الداخلية في الدول والأمم تلقي بظلالها لا محالة على طبيعة النظام العالمي. وإذا كانت نهايات القرن الماضي حملت معها نهاية الاشتراكية، ونفوذ الرأسمالية، فإنها حملت تناميا واضحا لحركات الإسلام السياسي القائمة، وميلادا لأخرى جديدة، وإذا كانت التغييرات التي عصفت بالعالم الغربي ألفت بآثارها على القضية الفلسطينية، فكيف يمكن تجاهل تغييرات ولدت من رحم المنطقة؟

نعم، فقد تنامت حركات الإسلام السياسي، على اختلاف رؤاها وبرامجها، وبانتت نهاية القرن الماضي بداية النشاط والتفعيل لهذه الحركات، وبالرغم من أن هذه الحركات ولدت في بداية القرن الماضي وكانت أبرزها حركة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا، إلا أن حراكا

ونشاطا غير معهودين باتا سمة ملحوظة لهذه الحركات، فلم تعد طرفا مهشما من مكونات الخريطة السياسية العالمية.

هذا التنامي المتزايد لحركات الإسلام السياسي، وإن كان مقتصرًا على بعض الدول العربية والإسلامية، إلا أنه أخذ في الامتداد والتوسع إلى الحد الذي أصبحت فيه بعض الحركات تنظيمات يصح أن يطلق عليها صفة العالمية، فحركة الإخوان المسلمين كبرى هذه التنظيمات مثلا، أصبحت رقما سياسيا مهما لدى أطراف العملية السياسية باختلاف أطرافها.

في الأراضي الفلسطينية كان الأمر مميّزا، فبالرغم من أن حركة الإخوان المسلمين كان لها امتدادها هناك، إلا أن خصوصية المنطقة دفعت نحو تأسيس حركة منفصلة عن الإخوان المسلمين، فكانت حركة المقاومة الإسلامية حماس هي ذلك الجسم السياسي، وبالرغم من أن هذه الحركة تعتبر من قبل المفكرين امتدادا للإخوان المسلمين، في الأراضي الفلسطينية، إلا أن لهذه الحركة ما يميزها عن حركتها الأم "الإخوان المسلمين".

تنامي الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يكن مؤشره الوحيد هو بروز حركة حماس في العقد الأخير من القرن الماضي فقط، بل كان لبروز نشاط حركة الجهاد الإسلامي أثره في ترسيخ الاعتقاد بنمو الإسلام السياسي في فترة قياسية نسبة للحركات الأخرى وفي مناطق مختلفة.

وإذا اعتبرنا أن العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي هي نقطة انطلاق هذه الحركات نحو تفعيل دورها في محيطها الوطني والإقليمي، فمن المهم الإشارة إلى أن هذه المرحلة من النمو لحركات الإسلام السياسي تزامنت مع ظهور برامج ورؤى جديدة للتعاطي مع القضية الفلسطينية، تمثلت في مشاريع الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

هذه البرامج وفي إطارها العام شكلت تحديا وما زالت لبرامج حركات الإسلام السياسي، التي تحمل مفهوما مختلفا للأساس الذي يجب أن تحل عليه القضية الفلسطينية. برامج الحل السلمي هذه وإن كانت خارجية المولد، إلا أنها وجدت من يتبناها داخليا، وأصبحت مشروعا

لبعض الحركات السياسية تسعى لتحقيقه، هنا أصبحت البرامج الإسلامية الفلسطينية، لها من ينافسها في الأسس المتبناة لحل القضية الفلسطينية.

حدثة حركات الإسلام السياسي، وغياب الظهير الإقليمي والعالمي الداعم لها، بالتوازي مع التاريخ الطويل للحركات السياسية الأخرى التي تبنت الحل السلمي، والدعم العالمي لها، ساهم في أن تكون للبرامج الأخرى غير تلك التي تتبناها حركات الإسلام السياسي الفرصة الأوفر حظا في أن تجد طريقها نحو التطبيق، وكانت نهاية القرن الماضي وفي عقده الأخير بالتحديد الإطار الزمني الذي أصبحت فيه هذه البرامج أمرا واقعا.

أخذت برامج الحل السلمي في الضفة والقطاع فرصتها كي تواجه واقعا يرنو لتغيير الوضع القائم، ليس سياسيا فحسب بل يتعداه ليشمل مناحي الحياة بمختلف تقسيماتها، وباتت حركات الإسلام السياسي وخاصة برنامج حركة المقاومة الإسلامية حماس جزء من المعادلة، وأصبح الدخول في تطبيق برامج الحل السلمي يتطلب في بعض الأحيان مواجهة مباشرة مع حركة حماس والجهاد.

مضى ما يزيد على عقد من الزمن على بداية برامج الحلول السلمية، لتكون المحصلة أقل بكثير مما طمحت له الحركات السياسية الفلسطينية التي تبنته كخيار لتغيير الوضع القائم. وفي هذه الأثناء كان مشروع حركات الإسلام السياسي يشهد حراكا وتناميا ملحوظين على المستوى الإقليمي، وكانت فرصة جديدة لحركات الإسلام السياسي الفلسطيني أن تتقدم في ظل تراجع فرص الحركات السياسية الأخرى.

وفي هدي الإيجاز الذي تفرضه هذه المقدمة، يكفي الإشارة إلى أن الفشل النسبي للحركات التي تبنت البرامج السلمية في الخروج بحل سياسي مقبول، إضافة لإخفاقها في وضع أسس متينة لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية تتناسب مع مشروعها التحرري، علاوة على عدم خوض حركات الإسلام السياسي تجربة كاملة في الحكم، وتصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واندلاع الانتفاضة، ساهما بشكل كبير في

أن تتقدم حركات الإسلام السياسي فلسطينيا في مدها الجماهيري، والذي ساعدها أن تكون في المربع المؤثر في العمل السياسي الفلسطيني.

هذا الانتقال النوعي لحركات الإسلام السياسي الفلسطينية متمثلة في حركة المقاومة الإسلامية حماس، حدا بالحركة نحو طريقة جديدة للتعامل مع المرحلة التي اتسمت بعدم وضوح الآليات الفلسطينية لحل قضيتهم، والتركيز على الرؤى السياسية الحزبية، إضافة للمشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسية.

الأسلوب الجديد في العمل السياسي لحركة حماس وإن كان مجربا من قبل حركات الإسلام السياسي عموما، إلا أن لخصوصية حركة حماس ما يجعل من هذا الأسلوب -وهو الدخول للمؤسسة الرسمية- تجسيدا لمرحلة تمثل بداية التغيير في النهج الذي اتخذته هذه الحركة في تطبيق برنامجها. فخوض حركة حماس للانتخابات المحلية والتشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية لأول مرة، يدفع نحو دراسة مشروع الحركة، ومدى وضوح الرؤية التغييرية فيه وإمكانية تحقيقها، خاصة أن برنامجها الانتخابي رُوّس باسم "التغيير والإصلاح".

وبما أن لكل تجديد وتحول دوافعه ومحفزاته، فإن انطلاقة حماس في المشاركة بالعمل السياسي الرسمي، في إطار برنامج التغيير والإصلاح، جاءت نتاجا لحاجة الشارع لتغيير الوضع القائم بمعظم تفاصيله، سواء السياسية أو فيما يعنى بتسيير الحياة اليومية، وإدراك حماس لهذه الحاجة الشعبية خلق المحفز لكي يكون لديها برنامجا يضمن أكبر تأييد جماهيري يكون رافعتها نحو الشكل الجديد الذي اختارته لنفسها.

في ظل هذه التطورات التي شهدتها الضفة والقطاع، انطلق الباحث في هذه الدراسة، لمعرفة إذا ما كان لحركات الإسلام السياسي الفلسطينية ممثلة بحركة حماس رؤية للتغيير السياسي، وتفاصيل هذه الرؤية من حيث أهدافها، وكيفية تحقيقها، وما هي المحددات التي تتحكم بوصول حماس إلى أهدافها من التغيير السياسي؟

هذه القضايا سيتناولها الباحث من خلال فصول الدراسة، والتي تبدأ بفصل يوضح خلفية المشكلة، وأهداف الدراسة ومنهجيتها. منطلقا إلى الفصل الثاني كي يقدم إطارا مفاهيميا لمصطلحي التغيير السياسي، والإسلام السياسي، موضحا خلاله جدلية استخدام الأخير، وما هي مبررات استخدامه في هذه الأطروحة؟

في الفصل الثالث ينتقل الباحث ليوضح التغيير السياسي بإسقاطه عمليا على حركات الإسلام السياسي عموما، فيخرج بتصوير عن الأساس الفكري للتغيير السياسي لدى هذه الحركات، وما هي أبرز ملامح منهجيتها في مشاريعها التغييرية؟ وصولا إلى هدفها العام والمشارك. لينطلق في الفصل اللاحق نحو التغيير السياسي لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، موضحا أهدافها من التغيير، وما تحقق منها أو ما تسعى إلى تحقيقه، ضمن إطار زمني محدد، لا يناقش أهدافا عامة تشترك فيها مع مجمل حركات الإسلام السياسي.

في الجزء الثاني من رابع فصول الدراسة وآخرها، يناقش محددات مشروع حماس في التغيير السياسي وفرص نجاحه، مستقيا تلك المحددات من الفصل المفاهيمي الذي أوضح فيه الباحث معوقات أي مشروع تغيير من الناحية النظرية التجريدية، كي يتسنى له الخروج باستنتاجات توازن بين أهداف الحركة من التغيير السياسي ومحددات وفرص نجاحه.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن حركات الإسلام السياسي في الضفة والقطاع بنتاميها المتزايد كما هو إقليميا، تثير تساؤلات نابغة من طبيعة الوضع السياسي الفلسطيني، الذي ما زال يعيش حالة من عدم الاستقرار، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. هذه الطبيعة تفرض على أي قوة سياسية فلسطينية، أن يكون لها مشروعها لتغيير الوضع القائم.

التساؤلات الجديدة في الساحة الفلسطينية، وربما في الساحات والدوائر الأوسع، تتمحور حول مشروع التغيير الذي يمتلكه الإسلام السياسي، ومدى صلاحيته أن يكون مدخلا للإصلاح الفلسطيني على صعيد البنية السياسية الداخلية، أو في طبيعة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي.

مبرر هذه التساؤلات ليس فقط تنامي هذه الحركات ودلائلها تنامي شعبية حركة حماس، وإنما تحول هذه الحركات عن دورها التقليدي في المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية، مما يولّد تساؤلات جديدة حول الأدوار الجديدة والأدوات ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية، وكيف يتأثر مشروع حركة حماس، والتي تمثل في هذه الدراسة نموذجاً عن الإسلام السياسي في فلسطين بجملته العوامل المحيطة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي؟

وبالرغم من أن دخول حماس إلى المؤسسة الرسمية الفلسطينية، كان أحد دوافع هذه الدراسة، إلا أنه ليس العامل الأساسي، وإنما جاءت هذه الدراسة ارتباطاً بالامتداد الواسع لحركة حماس، سواء شاركت في إدارة المؤسسات الرسمية أم لا. فالحضور الجماهيري الواضح للحركة يحتم على أي دارس للوضع الفلسطيني أخذ هذه الحركة وبرنامجها بعين الاعتبار، خاصة وأن الحركة التي تتطرق من نهج إصلاح، اتخذت من التغيير والإصلاح برنامجاً لها في المرحلة المقبلة، وهذا ما يدفع نحو سبر غور التغيير، من حيث أهدافه، ومحدداته، وأفق نجاحه.

3.1 فرضيات وتساؤلات الدراسة

يسعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى فحص فرضية أساسية مفادها أن حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحماس باعتبارها نموذج وممثل تلك الحركات في هذه الأطروحة، تمتلك في برامجها رؤية تميزها عن الاتجاهات السياسية والفكرية الأخرى فيما يتعلق بالتغيير السياسي وذلك يتضح من خلال أهدافه، والتي يفترض الباحث أنها أهداف مرحلية، تتعلق بتغيير مرجعية السلطة وأسس النظام السياسي الفلسطيني، وبنية وميثاق منظمة التحرير الفلسطيني، وتغيير نمط العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي.

إضافة لذلك فإن الباحث واستكمالاً للفرضية الأساسية سيفحص مدى تأثير بعض أهم العوامل محلياً وإقليمياً وعالمياً على قدرة حماس في تحقيق أهدافها، إذ أن مشروعها في التغيير السياسي وإن كان محددًا ومنطلقًا من رؤيتها السياسية ومرجعيتها الفكرية، إلا أنه يتأثر بجملته من المحددات تشكل البيئة السياسية التي تمارس فيها حماس نشاطاتها السياسية، ورغم وجود

هذه المحددات التي قد تشكل تحديا لحركة حماس إلا أن هناك جملة من المتغيرات قد تشكل محفزا يدفع نحو تسيير مشروع حماس في التغيير السياسي.

ومن خلال فحص هذه الفرضيات سيتسنى للباحث الخروج بإجابات على التساؤلات

التالية؟

- 1- ما هو الأساس الفكري، الذي يشكل دافعا لحركات الإسلام السياسي عموما في مشاريع التغيير السياسي، ومحددا لمنهجيتها؟
- 2- إذا كان لحركات الإسلام السياسي الفلسطينية ممثلة بحركة حماس، رؤيتها في التغيير السياسي، ما هي تفاصيل هذه الرؤية من حيث النتائج التي تراها هدفا للتغيير السياسي؟
- 3- ما هي أبرز جزئيات المنهجية المتبعة من قبل حركات الإسلام السياسي في تغييرها السياسي، والتي تشترك فيها حماس مع تلك الحركات؟
- 4- ما هي إمكانية تحقيق حماس لأهدافها بالمجمل أو جزء منها تبعا للرؤية الخاصة، والتحديات والمحفزات، التي ستتضح في هذه الأطروحة؟

4.1 أهمية الدراسة

لم يعد غريبا الآن القول أن الحياة السياسية الفلسطينية توزعت على مراحل تاريخية شهدت كل مرحلة فيها سيطرة للون سياسي بدا هو الأكثر سطوعا بين ألوان الطيف الفلسطيني، فقد شهد منتصف القرن الماضي نفوذا ملحوظا للتيار القومي محاولا تنفيذ رؤيته وبرامجه، تبعه في ذلك وحتى نهاية القرن الماضي اتجاه آخر تمثل في حركة فتح، ذات التوجه العلماني، وهي الأخرى حاولت في فترة توليها لقيادة العمل السياسي الفلسطيني، أن يكون لبرامجها ورؤيتها للواقع السياسي وإمكانية تغييره الفرصة كي تصبح واقعا ملموسا. أما منذ نهاية القرن الماضي وحتى الآن بات المراقب يشهد حالة من التراجع للتيار الذي تمثله حركة فتح، لصالح نمو تيارات أخرى تمثلت في الاتجاه الإسلامي.

هذه الألوان الثلاثة، لم يشهد سوى اثنان منها -التيار القومي وتيار فتح- فترة الاختبار العملية، والتي بينت بشكل أو بآخر أن هذين الاتجاهين لم يحققا ما طمحا له في برامجهما من أجل الوصول إلى واقع جديد يغير من الحالة الفلسطينية الراهنة، أما الاتجاه الآخر وهو الجديد ويعني الباحث هنا التوجه الإسلامي في فلسطين، متمثلاً بنمو حركات الإسلام السياسي، التي برز منها حركة المقاومة الإسلامية حماس فلم يخض تجربة عملية كاملة، وهنا تكمن أهمية الدراسة، فما عانتها الاتجاهات الأخرى من عدم قدرتها على تطبيق برامجها وتحقيق رؤاها، دفع الباحث نحو استباق التجربة الإسلامية في فلسطين، بأن تكون دراسته هذه محاولة لتحديد أهدافها، ومدى إمكانية تحقيقها ولو جزئياً ضمن جملة من المحددات والفرص.

فحركة المقاومة الإسلامية حماس ترى أن لها برنامجاً واضحاً ومحدداً ترنو إلى تحقيقه، ولا شيء أكثر دلالة على أن مشروعها يحمل أهدافاً تغييرية من الاسم الذي اختارته لنفسها كي تدخل دائرة العمل السياسي الرسمي الفلسطيني وهو "التغيير والإصلاح". هذه الحالة الجديدة التي تعيشها الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل نقطة جذب للباحثين في محاولة تحديد معالم التغيير السياسي الذي تطمح له حركة المقاومة الإسلامية حماس، والباحث هنا هو واحد من هؤلاء، وذلك انطلاقاً من تجربة الإسلام السياسي الطويلة خارج الدائرة الفلسطينية، مروراً بالخصوصية التي تصبغ مشروع حركة حماس، واستقراء للواقع الفلسطيني الذي سيلقي بآثاره على إمكانية تحقيق حماس لرؤيتها في التغيير والإصلاح.

5.1 منهج الدراسة

في محاولة لفحص الفرضية الأساسية في هذه الأطروحة والتي تدور حول امتلاك الإسلام السياسي في فلسطين متمثلاً في حركة حماس مشروعاً للتغيير السياسي، سيعمل الباحث على تجميع وتصنيف المعلومات وتفسيرها للاستدلال على مصداقية الفرضية، ولأجل هذه الغاية فإن المنهج الوصفي التحليلي يتناسب مع الخطوات التي سيقوم بها الباحث لفحص الفرضية.

أما عند الانتقال إلى الفرضيات الفرعية والتي تعنى بالعوامل المؤثرة على التغيير السياسي الذي تنتشده حركة حماس، فإن المنهج الاستقرائي مهم في هذا الجزء من الدراسة، عبر

التحقق بالملاحظة المنظمة للجزئيات المؤثرة في موضوع الدراسة، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات للخروج بنتائج يمكن أن تكون في مجملها تعميما لمجموعة من الوقائع الجزئية، التي ينظر لها تقليديا بشكل منفرد يفقدها قدرتها على التأثير والتي لا تظهر إلا من خلال اجتماعها مع عوامل أخرى مؤثرة من نفس الدرجة.

ورغم أن النموذج الذي تم اختياره لهذه الدراسة وهو حركة المقاومة الإسلامية حماس، لديه ظروفه الخاصة المختلفة عن حركات الإسلام السياسي عموما، وهي ظروف الاحتلال، مما يصعب على الباحث الخروج بتعميمات، من خلال دراسة حركة حماس، إلا أن التعميم سيصلح إذا ما تم التركيز في دراسة العوامل المؤثرة في مشروع التغيير لحركة حماس، إضافة لظروف الاحتلال على عوامل تشكل في عمومها نقاطا مشتركة لمختلف حركات الإسلام السياسي.

وبما أن الباحث أشار خلال توضيح المنهج إلى أهمية المعلومات وضرورة توفيرها، فإن الباحث لجأ إلى مجموعة من المصادر، تشكل الأدبيات والدراسات السابقة الجزء الأوسع منها، كما أجرى الباحث العديد من المقابلات الخاصة بالدراسة مع المختصين في موضوع الدراسة، من باحثين، وسياسيين، ومفكرين. إضافة للتصريحات الإعلامية والبيانات والوثائق التي تتقاطع وموضوع الدراسة.

6.1 حدود الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، والتي تحاول دراسة التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي الفلسطينية، باعتبار حركة حماس نموذجا ممثلا لمثل هذه الحركات، فإن الباحث يرى أن الفترة الواقعة من بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، وحتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأولى عام 2007، هي الإطار الزمني للأطروحة، وذلك تجنبنا للعودة إلى تاريخ الحركة ومواقفها التقليدية والتي طرحت للبحث في أكثر من دراسة سابقة، إضافة لكون هذه الفترة هي مرحلة التحولات لمجمل القوى المشكلة للحياة السياسية الفلسطينية، بما خلقت من وقائع جديدة على الأرض بالتزامن مع تغيرات في دوائر محيطية وذات تأثير على المستوى الفلسطيني.

هذا ما يتعلق بالإطار الزمني، أما الإطار المكاني، فهو الضفة الغربية، وقطاع غزة، مع عدم إغفال العلاقة بين الحركة وقادتها في الخارج. كما أن الأطروحة ستركز دراستها على رؤية حركة حماس للتغيير السياسي، نظرا لأن الباحث اختارها كنموذج لحركات الإسلام السياسي لعدة اعتبارات، أهمها امتداد هذه الحركة الواسع في الشارع الفلسطيني، والتحولت التي شهدتها الحركة، في طبيعة مشاركتها السياسية. لكن ذلك لا يعني إغفال حركات الإسلام السياسي كمفهوم عام وإعطائه جزء من الدراسة يكون منطلقا للدخول إلى دراسة حركة حماس. وخاصة الاتجاه الوسطي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين، كون حركة حماس تشترك معه من حيث المنبع الفكري والأيدولوجي.

7.1 الأدبيات السابقة

لقي موضوع الإسلام السياسي -محور هذه الأطروحة- اهتماما واسعا من الدارسين والباحثين والمراقبين، فتعددت الكتابات حول هذا الموضوع واختلقت باختلاف منطلقات الدراسة ومشارب الدارسين، وتوزعت بين دراسات وأبحاث وكتب ومقالات، وحتى تغطيات إخبارية من تقارير وتحقيقات. وهذا ليس بالغريب بعد أن أوضح الباحث في أهمية الدراسة كم أن هذا الموضوع بدأ يشغل الحيز الأوسع من تفكير المهتمين، نتيجة البروز السريع لحركات الإسلام السياسي في أواخر القرن الماضي، وتسليط الضوء عليها في بداية القرن الحالي، نتيجة للتحويلات والتطورات العالمية التي ساهمت في أن تضع هذه الحركات محل البحث والدراسة.

وبالفعل خرجت دراسات وكتابات عديدة تعطي هذا الموضوع مزيدا من البحث والدراسة، كما أن بروز هذا الموضوع أعاد الاهتمام لكتابات قديمة عالجت الموضوع نفسه، ومن الذين عالجوا موضوع الإسلام السياسي والحركات الإسلامية بعمومه، هادي العلوي حيث ناقش الإسلام السياسي تاريخيا في مجلده "فصول من تاريخ الإسلام السياسي"¹.

¹ العلوي، هادي: فصول من تاريخ الإسلام السياسي. ط2. نيوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط2، 1999.

في هذا المجلد يناقش هادي العلوي الإسلام السياسي وفق تسلسل زمني، عاد به إلى بداية الدعوة وظهور النبوة وبداية تأسيس النظام الإسلامي، منتقلا بين مراحل تطور الدولة الإسلامية، ومقدما الأطروحات السياسية للإسلام السياسي، وذلك في الكتاب الأول من هذا المجلد تحت عنوان "خلاصات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام" ومن ثم يعالج العلوي في كتابه الثاني وضمن نفس المجلد الاغتيال السياسي في الإسلام وفق الترتيب الزمني لهذه الاغتيالات كونها علامات فاصلة في تاريخ الإسلام السياسي، ومن ثم ينتقل في كتابه الثالث إلى مناقشة التعذيب السياسي، ليصل نهاية إلى اضاءات على مآثر وخطايا التاريخ الإسلامي في كتابه الرابع. ومثل هذه الدراسات عادت لتتال اهتمام القراء والباحثين في محاولة منهم للعودة إلى جذور الإسلام السياسي كي يتسنى لهم دراسة حركاته التي بدأت تنمو بشكل متسارع وفاعل على المستوى العالمي.

ومن الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع انطلاقا من المعالجة التاريخية أيضا، وإن كان الطرح في إطار أعم شمل الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دراسة حسن إبراهيم حسن بعنوان: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي.²

من الدراسات المميزة في هذا المجال أيضا، ما قدمه أوليفيه روا في كتابه "تجربة الإسلام السياسي"³. ففي هذه الدراسة حاول الباحث أن يكون محددًا في معالجته للموضوع فلم يدرس تجربة الإسلام عموما، بل جعل نصب عينيه ما أطلق عليه في دراسته "الحركات الإسلامية"، ويرى روا أن الانتشار الواسع لهذه الحركات يحتم دراستها ومحاولة التوصل إلى إجابات واضحة بشأنها وأهدافها، حيث يعتبر أن هدفه الأساسي الخروج بإجابة على التساؤل الذي مفاده: هل يقدم الإسلام السياسي بديلا للمجتمعات الإسلامية؟ وربما هذا التساؤل فيه قرب واضح من موضوع هذه الأطروحة التي تحاول معرفة التغيير السياسي الذي تراه حركات الإسلام السياسي مناسبا، وإن كانت هذه الأطروحة تعالج الموضوع في إطار أضيق وهو الإطار الفلسطيني من خلال دراسة التغيير السياسي من منظور حركة حماس.

² حسن، إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. ج 2. بيروت: دار الجيل. 1996.

³ أروا، أوليفيه: تجربة الإسلام السياسي. ترجمة: نصير مروة. ط2. لبنان: دار الساقي. 1969.

يخرج روا من دراسته موقفاً أن الإسلام السياسي لا يملك تصوراً جديداً لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وإنما يأتي نمو هذه الحركات والفرص التي يمتلكها للوصول إلى الحكم، من إخفاق الدول الليبرالية والاشتراكية في التكامل مع مجتمعاتها، فهي كيانات مستوردة من الغرب، ويعتقد أن مثل هذه الحركات لا يمكنها أن تتجاوز الخطاب والحالة التي تعيشها دول العالم الثالث، ولن تختلف الحركات الإسلامية وفق تسميته عن غيرها من الحركات الوطنية في إدارتها للأنظمة، إلا في التعبير عن مواقفها الشبيهة جداً بمواقف سابقتها بعبارات وصيغ أيديولوجية جديدة.

هناك اتجاه آخر في الكتابة حول موضوع الإسلام السياسي تمثل في تلك الكتب التي هدفت إلى تزويد القارئ بالمعلومات حول حركات الإسلام السياسي من حيث النشأة والتطور والأهداف والمبادئ والمعتقدات، ومنها موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية لعبد المنعم الحفني⁴. وتتضمن هذه الموسوعة معلومات حول مجمل تلك الحركات في محاولة لإيصال فكرة متكاملة، أو أكثر شمولية بحيث يصبح لدى القارئ إلمام بمختلف الرؤى الإسلامية على اختلافها وتنوعها.

إضافة للدراسات السابقة فإن جزءاً آخر منها عالج الموضوع من خلال دراسة النظرية السياسية في الإسلام، والدراسات التي سارت على هذا النحو كثيرة ومتعددة ومنها كتاب وليد نويهض: "الإسلام والسياسة"⁵، وكتاب حسين فوزي النجار: "الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية، ونظام الإسلام"⁶.

هذه الدراسات تمثلت النموذج الذي عالج موضوع الإسلام السياسي بعمومية دون ربطه بمواضيع محددة، وخاصة تلك التي بدأت تشغل بال العالم مثل الديمقراطية والتعددية السياسية، ومفاهيم متعددة بدأت تدخل حالة من المقارنة مع مبادئ الإسلام السياسي، حتى أن البعض بدأ

⁴ الحفني، عبد المنعم: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية. ط2. القاهرة: مكتبة مدبولي. 1999.

⁵ نويهض، وليد: الإسلام والسياسة. ط1. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. 1994.

⁶ النجار، حسين فوزي: الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الإسلام. ط1. دم: دار الشعب. 1969.

يدرس حركات الإسلام السياسي وقدرتها على التغيير انطلاقاً من معايير الديمقراطية والحرية في مقارنة بين بعض المبادئ الإسلامية مع الديمقراطية، إضافة إلى الدراسات التي عالجت حركات الإسلام السياسي من خلال قدرتها على التفاعل مع القضايا المعاصرة.

من الدراسات التي عالجت الإسلام السياسي انطلاقاً من التفاعل مع قضايا العصر، دراسة كمال السعيد حبيب: "الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة"، والتي قدم فيها شرحاً للرؤى التي تحملها الحركات الإسلامية والمنطلقات الفكرية لهذه الحركات، ملقياً الضوء على التغييرات التي طرأت بعد أحداث أيلول 2001، ومطالباً الحركات الإسلامية بمراجعة سياساتها في علاقاتها بأنظمة الحكم، ويقصد الكاتب بالمراجعة المطلوبة، تلك التي تتوجب على الحركة الاجتهاد بها نتيجة تغير الظروف والواقع، دون أن يعني ذلك إخلالاً بالمبادئ والثوابت التي تنطلق منها هذه الحركات. ويرى أن ما تواجهه هذه الحركات من أطروحات غريبة منافسة، تفرض عليها نمطاً جديداً في الاجتهاد⁷.

وفق نفس المنطق خرجت دراسة "الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة"، لمجموعة من المفكرين تناولوا خلالها حركات الإسلام السياسي كظاهرة بدأت في البروز كجزء استجابي لمتغيرات النظام العالمي الذي بدأ بنهاية الاتحاد السوفيتي، وتؤكد الدراسة على أهمية الإسلام كأحد مقومات المشروع النهضوي العربي محاولة رسم مستقبل الإسلام السياسي، من خلال معالجة تطبيقية ضمن دائرة الإسلام والسياسة⁸.

وكتعبير عن التطور النوعي الذي شهدته حركات الإسلام السياسي في طرحها لرؤاها، وعدم معاداتها للديمقراطية والتعددية، بل تبنيتها في بعض الأحيان، خرجت كتابات كثيرة، وممن يرون أن حركات الإسلام السياسي تمر بهذه المرحلة بالفعل، نبيل شبيب المتخصص في الشؤون الإسلامية في أحد كتاباته بعنوان "الإسلاميون والإصلاح السياسي"، حيث يرى أن الإسلاميين تحولوا في أطروحاتهم بشأن التغيير من التغيير الجذري وضرورة الحكم الإسلامي إلى التغيير

⁷ حبيب، كمال السعيد: الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

⁸ حماد، مجدي وآخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1999.

الذي يتأقلم مع الديمقراطية والتعددية السياسية والوسطية في التفكير والعمل، ويعتبر الكاتب ذلك مرحلة تجاوز الحركات الإسلامية للعقبات التقليدية⁹.

الأدبيات الواردة أعلاه وإن كانت عالجت بشكل أو بآخر الإسلام السياسي عموماً ورؤاه التغييرية، إلا أنها لم تكن بشكل متخصص ومحدد في موضوع التغيير السياسي والذي يمثل قسماً هاماً من عنوان الأطروحة، لذلك حاول الباحث مراجعة الأدبيات التي ناقشت التغيير السياسي كمفهوم دون ربطه بتيار سياسي معين، وذلك في محاولة لفهم التغيير السياسي وأدواته بشكل مجرد.

من هذه الأدبيات مجموعة دراسات مفاهيمية ناقشت موضوع التغيير بشكل عام، من خلال توضيح معالم التغيير، منطلقة - هذه الدراسات - من واقع ينشد التغيير وما زال يراوح مكانه، كما جاءت لتعطي تصوراً عن التغيير من حيث الأدوات والمناهج ومنها دراسة أحمد عطيات: الطريق¹⁰. ودراسة محمد راجح يوسف: أقدار التغيير¹¹.

آخر جزء في مناقشة الباحث للأدبيات السابقة هو ما يتعلق بتلك التي تناولت حركة المقاومة الإسلامية حماس بالدراسة، وتمثل حركة حماس في هذه الأطروحة النموذج لحركات الإسلام السياسي في الضفة والقطاع، حيث سيتناولها الباحث بالدراسة من خلال تصورها للتغيير السياسي من حيث أهداف هذا التغيير ومحدداته ومنهجيته، والدراسات التي عالجت هذا الموضوع متعددة منها:

1- دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987-1996، وهو

كتاب يضم بين جنباته دراسة تفصيلية لحركة حماس من حيث¹²:

⁹ شبيب، نبيل: الإسلاميون والإصلاح السياسي. الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9FDF0424-1DEF-45E2-8E93-EB09997472BB.htm>

¹⁰ عطيات، أحمد: الطريق. ط2. بيروت: دار البيارق. 1996.

¹¹ يوسف، محمد راجح: أقدار التغيير. نابلس، دون ناشر، 1994.

¹² أبو عيد، عبد الله وآخرون: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (1987-1996). تحرير:

جواد الحمد وإياد البرغوثي. ط1. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1997. انظر أيضاً: الحروب، خالد: حماس

الفكر والممارسة السياسية. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1996.

أ- أهداف الحركة ووسائلها، من خلال رؤية نقدية.

ب- منطلقات الحركة الفكرية، سواء في رؤية الحركة للصراع مع إسرائيل، أو في المسألة السياسية من حيث موقفها من الوطنية والتعددية السياسية.

ج- موقف حماس من المفاوضات ومشاريع التسوية.

د- علاقة حماس مع الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية، ومن ثم موقف الحركة من القوانين والمواثيق الدولية المعاصرة.

2- دراسة موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، وفيها يعرض الكيلاني مختلف الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين ومن بينها حركة حماس، التي يفرد لها جزءاً هاماً يعرض فيه رؤاها ومواقفها تجاه كل القضايا التي تشكل القضية الفلسطينية، إضافة لعلاقة حماس مع جميع الأطراف وتصور حماس لمواضيع كالهوية والفكر السياسي، ومن ثم يضع الكاتب تصور لمستقبل حركة حماس، حيث توقع الكاتب أن تتولى حماس قيادة الشعب الفلسطيني، في فترة قريبة، وإذا ما أشرنا إلى أن هذه الدراسة أنجزت عام 1995، فإن ذلك يعني أن الباحث أصاب في استشرافه لمستقبل حركة حماس التي وصلت في بداية 2006، إلى دفة الحكم في السلطة الفلسطينية¹³.

3- إضافة لهذه الدراسة هناك مجموعة أخرى تطرقت إلى حركات الإسلام السياسي في فلسطين بشكل عام وليس حركة حماس على وجه التحديد ومنها دراستان لإياد البرغوثي، الأولى بعنوان: "الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة"، والثانية بعنوان: "الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، إضافة إلى دراسة تيسير جبارة: "دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة"¹⁴.

¹³ الكيلاني، موسى زيد: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين. ط2. عمان: مؤسسة الرسالة. 1995.

¹⁴ البرغوثي، إياد: الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة. القدس: مركز الإعلام والاتصال. 2000 و الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ط2. القدس: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2003. و جبارة، تيسير: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة. عمان: دار الفرقان. 1992.

4- دراسة شأؤول مشعال و أبراهام سيلع، "عصر حماس"، إصدار يديعوت أchronوت 1999م، وهذه الدراسة تعتبر قفزة في الدراسات التي تناولت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إذ أنه يمثل تلك الدراسات التي أنجزت من الطرف الآخر، وخصوصا الطرف الإسرائيلي، ويتناول الكتاب جزئيات تتعلق بنشأة وتطور حركة حماس، وأهدافها ومبادئها، وأولوياتها السياسية، إضافة لقدرتها على كسب ثقة الجماهير بها وقدرتها على التكيف مع الواقع¹⁵.

من خلال مناقشة الأدبيات السابقة، تبين أن هذه الأدبيات منها ما عالج الإسلام السياسي عموما، ومنها ما عالج الإسلام السياسي وارتباطه ببعض القضايا السياسية، وأخرى تدرس حركة حماس على انفراد، لتأتي هذه الدراسة فتجمع الاتجاهات الثلاثة، من خلال الانطلاق بتصوير عن الإسلام السياسي عموما، ورؤية حركات الإسلام السياسي للتغيير السياسي، ومن ثم تنتقل لتعالج التغيير السياسي من منظور حركة المقاومة الإسلامية حماس، وبذلك تجمع هذه الدراسة بين الإطار العام وهو الإسلام السياسي، والنموذج المحدد وهو حركة حماس، ورؤيتهما للتغيير السياسي.

¹⁵ مشعال، شأؤول و سيلع، أبراهام: عصر حماس. تل أبيب: إصدار يديعوت أchronوت. 1999. ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام. من الموقع الإلكتروني: http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas2.htm

الفصل الثاني

في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي

2. في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي

1.2 الإسلام السياسي: المفهوم

تميز مصطلح الإسلام السياسي ومنذ أن اتسعت دائرة استخدامه وأصبح يفرض نفسه شيئاً فشيئاً بالجدل الواسع حوله، واختلاف الآراء وتناقضها، وهذا جعل من تسمية هذه الحركات أمراً فيه الصعوبة لما تحمله كل تسمية من دلالات مختلفة، والتي ارتبطت في كثير من الأحيان برؤى أكبر من المصطلح نفسه، وأصبحت كل تسمية تعبر عن اتجاه ينأى بنفسه عن الآخرين.

ومن المسميات التي ظهرت للتعبير عن هذه الحركات أو عن بروزها: التيارات الإسلامية، والصحة الإسلامية، واليقظة الإسلامية والبعث الإسلامي، والحركات الإسلامية، والسلفية والأصولية، والإسلام المسلح، وغيرها الكثير. ومن المسميات تلك التي جاءت كوصف للمرحلة، وتعبيراً عن الحال؛ كالنهضة والصحة واليقظة والبعث، ومنها ما جاء تعبيراً عن المنهج؛ كالإسلام المسلح مثلاً، أو نسبة للمنطلقات والأسس كالسلفية والأصولية، أو للمجال الذي تعبر عنه كالتيارات الإسلامية والحركات الإسلامية¹⁶.

ورغم أن لكل من المسميات السابقة تبريراته فإنها لم تسلم من الجدل والمناقشة والنقد، فاستخدام مصطلح الصحة واليقظة الإسلامية والبعث الإسلامي، اعتبر مغالطة من قبل البعض، إذ أن الإسلام من وجهة النظر هذه لم ينم يوماً ولم يغيب حتى يبعث أو يصحو من جديد، وإنما المسلمين هم من ناموا، وعلى هذا الأساس فإن هذه المصطلحات لا تعبر بشكل جيد عن بروز هذه الحركات. كما أن استخدام المصطلحات الأخرى واجه النقد والرفض فمثلاً رفض استخدام مصطلح السلفية للتعبير عن هذه الحركات من قبل بعض الكتاب، معتبرين أن استخدام هذا المصطلح بدأ يخرج عن معناه الأصلي وحصر في التعبير عن مرحلة معينة من تاريخ المسلمين¹⁷.

¹⁶ طوالبه، حسن: العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجا). ط1. الأردن: عالم الكتب الحديث. 2005. ص 84-85.

¹⁷ نفس المصدر السابق.

هذا الجدل والنقد للمصطلحات سابقة الذكر، كان أقل بكثير مما هو عليه الحال من نقد وجدل ودراسة لمصطلح الإسلام السياسي. مما دفع الكثير من المفكرين والكتاب إلى الحذر من ترديد المصطلح أو استخدامه، فمحمد عمارة يشير - في كتابه: الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي- بوضوح إلى عدم ارتياعه من استخدام هذا المصطلح رغم شيوعه، خوفاً من شبهة اختزال الدين الإسلامي في السياسة¹⁸.

وللايضاح ستقدم هذه الأطروحة جملة من التعريفات لمصطلح الإسلام السياسي، باختلافها وتنوعها، ومبررات استخدام المصطلح أو عدمه، منتقلة إلى رأي الباحث وسبب استخدامه للمصطلح في هذه الأطروحة. لذلك تم تقسيم الآراء حول المصطلح إلى رافض له ومؤيد، وذلك كالتالي:

1.1.2 رفض مصطلح الإسلام السياسي

كثير من الكتاب والمفكرين من اتخذوا موقف الرفض لاستخدام هذا المصطلح وتروجه، ومنهم من اعتبر أن استخدامه يعود لمصالح غربية تهدف إلى ترسيخ فصل السياسة عن الدين الإسلامي، ولما لهذا الموضوع من حساسية بدأ البعض منهم في تنفيذ المصطلح، ورغم كل الجدل والرفض والصخب الذي يصاحب استخدام المصطلح إلا أن دراسته بشكل متكامل غير ظاهرة، بل إن معظم الدارسين للمفهوم هم من غير المسلمين.

ففي كتاب (الإسلام السياسي- صوت الجنوب) لفرنسوا بورجا يرى أن مصطلح الإسلام السياسي لم يعد صالحاً، كون الظواهر المرتبطة بالإسلام وتتأثر به أكثر شمولية من المصطلح، ورغم ذلك فهو لا يرى أن هناك تميزاً واضحاً لهذا المفهوم. وفي نفس الكتاب قام باقتراح تعريف محدد للإسلام السياسي، وهو: الانطلاق من المفردات الإسلامية التي تلجأ لها الطبقات الاجتماعية التي لم تتأثر بالتحديث، وتعمل هذه الطبقات من خلال مؤسسات الدولة أو مؤسسات

¹⁸ عمارة، محمد: الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2003، ص 5-6، 2003

المعارضة على تقديم مشروع سياسي بديل للنقل الكامل للتجربة الغربية عموماً¹⁹، باعتبار أن إسقاط التجربة الغربية يتعارض مع وجهة نظر هذه الطبقات، ويرى الباحث أن مثل هذا التعريف يعاني من عمومية الطرح، إذ أن الطبقات التي تتادي بعدم إسقاط التجربة الغربية على الشرق عموماً تتعدى وجهة النظر الإسلامية.

كما يقدم رفعت السعيد الإسلام السياسي على أنه "كل محاولة لإقحام الدين في التعاملات الدنيوية للأفراد والجماعات وهو الأمر الذي ينأى بالإسلام عن كونه "كليات" دون التعرض لجزئيات الحياة، وهو ما يتجسد في العصر الحديث في فكرة الدولة الدينية"²⁰، ويتضح من التعريف أنه يرى الإسلام كدين ينأى بنفسه عن الأمور الدنيوية التفصيلية، وهذا ما خالفته هذه الحركات من وجهة نظره، وبذلك فهي لا تعبر عن الإسلام بالضرورة، كما أنه يراها تسعى لأن تميز نفسها بالتشدد والتطرف في رؤاها لا بالإيمان.

هذه الفكرة يتبناها بشكل أكثر وضوحاً أوليفيه روا والذي ينفي عن مثل هذه الحركات الصفة الإسلامية، وبالتالي يتبنى استخدام مصطلح الحركات الإسلامية، حيث يرى أن هذه الحركات هي بالأساس تسعى للسلطة، ويبرر استخدامه لمصطلح الإسلامية، بما قامت به حركات الإسلام السياسي من تمييز بين مسلم وإسلامي، وضرورة تحويل المجتمع المسلم إلى إسلامي، ولو بالتمرد عليه معتبراً الخميني وسيد قطب أمثلة على ذلك²¹.

أما لمن يرون أن مصطلح الإسلام السياسي فيه إجحاف بحق هذه الحركات، وفيه انتقاص من شمولية الإسلام، فهم يرجعوا رفضهم لاستخدام مصطلح الإسلام السياسي، إلى الآتي:

¹⁹ أبو بكر، أنغير: الإسلام السياسي صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا) الإسلام السياسي: مقاربات نقدية، نقلًا عن فرانسوا بورجوا. الحوار المتمدن. ع 1374. 2005/11/10. <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50123>

²⁰ نفس المصدر السابق.

²¹ روا، أوليفيه: تجربة الإسلام السياسي. ترجمة: نصير مروة. مصدر سبق ذكره. ص 41-44.

- 1- شمولية الدين الإسلامي لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها، بمعنى عدم وجود إسلام سياسي، وإسلام اقتصادي، وإسلام اجتماعي، فالإسلام واحد، شامل لكل جوانب الحياة. مفترضين أن استخدام مصطلح الإسلام سياسي ينفي صفة الشمولية عن الإسلام.
- 2- صياغة مصطلح الإسلام السياسي فيها مغالطة، وذلك بإضافة "الـ" التعريف إلى كلمة سياسي، وهذا ما يجعل الصفة شاملة للموصوف، علما أن الموصوف أشمل بكثير من أن يحدد في الجانب السياسي²².
- 3- هذا المصطلح أساسه غربي، ولم يكن نتاجا للمجتمع المسلم، ويرى أصحاب هذا التوجه أن الزعيم الألماني هتلر هو أول من استخدم هذا المصطلح أثناء لقائه بالحاج أمين الحسيني، حيث قال له " إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية بل إنني أخشى من الإسلام السياسي"²³، وهذا المصطلح يوهم الناس بأن الإسلام فيه نزعة نحو السلطة وأنها هي هدفه.
- 4- هناك من يرى أن القرآن الكريم لا يحوي أي آية تتحدث عن الحكم السياسي، أو أن فيها ما يشير إلى نظام سياسي محدد، إضافة لذلك فهم يروا غياب أي حديث نبوي يعالج هذه المسألة.²⁴ بحيث يظهر رفضهم للمصطلح كونه يرتدي غطاء الإسلام دون وجه حق، حسب رؤيتهم.
- 5- تبني هذا المصطلح أو غيره بما يشير إلى الحكم بناء على الدين، يرى فيه البعض استبدادا تحت عباءة الدين، فالحاكم سيحكم بأمر الله والحكومة هي حكومة الله، ففؤاد زكريا يرى أن " أقبح أنواع الخطأ هو الخطأ الذي ينبثق من تحت عباءة الحكم الديني، ويرتكبه حكام يتصورون أن أهواءهم ومصالحهم الضيقة تجسيد للإرادة الإلهية،

²² آغا، رياض نعيان: تقسيمات إسلامية، 2006/10/8، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html>

²³ عبد العال، أحمد: الإسلام السياسي، شبكة القلم الفكرية. 2005/5/26. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&contentID=103>

²⁴ بادحدح، علي بن عمر: الإسلام السياسي. موقع علماء الشريعة:

<http://www.olamaashareah.net/nawah.php?tid=872>

ويوهمون الناس أن كل ما يفعلونه مستلهم من وحي الشرع الإلهي الذي يحكمون بمقتضاه²⁵.

6- أحدث الآراء التي تتادي بتجاوز مفهوم الإسلام السياسي، هو الرأي الصادر عن (مجموعة الأزمات الدولية) international crisis group، والذي يرى ضرورة استخدام مصطلح الإسلام الحركي كبديل عن الإسلام السياسي، معتبرين أن هذا المصطلح أكثر إجرائية، وبمقدوره استيعاب الظاهرة الإسلامية الحركية، ويعتمد التقرير الصادر عن المجموعة في رفضه لاستخدام المصطلح بعدما درج على اعتماده سابقا إلى مايلي²⁶:

- مصطلح الإسلام السياسي لا يتسع إلى تنوع الظاهرة الإسلامية الحركية المعاصرة، ففيها حركات أخرى دعوية لا علاقة لها بالسياسة.

- هذا المصطلح قد يوحي بأن الإسلام ليس له ارتباط بالسياسة، وهذا أمر خاطئ فعلاقة الإسلام بالسياسة لا ليس فيها.

2.1.2 ثانيا: تأييد المصطلح

رغم كل الانتقادات التي وجهت للمصطلح ومستخدميه، إلا أنه واسع الانتشار والرواج، وأصبح أكثر المصطلحات تعبيرا عن ظاهرة الحركات الإسلامية ذات الرؤى السياسية، كما أن لهذا المصطلح مؤيدوه الذين أوضحوا مبررات استخدامه، وظهرت التعريفات التي ترى الإسلام السياسي مصطلحا مناسباً على النحو التالي:

1- ظهر تعريف الإسلام السياسي من المنظور الغربي كتطور لمصطلحات سابقة كانت تستخدم لوصف تلك الحركات، فكان مصطلح الإسلام الأصولي هو الأكثر رواجاً²⁷،

²⁵ زكريا، فؤاد: الوهم والحقيقة في الحركة الإسلامية المعاصرة، الإسكندرية: فؤاد زكريا. 2006. ص 38.

²⁶ International Crisis Group: Understanding Islamism, Middle East/North Africa Report. Cairo. N.37, 2 March 2005 . p 1-3.

²⁷ Amin, Samir: Political Islam. Covert Action Quarterly. Washington. No. 71, Winter 2001. page. 3-6.

ومن ثم الإسلاميون المتطرفون، أو التهديد الإسلامي²⁸. وغالبا ما كان المصطلح مرتبطا بحدث عالمي ساهم في تكريسه. في بداية الألفية الثالثة بدأ مصطلح الإسلام السياسي في الرواج للتدليل على الحركات التي تنطلق أهدافها وأفكارها من أسس دينية إسلامية، وتعتبر أن الدين نظام حياة وليس مجرد عبادات.

يظهر من هذا التعريف، ورغم اتفاقه مع صحة المصطلح أن دلالات التعريف لا تحمل مضامين تعبر عن وجود علاقة حقيقية بين تلك الحركات والإسلام، في إشارة منهم إلى أن المصطلح يعبر عن المجموعات التي تعتبر الإسلام شموليا، معتقدين أن الإسلام ديانة فقط، ولا علاقة له بإدارة شؤون الحياة والدول.

2- تعريف آخر ينطلق من زاوية أخرى، وهي شمولية الإسلام فيرى الإسلام السياسي أنه "الإسلام الفاعل المؤثر الذي يهدف إلى أن يكون الحكم لله والسيادة للشرع، وأن تنضوي الحياة تحت لواء الإسلام بكل ما فيها من سياسة واقتصاد واجتماع وتقنية"²⁹. وهذا ما يعتبره البعض كبرهان غليون مبررا لوجود حركات الإسلام السياسي، ورغم تحفظه على مدى انسجام بعض تلك الحركات في رؤاها السياسية مع الدين الإسلامي، إلا أنه يعتبر اشتغالها في السياسة سببا لنموها المتزايد³⁰.

3- الإسلام السياسي يمثل "ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية واجتماعية وسياسية، وتنتم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي، والانتشار الواسع بين قطاع الشباب، فيها رومانسية وتبشر بالفرودوس على الأرض، كما تنتم بالشمولية، حيث تشمل جوانب الحياة، وتتخطى في أهدافها على استبدال الأنظمة السياسية، إما بالعنف أو بالوسائل السلمية"³¹.

²⁸ Noakes, Greg: The Threat of Islamic Fundamentalism in North Africa.. **Washington Report to the Middle East Affairs**. Heritage Foundation. September/October 1994, Pages 21, 43-44

²⁹ بادحدح، علي بن عمر: مصدر سبق ذكره.

³⁰ غليون، برهان: نقد السياسة: الدولة والدين. ط3. بيروت: المركز الثقافي العربي. 2004. ص 216-236.

³¹ طوالبه، حسن: مصدر سبق ذكره. ص 85

4- وجهة نظر أخرى ترى أن الإسلام السياسي يدل على الحركات الإسلامية عموماً، إضافة لذلك فهو يرى أن اسم أي حركة ليس بالضرورة تعبيراً عن مضمونها وجوهرها، فقد تتطلب بعض المراحل من حركة سياسية ما أن تكيف اسمها الظاهر مع البيئة المحيطة³².

5- هناك تعريفات جاءت ممن هم أصحاب شأن داخل حركات الإسلام السياسي، ومنهم الدكتور راشد الغنوشي، مؤسس حركة النهضة التونسية حيث ورد عنه: "أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام، وأقصد أيضاً هذا النشاط الذي بدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد"³³.

3.1.2 المصطلح في هذه الأطروحة

من الملائم الآن وبعد استعراض مصطلح الإسلام السياسي من وجهة نظر مؤيديه ومعارضيه، أن ننتقل إلى رأي الباحث في هذه الأطروحة وسبب اعتماده المصطلح في دراسته، فهو يرى أن الإسلام السياسي يعبر عن ظاهرة التوجه لتطبيق الإسلام في الحياة السياسية والذي يشمل ضمناً جوانب الحياة الأخرى، وهو مفهوم بالرغم من حداثة نظرياً إلا أنه يمتد من الناحية العملية إلى تاريخ الإسلام ونشوء الدولة الإسلامية.

وفي ظل غياب الدولة الإسلامية في الوقت الراهن، يأتي استخدام الإسلام السياسي مقروناً بالحركات الإسلامية التي تتبنى الإسلام منهجاً للحياة، وتعمل من أجل ذلك بطرق اختلفت بتنوع تلك الحركات، ولا يقتصر هذا المصطلح من وجهة نظر الباحث على البعد السياسي في الإسلام، وإنما تأتي كلمة سياسي لتمييز تلك الحركات عن حركات إسلامية أخرى ليس لها رؤى سياسية، أو أنها لا تعمل سياسياً من أجل تطبيق رؤاها، ويقصد الباحث بذلك أنها حركات

³² أحمد، زكي: تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. المستقبل العربي. عدد 188، تشرين الأول 1994/ ص 13-23.

³³ أبو بكر، أنغير: مصدر سبق ذكره.

ترفض القيام بدور سياسي من خلال مؤسسات الدولة الحديثة بمؤسساتها الثلاثة، وترفض المشاركة السياسية والتغيير التدريجي. وبذلك فإن حركات الإسلام السياسي هي الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام وضرورة تطبيقه في مناحي الحياة مجتمعة، من خلال المؤسسات القائمة، بحيث ينعكس إيمانها على نشاطاتها على الأرض.

وبخصوص النقد الموجه للمصطلح فالباحث يرى أن فيها من الأفكار ما يجدر نقاشه، وذلك على النحو التالي:

1- القول بأن استخدام مصطلح الإسلام السياسي قد يوحي أن هناك إسلام دعوي أو إسلام اقتصادي، أمر فيه مغالطة، إذا أن استخدام هذا المصطلح يأتي في سياق تأطير حركات وجماعات وتيارات سياسية، وسابقا أنظمة حكم. كما أن الادعاء بأنه لا يوجد إسلام دعوي وخيري وغيره فيه أيضا تجاهلا لما هو قائم؛ فالواقع المعاش يحكي وجود تيارات سياسية إسلامية وأخرى دعوية لا علاقة لها بالسياسة لكنها إسلامية، لذلك فإن الإسلام السياسي لا يعبر عن تلك التيارات الدعوية التي تحصر مفهوم الدعوة في جوانب دينية فقط.

واقع الحركات الإسلامية، الذي يضم اتجاه يتبنى رؤى سياسية، وآخر تقتصر رؤيته على الجوانب الفقهية، يدفع نحو استخدام مصطلح الإسلام السياسي للتعبير عن البعد السياسي لدى هذه الحركات. وبما أن هذه الأطروحة لا تضع الحركات التي لا تمتلك برنامجا سياسيا ضمن دائرة البحث، كالحركات الدعوية الدينية، أو تلك التي ترى برنامجها السياسي لا ينسجم مع الإطار السياسي القائم المتمثل في مؤسسات الدولة الحديثة، إذ أن هناك حركات اقتصر عملها على مجال التوعية بأمور العقيدة والتوحيد، أو الاكتفاء بطلب العلوم الشرعية، فيما لا تعتبر الواقع جزء من مشروعها، وتستعلي عليه باعتباره مخالفة لما أنزل الله ولا يجوز المساهمة فيه، ولا تقدم للمجتمع مشروعا تغييريا متكامل³⁴، لذلك فإن استخدام مصطلح الإسلام السياسي يأتي أكثر انسجاما مع حدود البحث.

³⁴ حبيب، كمال السعيد: مصدر سبق ذكره. ص 130-131

2- توجيه النقد لمصطلح الإسلام السياسي لأن فيه دلالة على سعي هذه الحركات للسلطة، وكأن في سعي أي حركة أو حزب سياسي للسلطة ما يعيبه أو يخالف المنطق، فالطبيعي أن تسعى أي حركة للسلطة كي تكون طريقها لتنفيذ برامجها التي تراها منسجمة مع تعاليم الإسلام.

3- اعتبار إضافة كلمة سياسي إلى الإسلام دليلاً على اختزاله في السياسة، لا ينسجم مع الدلالة الضمنية لمصطلح الإسلام السياسي، والذي يعبر عن رؤية ومنهج حياة تكون أكثر وضوحاً في الجانب السياسي لكنها تمتد لتشمل جوانب الحياة الأخرى.

4- هناك من ادعى أن القرآن الكريم، والسنة النبوية لا يوجد بها ما يدل على السياسة والحكم، لكن الدارس لعلوم القرآن والسنة يدرك أن في القرآن دلالات كثيرة على السياسة والحكم، وإن كانت مبادئ عامة غير تفصيلية إلا أنها تشير بوضوح إلى العمل السياسي والحكم في الإسلام ضمن قواعد عامة³⁵.

الإشارات على ذلك متعددة ومنها: قوله تعالى: "فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ"³⁶، وقال: "وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ"³⁷، وقال: "وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ"³⁸، وقال: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً"³⁹. هذه الآيات فيها رد على من يدعي أن لا حكم في الدين الإسلامي، ويحصره في مجال الطقوس فقط، ويرفض استخدام مصطلح الإسلام السياسي، أو يستخدمه انطلاقاً من هذا الادعاء.

³⁵ للمزيد انظر: بسيوني، حسن السيد: الدولة ونظام الحكم في الإسلام. ط1. القاهرة: عالم الكتب. 1985. ص31-39. والمبارك، محمد: نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ عامة. ط2. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1994. و النجار، حسين فوزي: الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الإسلام. مصدر سبق ذكره.

³⁶ سورة المائدة: الآية 48

³⁷ سورة الأنفال: الآية 61

³⁸ سورة المائدة: الآية 44

³⁹ سورة النساء: الآية 65

5- أما بالنسبة للرأي الذي تبنته مجموعة الأزمات الدولية، بخصوص ضيق مصطلح الإسلام السياسي نسبة إلى الظاهرة الإسلامية الحركية، فإنه لا يتعارض مع وجهة نظر الباحث الذي يرى أن الإسلام السياسي لا يعبر عن مجمل الظاهرة الحركية الإسلامية وإنما عن تلك السياسية. لذلك فإن الإسلام الحركي كما تشير مجموعة الأزمات الدولية مفهوم أوسع لداعي وجود حركات دعوية وخيرية. لكن هذا الرأي يفترض أن مصطلح الإسلام السياسي يستخدم ليعبر عن مجمل الظاهرة الحركية الإسلامية، وعدم استخدام هذا المصطلح لوصف التيارات الدعوية والخيرية على أرض الواقع يدحض هذا الافتراض.

2.2 التغيير: المفهوم

شهد القرن العشرين ظهور تيارات وحركات إصلاحية عديدة، ولم تكن المنطقة العربية والإسلامية مستثناة من بروز هذه الظاهرة التي أخذت في التنامي شيئاً فشيئاً، بمختلف منطقاتها وأسسها الأيديولوجية والفكرية. القاسم المشترك بين مختلف تلك الحركات الإصلاحية هو السعي نحو الانتقال من الواقع القائم إلى واقع مستقبلي أكثر انسجاماً في مجمل تفاصيله مع مبادئ تلك الحركات الإصلاحية والتغييرية.

وإذا ما تسنى الحديث عن قاسم مشترك آخر بين تلك الحركات، سيكون إخفاقها حتى الآن في الانتقال بالمجتمع الذي تعتبره الحركات الإصلاحية مجال عملها من واقعه المرفوض بمقياسها إلى الواقع المنشود وفقاً لمبادئها، هو ذلك القاسم. فالتغيير والإصلاح الذي طرح مراراً لم يلق طريقه إلى التنفيذ، وإن حدث العكس، فإن الطريق التي سلكها لم توصله حتى الآن إلى الهدف من التغيير⁴⁰.

نتيجة لذلك وتماشياً مع كون موضوع التغيير وخاصة السياسي منه محورياً أساسياً في هذه الأطروحة، سيتم وضع التغيير كمفهوم وأسس ومراحل وتحديات قيد الدراسة في هذا الجزء، بهدف الخروج بتصور عقلي عن التغيير الذي سينعكس في معالجة التغيير السياسي من

⁴⁰ الزهار، محمود: إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر. ط1. الخليل: دار المستقبل. 1998. ص35-39.

منظور الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، المتمثل بحركة حماس في هذه الأطروحة.

التغيير في إطاره العام، يحمل معنى الحراك وعدم الثبات وعكسه الجمود، لكنه في التفاصيل والمنهج لم يكن نقطة إجماع، فظهرت المدارس المختلفة التي تعنى بالتغيير انطلاقاً من هدفه وأسسها أو حتى مناهجه وطرقه. والخوض في ثنايا هذا الموضوع ونقاط الخلاف فيه تحتاج إلى مجال أوسع من هذه الأطروحة، إلا أن ذلك لا يمنع من إعطاء تصور سريع عن طبيعة هذه الاختلافات.

1.2.2 نقاط الاختلاف في أي عملية تغيير

• **الهدف من التغيير:** والاختلاف فيه أمر طبيعي منسجم مع التنوع والاختلاف في وجهات النظر بين القوى المشكلة لأي مجتمع. فالتغيير كمنهج تتبعه القوى الفاعلة في المجتمع للوصول بأفكارها ومبادئها إلى حيز التنفيذ. واختلاف الأهداف انطلاقاً من تنوع الرؤى في المجتمع سينعكس على الجهود التعبيرية فيه.

• **أساس التغيير:** ويقصد به المجال الذي ستتطلق منه قوى التغيير في مشروعها، ويمكن إدراج أهم الأسس، في ما يلي⁴¹:

- الأساس الاقتصادي.
- الأساس السياسي.
- الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي.
- الأساس القانوني.
- الأساس الفكري.

⁴¹ السبائين، نجاح يوسف: مفاهيم النهضة الإسلامية. ط1. عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع. 2004. ص 3-4.

• مناهج التغيير:

- التغيير من الأسفل إلى الأعلى أو العكس.
- التغيير الثوري أو اللاثوري.
- التغيير السلمي أو العنف.
- التغيير بقوى داخلية أو خارجية.
- التغيير التدريجي أو الانقلابي.
- إضافة للعديد من الطرق والمناهج التي تأتي في الغالب كنتائج طبيعية لفكر ومبادئ القوى الساعية للتغيير، وطبيعة ظروف المرحلة.

الخلاف بين مدارس التغيير، دفع الباحث نحو معالجة الموضوع وفق الرؤية التي خرج بها نتائج الاطلاع على المدارس المختلفة، وفي إطار القواسم المشتركة بين وجهات النظر المتباينة، وعلى هذا الأساس فإن التغيير يعبر حراك المجتمع الراض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير. أو هو كما تشير (روزابث موسى كانتر) "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل، ويشمل التحرك من حالة حاضرة إلى حالة انتقالية حتى نصل إلى الحالة المنشودة في المستقبل"⁴².

هذا التعريف المرن والعام للتغيير يضم تفرعات عديدة تعبر عن الخلاف في وجهات النظر، فالشق الأول من التعريف يعتبر التغيير إطاراً للوسائل، والوسائل قد تكون مختلفة ومتنوعة حسبما أشير إلى تنوعها وفق المنهج والأسلوب. كما تعبر عن حراك المجتمع بدرجات متفاوتة من القوة، وبدرجات متفاوتة من المشاركة بين القوى والمؤسسات والنخب والأفراد وغيرها. حراك المجتمع الوارد في التعريف يأتي كرفض للواقع أو لجزئياته سياسية أو

⁴² مركز التميز للمنظمات غير الحكومية. إدارة التغيير. الأردن. من موقع المركز الإلكتروني

اقتصادية أو اجتماعية، وفي كافة جوانب الحياة، لتصل القوة الراغبة والقائمة على التغيير إلى الأهداف المحددة مسبقاً في الجوانب الخاضعة لعملية التغيير.

2.2.2 مراحل التغيير

أولاً: الوعي بالواقع.

ثانياً: توفير محفزات رفض الواقع.

ثالثاً: وضع صورة متكاملة لأهداف المرحلة المقبلة.

رابعاً: الشروع في عملية تغيير مترابطة ومتناسقة ومخطط لها لتحقيق الصورة المتكاملة لأهداف التغيير.

تبدأ أولى مراحل التغيير بإدراك طبيعة المرحلة القائمة، لأن الإدراك والوعي هو الشرط الأساسي لمعرفة مساوئ الواقع المعاش، والدافع الأقوى نحو فناعة المجتمع بضرورة تغيير الواقع⁴³. والمؤشرات على سوء الواقع قد تكون كثيرة وممتدة الجوانب، لكنها لن تشكل دافعا ومحفزا للتغيير طالما لم يمتلك المجتمع الوعي والمعرفة الذي سيمكنه من تقييم حاله، ومن ثم تقويمه، للوصول إلى حال محدد الملامح ومبني على الوعي والمعرفة.

وبسبب أهمية الوعي والمعرفة في عملية التغيير والنهضة، يتضح أن الجانب الفكري كأساس للتغيير يعد الأقوى تأثيراً والأشمل للجوانب الأخرى. لذلك يعتبر نقل الوعي الفكري من النخب والصفوة إلى عامة الناس أحد أبرز مراحل التغيير وعليها ينأسس الوعي الجماعي الذي سيرفض الجمود ويدعو إلى تغيير واقعه. لذلك يمكن تقسيم مرحلة الوعي بالواقع إلى خطوتين: وعي النخب ومن ثم وعي الجماهير.

بالانتقال إلى المرحلة الثانية وهي توفير محفزات رفض الواقع، سنجد أن الأساس الفكري وتكوين الوعي والإدراك لدى المجتمع ليس كافياً لتحفيزه نحو اتخاذ خطوات تغييرية

⁴³ يوسف، محمد راجح: أقدار التغيير. مصدر سبق ذكره. ص10

مدرسة لواقعه، وهذا يعود إلى طبيعة المجتمع وظروف حياته؛ فالوعي بسوء الواقع قد لا يشكل دافعا قويا لتغييره إذا ما أصبحت الحالة القائمة -نتاجا لاستمراريتها لفترة طويلة، تمتد لأكثر من جيل- جزء طبيعى من حياة المجتمع.

لذلك يبدو أن إدراك الواقع سيحتاج إلى محفزات بدرجات متفاوتة معنوية ومادية، حتى تولّد لدى عامة الناس خاصة الرغبة التي ستقودهم للمشاركة في عملية التغيير، ومن رأي الباحث أن أهم هذه المحفزات هو الوعي بما سيكون عليه واقعهم بعد أن يحقق التغيير أهدافه. وهذا يتفق مع أحمد عطيات في كتابه (الطريق) حيث يرى أن الوعي الفكري الذي يشكل أساس التغيير مكون من شقين: أولهما وعي بالواقع القائم، وثانيهما وعي بالواقع البديل⁴⁴.

الوعي بالواقع القائم والبديل، تحكمه عوامل مختلفة تشكل محددات أساسية لهذا الوعي، وهو التفاوت بين المجتمعات فيما هو فاسد أو صالح. فهناك بون شاسع في العديد من القضايا قد يجعل مما هو فاسد في مجتمع ما هو أصلح الأمور في مجتمعات أخرى⁴⁵. والسبب هنا إما درجة الوعي، أو طبيعة الثقافة والأيدولوجيا المعتقد بها في مجتمع ما. لكن أيا كان المجتمع لا بد من تكوّن الوعي والإدراك للبدء في التغيير.

3.2.2 الصورة الكاملة للتغيير وأهدافه

المقصود هنا أن كل نشاطات التغيير منظمة ومدرسة وتسير وفق خطة ممنهجة ومنسجمة مع الأهداف المنشودة من التغيير، وهذه الأمور تتم عبر وضع صورة كاملة للتغيير تشمل الأسس والمنهج والأهداف والأساليب والعناصر، وكل ما له علاقة بالتغيير. لأن الشروع في عملية تغيير غير محددة الأهداف يعني تحول التغيير إلى غاية، وهذا لن يؤدي بالمجتمع إلى واقع أفضل⁴⁶.

⁴⁴ عطيات، أحمد: الطريق. مصدر سبق ذكره. ص 22-23.

⁴⁵ نفس المصدر السابق.

⁴⁶ نفس المصدر السابق. ص 25.

الصورة الكاملة للتغيير، متباينة من مجتمع لآخر من حيث تعقيدها ومكوناتها، ففي بعض النطاقات الصغيرة وذات المكونات البسيطة يكفي تحديد الهدف والوسيلة، لكن في المجتمعات الأوسع، الصورة الكاملة تعني الأهداف الإستراتيجية والمرحلية، وتعني الأساليب والأدوات والخطط وبدائلها، والمناخ والبيئة المحيطة ومدى ملاءمتها. أي أن التغيير بمفهومه المعقد، لا يشمل فقط وضع الخطط وإنما السيناريوهات المتنوعة، للوصول إلى نفس الأهداف، حتى تضمن القوى القائمة بالتغيير القدرة على تجاوز أي عائق طارئ محتمل أو غير محتمل.

1.3.2.2 الشروع في عملية التغيير

الشروع في التغيير لا يعني بالضرورة البدء بالإجراءات المادية فقط، ففي بعض المجتمعات قد تتطلب عملية التغيير البدء في مرحلة نقل الوعي من النخب إلى الجماهير، كي يتسنى لواقع سيناريو أو خطة التغيير إدراج عامة الناس كفئات مشاركة في التغيير، لأن تجاهل هذه الخطة يعني عدم قدرة القوى القائمة بالتغيير، وخاصة التغيير السياسي على التحكم بعنصر هام من عناصر التغيير وهم عامة الناس، حيث يشكلوا أداة من أدوات التغيير وجزء من المتغيرات.

إضافة للتغيير في الجانب الفكري، فإن الشروع في عملية التغيير تتطلب توفير ما هو متاح ماديا لخدمة مشروع التغيير وفق طبيعة المشروع، وتسخيرها لخدمة المشروع وفقا لدورها في الخطة المرسومة مسبقا، كما أن الشروع في التنفيذ يتطلب ضرورة الالتزام بتوزيع الإمكانيات والأدوار، واختيار التوقيت المناسب للبدء في التغيير⁴⁷.

الشروع في عملية التغيير والتي تعتبر البوابة لمرحلة تاريخية جديدة، إذا ما كان المقصود من التغيير الجانب السياسي الذي سيكون له أثره على الجوانب الأخرى، اقتصادية واجتماعية، يتطلب إلى جانب تفعيل إمكانيات الفئات القائمة بالتغيير، إدراكا مسبقا لتحديات التغيير.

⁴⁷ يوسف، محمد راجح: مصدر سبق ذكره. ص12.

2.3.2.2 تحديات التغيير

1- قوى مستفيدة من دوام الحال: كل مجتمع مهما صغر أو كبر فيه من الاختلافات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من الإجماع على التغيير أمر معقد، ففي كل مرحلة وإن ساءت ظروفها بنظر الأغلبية، إلا أن هناك فئة ترى في الحال القائم مناسباً لها. وبذلك فإن هذه الفئة وليس بالضرورة أن تكون الأقلية ستكون جزءاً من تحديات التغيير.

مضافاً إليها ارتباط رؤى ومصالح خارجية باستمرارية الوضع الداخلي على حاله، مما يجعل من بقاءه هدفاً تركز جهودها لتحتفظ ديمومته، وعلى أقل تقدير ستعمل جاهدة من أجل عدم نجاح أي عملية تغيير تهدد مصالحها، أو تخالف رؤيتها.

2- التغيير ومدى انسجامه مع تراث المجتمع: فالتغيير السياسي والشروع به لا يعني أن الجوانب الأخرى من حياة المجتمع لن تتأثر تلقائياً بالتغيير. فالواقع السياسي والاقتصادي لأي مجتمع يتأقلم غالباً مع بنيته الاجتماعية والثقافية بما يخلق حالة من الانسجام، حتى في ظل تردي الأحوال السياسية والاقتصادية.

لذلك فإن أي سعي نحو تغيير البنى السياسية بما سيؤثر على مراكز القوة في المجتمع، يتطلب انسجاماً مع الخلفية التراثية للمجتمع وبنيته الثقافية، بحيث لا يكون التغيير الجديد انفصاماً عن الذات، وفي مثل هذا الأمر، يتطلب من القوى الطامحة للتغيير إما الشروع في عملية تغيير بطيئة ومتسلسلة بحيث لا يكون أثرها على الخلفية التراثية للمجتمع انقلابياً، وإما البدء في عملية تغيير ثقافي للمجتمع تجاه جزئيات في تراثه تشكل معوقاً للتغيير. وقد يكون الخيار الثاني أكثر فاعلية من ناحية السرعة في التغيير، إلا أنه قد يخلق حالة من عدم الانسجام نتيجة ردود الأفعال على تغيير جزئيات في ثقافة المجتمع.

بناء التغيير السياسي مثلاً على قاعدة الانسجام مع تراث المجتمع، أو على قاعدة من الاتفاق مع شرائح المجتمع بأن تغيير الحال يتطلب تغييراً جزئياً للإرث الثقافي والاجتماعي، فإن

النتائج ستكون أكثر قدرة على الاستمرار والصمود، وللتوضيح أكثر، يمكن النظر إلى التحدي الذي رافق دخول الأحزاب السياسية كقوى فاعلة في المجتمعات النامية، والنابع من تراث هذه المجتمعات، وهو البناء القبلي والعشائري للمجتمع. بحيث ارتهن نجاح تلك الأحزاب بمدى ارتباط المجتمع بالقوى التاريخية فيه، وهي العشائر والقبائل.

3- عمليات التغيير السابقة: يشكل تاريخ عمليات التغيير السابقة تحدياً أساسياً لعمليات التغيير اللاحقة، وذلك لما قد ينتج عن إخفاق التجارب الماضية في تكريس ثقافة الجمود، نتيجة لتلاشي الثقة بإمكانية التغيير تدريجياً مع كل تجربة فاشلة. وإذا ما أخذنا المنطقة العربية، سنجد أن هناك عدم مبالاة من قبل الشارع في أي دعوة للتغيير سببها الأساسي فشل الحركات الإصلاحية في تلك البلدان واكتفائها بمهادنة الواقع والتكيف معه بدلاً من محاولة تغييره.

4- اللحظة الارتدادية في عملية التغيير: تبدأ اللحظة الارتدادية في عملية التغيير مع ظهور حجم التحديات الأخرى، وقوتها وتأثيرها على العملية التغييرية، وعلى القوى القائمة بالتغيير أن تتخذ قرارها الحاسم في تلك اللحظة، والمجال هنا لا يتسع سوى لثلاثة خيارات:

- الاستمرار في التغيير ومواجهة التحديات.
- التعديل لتخفيف أثر التحديات.
- الإلغاء والتخلص من التحديات.

غالباً ما يكون القرار لصالح الخيار الوسط، وهو التعديل، وهنا قد يرى البعض أن لمقاومة التغيير عند بدء اللحظة الارتدادية بعض الايجابيات للمجتمع وللقوى القائمة على التغيير، فهو يحفظ تلك القوى من الشروع في تغيير متسرع، يخلق حالة من الانفصام في المجتمع، كما يضمن إيجاد نوع من التوازنات الداخلية في المجتمع، وخاصة في إطاره السياسي

تضمن منظومة متوافق عليها تساهم في استقرار المجتمع⁴⁸. وقد تأخذ اللحظة الارتدادية عدة أشكال في مقاومة التغيير، ما بين صناعة التحديات والمعوقات أمام التغيير، وتهديد نفوذ وصلاحيات القيادة، إلى قلب الأوضاع لصالح عملية تغيير مضادة.

4.2.2 التغيير السياسي

انطلاقاً من هذا المدخل العام للتغيير، يمكن الانتقال إلى مفهوم التغيير السياسي، والذي يشار إليه بأنه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول⁴⁹.

التغيير السياسي، يأتي كاستجابة لعدة عوامل، يمكن إدراج أهمها في الآتي:

1- الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط⁵⁰.

2- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3- تداول السلطات، في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائياً أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.

4- ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية.

⁴⁸ الخضر، عبد العزيز: بين التغيير ومقاومته. صحيفة الشرق الأوسط. لندن. عدد 9687، 6/6/2005. من الموقع الإلكتروني:

<http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9687&article=303959>

⁴⁹ مقلد، إسماعيل صبري و ربيع، محمد محمود: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت. 1994. ص 47

⁵⁰ بركات، نظام، وآخرون: مبادئ علم السياسة. ط2. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع. 1987. ص 264-270

5- تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية⁵¹.

مداخل التغيير السياسي

التغيير السياسي كغيره من أنواع التغيير الاجتماعي، له نفس المداخل التي سبق ذكرها، كالمدخل الاقتصادي مثلا في النموذج الأوروبي، أو الديني في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي على أسسها تولد تغيير سياسي تمثل في منظمات جديدة أوسع من الدولة القومية بخصائص مختلفة. وتشارك معظم المداخل للتغيير السياسي في عدة خصائص أهمها التدريجية والسلمية في التغيير.

إلا أن مدخلا جديدا ومميزا كان ضمن طرح دانكورت روستو، يراه الباحث أكثر ملامسة للواقع من حيث مراحل التغيير، وروستو هو من المؤيدين للمدخل الانتقالي، الذي جاء كتحدٍ للمدخل التحديثي الذي يربط كل التحولات السياسية بالوضع الاقتصادي كما يرى مؤسسه آدم سميث.⁵² الواقعية التي يراها الباحث في طرح روستو تتبع من عدة قضايا، وهي:

- مرحلة التغيير عند روستو تتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيقها، وهذا يساهم بشكل أنجع في الحفاظ على توازن المجتمع، والتمهيد له قبل الوصول إلى نقطة التحول. فمراحل التغيير عند روستو في مجال التحول الديمقراطي مثلا، تتدرج وفقا للآتي⁵³:

• مرحلة تشكل هوية موحدة لغالبية المواطنين، بمعنى الوصول إلى رؤية مشتركة تضم أكبر عدد ممكن من المناصرين.

⁵¹ مقلد، إسماعيل صبري و ربيع، محمد محمود: مصدر سبق ذكره، ص 47-48.

⁵² المغيربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" جامعة القاهرة، 2005/6/21. من موقع التجديد العربي: <http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960>

⁵³ نفس المصدر السابق.

- مرحلة الصراع أو المواجهة، والتي قد تشمل استخداما للعنف في بعض الأحيان.
- مرحلة اتخاذ القرار، والتي تمثل نقطة التحول وصياغة مرحلة جديدة ضمن جملة من التسويات بين القوى السياسية المختلفة.
- مرحلة التعود، ويقصد بها روستو المرحلة التي تصبح فيها قواعد الديمقراطية جزءا طبيعيا من حياة المواطنين.

- بالنظر إلى المرحلة الثانية عند روستو فإن الباحث يرى فيها ما هو مختلف عن أطروحات كثيرة، الاختلاف في مدى واقعية التغيير السلمي لقواعد العمل السياسي في أي مجتمع، فروستو يرى أن التدريجية والأهداف الديمقراطية، لا تحول دون الوصول إلى مرحلة المواجهة والعنف. وبرأي الباحث أن التغيير السياسي عندما يحمل بين ثناياه تحول البنى السياسية فإنه يعني تهديدا لوجود أو نفوذ قوى مهيمنة، وبما أن الحديث يدور عن مجتمعات تسعى إلى التحول الديمقراطي، فإنه من المستبعد أن تلجأ تلك القوى إلى وسائل ديمقراطية لخدمة مصالحها. في حين يكون العنف هو الخيار الأكثر توقعا للنفوذ.

العنف يراه الباحث أحد المراحل الواقعية للتغيير السياسي في كثير من البلدان النامية، ومن بينها الأراضي الفلسطينية. وإن كان هذا لا يعني تفضيلا لهذه المرحلة أو تأييدا للجوء لها، إلا أنها تبدو ضرورية لاقتناع القوى السياسية بضرورة حسم المواجهة نحو تسوية متفق عليها، تخرج الطرفين من حالة الصراع، بمعنى أن يكون العنف هو مرحلة اقتناع جميع الأطراف بضرورة الحل، وبعدم جدوى استمرارها.

الفصل الثالث

التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

3 التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

في الفصل السابق ناقش الباحث التغيير السياسي كمفهوم مجرد دون ربطه باتجاه فكري أو سياسي محدد، وفي هذا الفصل يتدرج الباحث في تحويله المفهوم المجرد للتغيير السياسي إلى مفهوم إجرائي، مرتبط بأهداف التغيير السياسي وأسسه الفكرية ومنهجيته لدى حركات الإسلام السياسي عموماً. تحويل المفهوم المجرد إلى صيغة عملية إجرائية تتطلب تفصيلاً لمكوناته الأساسية. وكما أصبح واضحاً فإن مفهوم التغيير السياسي يطوي بين ثناياه:

1- الأساس الفكري أو الأيديولوجي الذي يدفع نحو التغيير السياسي.

2- المنهج بأدواته ووسائله المنسجمة مع ذلك التوجه الفكري أو الأيديولوجي.

3- الأهداف الآنية أو الإستراتيجية للتغيير.

الإجماع على المكونات الأساسية الثلاثة للتغيير السياسي من قبل حركات الإسلام السياسي، لا يمكن الإدعاء بوجوده، وخاصة فيما يتعلق بمنهجية التغيير السياسي. لكن تبقى القواسم المشتركة واضحة ويمكن من خلالها الحديث عن التغيير السياسي لدى تلك الحركات بطرح عمومي يكون ممهداً للولوج إلى واقع حركات الإسلام السياسي الفلسطينية، خاصة أن الباحث سيتناول التغيير السياسي ضمن الرؤية الوسطية، التي تشترك بها حركة حماس نموذج الدراسة في هذه الأطروحة مع منبعها الفكري حركة الإخوان المسلمين⁵⁴.

1.3 الأساس الفكري للتغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

بداية تجدر الإشارة إلى أن وجود منطلق فكري لعملية التغيير هو أمر مبنوت فيه بالنسبة للمفكرين الإسلاميين، وبدون هذا المنطلق فإن عملية التغيير ستكون عشوائية بأدواتها وأهدافها، فالفكر هو المحدد الأقوى لعملية التغيير بما تحويه من جزئيات، والتغيير المحدد بالفكر هو محدد أيضاً بالواقع المطلوب تغييره، وبأولويات ذلك التغيير كما يرى عبد الحميد أبو سليمان

⁵⁴ الحفني، عبد المنعم: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية. مصدر سبق ذكره. ص

مثلا في طرحة لمفهوم الأصالة المعاصرة*، كأساس للتغيير والنهوض⁵⁵. لأن الشروع في عملية التغيير وإن كان منسجما مع أساسه الفكري، إلا أن هذا لا يمنع من توائمه مع الواقع بما يخدم الفكر.

التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي لا يأتي منفصلا عما قبله وما بعده، فهو جزء من حركة تغيير اجتماعية شاملة منطلقة من أسس فكرية متصلة الحلقات. لكن ما يجعل من التغيير السياسي هو أبرز تلك الحلقات وأكثرها إثارة للرأي والمواقف، هو ما تلعبه الحياة السياسية الآن كواجهة للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية ككل. لذلك قد يكون في فترة ما التغيير السياسي هو المطلوب من حيث الهدف لكن التغيير الاجتماعي هو المطلوب كأداة. أو قد يكون التغيير الاقتصادي أداة لتغيير سياسي منشود. والشواهد الإنسانية على ذلك واضحة، أبرزها تغيير اقتصادي في أوروبا بدوافع أمنية بداية، مرورا بطموحات اقتصادية، إلى أن أصبح المنشود سياسيا.

التغيير والإصلاح من وجهة نظر حركات الإسلام السياسي يأتي أولا من الداخل، أي أن المتلقي الأول للتغيير هو الفرد إيمانا منهم بأن التغيير المجتمعي هو أساسا تغيير في واقع النفس، استنادا لقوله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"⁵⁶، "ذلك بأن الله لم يكُ مغبرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".⁵⁷ هذا الفكر يقودنا إلى الاستنتاج أن التغيير في أساسه ينطلق من أسس إيجابية نحو بناء الذات أولا، ولا يقوم على أسس خارجية مفروضة أو مملاة عليه⁵⁸، هو تغيير ذاتي منسجم مع البيئة الموضوعية وغير متعارض مع المنطلقات الأيديولوجية.

* يقصد أبو سليمان بمنهج الأصالة المعاصرة: التعامل مع الواقع من منطلقات الأمة الذاتية، لكن بمراعاة القدرات والخبرات الفنية والعلوم وسلامة المنهج.

⁵⁵ أبو سليمان، عبد الحميد: أزمة العقل المسلم. ط1. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1991. ص 41-44.

⁵⁶ سورة الرعد: الآية 11

⁵⁷ سورة الأنفال: الآية 53

⁵⁸ سالم، زهير: مشروع عام للإصلاح: رؤية إسلامية. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

2004/7/15. من موقع المركز الإلكتروني: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-m-i-3.htm

لدى حركات الإسلام السياسي الحالية والتي تطرح برنامجا سياسيا لواقعها، برنامج آخر قوامه الأساس المنظومة الاجتماعية. بل إن البعض يرى أن التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تسعى له هذه الحركات، ليس سوى أداة لمنظومة إسلامية شاملة، وهذا ما عبر عنه حرفيا جعفر الشايب حيث قال "أن الإسلام منظومة تشريعية متكاملة بمختلف الأبعاد، فهو يحتوي على مختلف عوامل التغيير المجتمعي، والسياسة جزء طبيعي من النشاط الذي تقوم به الحركات الإسلامية، ونمو هذه الحركات واستطاعتها التغيير دفع بها إلى أن تصطدم بالمؤسسة السياسية. والانفصال عن السياسي غير ممكن بسبب التطور الطبيعي للمجتمع، وتكامل كل هذه الأبعاد"⁵⁹.

هناك من المفكرين من يرى أن انشغال حركات الإسلام السياسي بالسياسة كإجابة من أجل التغيير الشامل أمر لا يخدم مشروع تلك الحركات، خاصة إذا لم يبين النشاط السياسي على عمق وركائز اجتماعية وثقافية وفكرية. وتبرير هذا التخوف من بدء مشروع التغيير السياسي دون أرضية اجتماعية وفكرية صلبة، أن العمل السياسي يتطلب صداما مباشرا مع قوى داخلية وخارجية في إطار السعي لتحقيق المصالح، وإذا لم تنشئ هذه الحركات تلك الأرضية الفكرية والاجتماعية المناسبة للوقوف عليها في مشروعها التغيير، فإنها لن تلبث طويلا حتى تغادر موقع القيادة في ظل الصدام مع القوى الأخرى⁶⁰.

ما هو موجود اليوم حركات وليس دول تتبنى الإسلام كمنهج حياة لذلك قد تختلف النظرة إلى منطلقات التغيير، فإذا كان هناك من ضرورة للتغيير الفكري والاجتماعي قبل البدء بالتغيير السياسي، فإن ذلك مرهونا بوجود إسلامي متمكن، أما في مثل الحالة الإسلامية الراهنة وفي ظل وجود احتلال لبعض الدول الإسلامية فإنه لا ضير من الشروع في عملية تغيير سياسي بالمشاركة مع القوى الوطنية في الدولة حتى ولو اختلفت أيديولوجيا معها، ويبقى التغيير

⁵⁹ الشايب، جعفر: مداخلة حول إشكالية الطرح السياسي للإسلام. ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية.

تحرير: معتر الخطيب. الدوحة. 2004/5/18. موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtml>

⁶⁰ سليمان، محمد: التغيير السياسي عند المودودي. مجلة العصر. 2003/12/25. من موقع المجلة الإلكتروني:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4854>

الاجتماعي والثقافي ساريا لدى أبناء حركات الإسلام السياسي، دون أن تفرضه على مجتمعها المحيط ككل.

السبب في وضع التغيير السياسي كأولوية في مثل الحالة الراهنة هو فقط من باب الحرص على الدولة كإطار يحفظ حقوق المجتمع، وعدم مشاركة الحركات الوطنية مسؤولية الحفاظ على الدولة في ظل عدم القدرة على الحفاظ عليها بشكل منفرد، يؤكد ضرورة الشراكة السياسية. وفي ظل وجود نظام ديمقراطي، فإنه قد يكون بإمكان بعض حركات الإسلام السياسي الوصول إلى موقع القيادة ضمن منافسة نزيهة مع الحركات الوطنية، قد تكون طريقها لتنفيذ مشروعها التغيير في الجانب السياسي⁶¹.

إضافة لذلك فإن الكثيرين يرون أن الواقع الإسلامي عموما يحتاج للتغيير الذي يشمل جوانب الحياة الإنسانية بالمجمل، لكن الكثيرين أيضا يروا أن الوضع السياسي الراهن الذي تعيشه البلدان الإسلامية عموما هو العامل الأساسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أي أن هناك نظرة أخرى غير تلك التي تعتبر السياسة محصلة للوضع الاجتماعي والاقتصادي، أنها مؤسسة لوضع اجتماعي واقتصادي جديد. وهنا تظهر أهمية التغيير السياسي أولا كأساس لتغيير أوسع يشمل مناحي الحياة الأخرى⁶².

2.3 منهج التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

كما اتضح في هذه الدراسة أن الباحث آثر استخدام مصطلح الإسلام السياسي لعدة مبررات، ربما تكون أكثرها وضوحا منهج هذه الحركات، فالباحث يرى أن تلك الحركات التي لا تعمل بمنطق السياسة بمفهومها المؤسسي، لا يمكن إدراجها ضمن حركات الإسلام السياسي. على هذا الأساس فإن ما سيناقتشه الباحث من منهج حركات الإسلام السياسي في التغيير، يتعلق بجزئيات المنهج المتمثل بالعمل السياسي إما ضمن مؤسسات الدولة أو السلطة -

⁶¹ محفوظ، محمد: أفق التغيير في المشهد الحالي. حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية. معتز خطيب الدوحة. 2004/5/18. من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtm>

⁶² الواعي، توفيق يوسف: الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين. د.م. مكتبة المنار الإسلامية. د. ت. ص 55.

كما في الحالة الفلسطينية- وتحت سيادة القانون، أو خارج المؤسسة الرسمية لكن دون خروج عن القانون.

وبشكل عام هناك خطوط عريضة تجمع بين حركات الإسلام السياسي في مشاريعها التغييرية، والمنهج التغييري ليس استثناء من ذلك،⁶³ وهنا يمكن الإشارة إلى أن المنهج التغييري وخاصة في المجال السياسي موضوع هذه الدراسة، قد يختلف جزئياً تبعاً للبيئة التي تمثل المجال الحيوي لتلك الحركات، ويبدو واضحاً أنه كلما كان النظام ديمقراطياً كلما انسجمت هذه الحركات مع بيئتها بشكل أكبر، واتسم منهجها بالمرونة وتفهم الآخر، والعمل معه على أساس شراكة سياسية متفق عليها.

وفي محاولة لتتبع منهج تلك الحركات في تغييرها السياسي، ووفق تسلسل تراتبي من حيث الزمن، وتراكمي النتيجة من حيث الرؤية، أي بمعنى ترابط المنهج بحيث لا تكون أدواته ووسائله منفصلة إحداها مستقلة عن الأخرى، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1.2.3 تغيير ما قبل التغيير السياسي

نتيجة للرؤية الشمولية التي تنظر بها هذه الحركات للمجتمع، فإن فصل جوانب الحياة من فكر وسياسة وثقافة واجتماع، أمور يصعب ملاحظتها في أدبيات تلك الحركات، لذلك فإن التغيير لديهم هو سلسلة من الحلقات وهو أداة وهدف، وازدواجية الصفة هذه جاءت نتيجة لترابط الأنشطة الإنسانية، فالتغيير المجتمعي مثلاً هو هدف يتكامل بانسجام المجتمع مع التعاليم الدينية، لكنه أداة بعد تحققه للوصول إلى هدف سياسي، ورغم أن هذا المثال لا ينطبق على كل الحركات، إلا أنها تسير بنفس المنطق مؤخرة أو مقدمة جانب على آخر في مشروعها التغييري الشامل.

الحديث هنا عن تغيير سياسي كهدف يسبقه وفق النظرة العامة لدى حركات الإسلام السياسي وبمستويات مختلفة تغيير من نوع آخر، يمكن تجزئته إلى فرعين وفقاً لمجال التغيير:

⁶³ انظر: أبو فارس، محمد عبد القادر: منهج الحركة الإسلامية في التغيير. ط1. الأردن: دار الفرقان. 1991.

أولاً: تغيير ذاتي من أجل مساهمة فاعلة في التغيير

البدء في مشروع للتغيير السياسي، من أي طرف كان، لن يؤتي أكله إذا كان القائمون عليه لا يمتلكون -كمؤسسة- تلك السمات التي يسعون إلى تحقيقها من خلال مشروع التغيير. هذا ما تنبه له بعض المعنيين بمشروع التغيير لدى حركات الإسلام السياسي، فكانت أولى خطوات التغيير لديهم، هي البناء المؤسسي للحركة، والتخلص من البعد الشخصي داخلها، إضافة لزرع ثقافة حركية داخلية تتواءم مع ذلك العمل المؤسسي⁶⁴، بحيث تكون نموذجاً لما يسعون لتحقيقه، سياسياً على الأقل.

هذه الفكرة تبلورت نتيجة القناعة بأن سمات أي حزب هي انعكاس للتكوين المجتمعي الذي نشأ فيه الحزب، وعليه فإن تكويناً مجتمعياً متخلفاً يعني تنظيمياً حزبياً متخلفاً. إن لم يكن بنفس المستوى إلا أنه سيبقى ظاهراً وخاصة في طبيعة العلاقات الداخلية في الحزب. فمثلاً قد تجد أكثر الأحزاب دعوة للديمقراطية في بلد غير ديمقراطي، تعاني من غياب الديمقراطية داخل تنظيمها وبين أعضائها. وغالباً ما يكون الخلل بعيداً عن اللوائح التنظيمية لتلك الأحزاب، وإنما مرتبط بعقلية أعضاء الحزب المتماشية مع عقلية المجتمع.

حركات الإسلام السياسي، لديها مفهومها الخاص للتغيير السياسي، وبما أنه تغيير فهو يحمل الجديد للمجتمع ككل، وأعضاء التنظيمات في حركات الإسلام السياسي، هم جزء من هذا المجتمع، أي أنهم الأكثر حاجة للتغيير، كي يمتلكوا القدرة على تمريره للمجتمع. حركة الإخوان المسلمين مثلاً كانت أكثر الحركات انسجاماً مع هذه الرؤية، فبدأت تغييراً اقتصر على أعضائها بحيث كونت مجتمعها الخاص، الذي يمكن أن يكون مرشداً في التغيير السياسي الأوسع⁶⁵.

فيجد المراقب لحركات الإسلام السياسي خاصة في البلدان العربية أنها استطاعت أن تخلق لنفسها صورة تميزها عما سواها، إلى الحد الذي يمكن القول فيه أنها صنعت هوية

⁶⁴ الهضبي، مأمون: مستقبل الإخوان المسلمين. برنامج لقاء اليوم. قناة الجزيرة الفضائية. 2002/11/6.

⁶⁵ علي، حيدر إبراهيم: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1996. ص

لأبنائها، وبذلك يمكن تمييز أعضاء تلك الحركات من خلال تلك الهوية، أما بالنسبة لمدى تعزيز ذلك لقدرة تلك الحركات في مشروعها للتغيير، فهو مرتبط بمدى انسجام الهوية التي صنعتها لنفسها وثقافتها السياسية مع ما تسعى لتطبيقه في المجتمع.

الباحث هنا يرى أن منهجية كهذه، لا تساهم فقط في تعزيز قدرات القائمين على مشروع تغيير من خلال امتلاكهم لما يسعون لتحقيقه، وإنما ستمنح أي حركة تسير وفقها المصادقية أمام المجتمع، حين يظهر للجميع أن أبناء الحركة أو الحزب كانوا سباقين في تغيير أنفسهم قبل تغيير المجتمع، وفي ظل وجود أحزاب وحركات كثيرة في الدول النامية عموما تتبنى أفكارا هي أبعد ما يكون عن تطبيقها، فإن توجهها منطقيا سيكون نحو من تراه تلك المجتمعات منسجم مع نفسه وطرحه.

ثانيا: تغيير البنى الممهدة للتغيير السياسي: ثقافيا، فكريا، اجتماعيا

نظرا للترابط الذي تراه حركات الإسلام السياسي بين ما هو ثقافي وفكري واجتماعي وسياسي واقتصادي، فإن لها نموذجا منهجيا يصبح فيه كل جزء ممهدا لما بعده، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التغيير الفكري والثقافي ومن ثم الاجتماعي ممهدا للتغيير السياسي، وهذا يبدو واضحا لمراقب تلك الحركات فانشغالها للعمل في المؤسسات الدينية والتربوية والعمل الخيري، يشير بوضوح إلى هذا المنهج في التغيير، وعلى وجه التحديد تيار الإخوان المسلمين. مع إدراك أن التغيير الاجتماعي والفكري والثقافي مقتصر على الأقل في هذه المرحلة على أبناء حركات الإسلام السياسي، أما التغيير السياسي فيمتد إلى دائرة أوسع.

يمكن الإشارة هنا إلى الجانب الأول وهو الفكري، فالفكر هو الأساس الذي يبني عليه واقع الأمم قويا وضعيفا، وإذا كانت الثقافة نتيجة الفكر في المجال النظري، والمدنية نتيجة الفكر في المجال التجريبي، والحضارة نتيجة الفكر في المجال النظري والتجريبي⁶⁶، فإن أساس النهضة أساس فكري، ووفق هذه الرؤية فإن التغيير السياسي مسبوق بتغيير فكري، أو تجديد له حسب رؤية البعض، وهذا التجديد في الفكر يجب أن ينسجم مع المتغيرات في الواقع، بحيث

⁶⁶ جريشة، علي: منهج التفكير الإسلامي. ط1. القاهرة: مكتبة وهبة. 1986. ص 15.

يصبح صالحا للنهضة⁶⁷. فكما أن الفكر المتجدد يجدد الواقع، فإن الواقع المتغير يؤثر في الفكر نحو تجدد مستمر⁶⁸.

ونتيجة لذلك، مضافا إليه تداول الكثيرين أن الفكر الإسلامي اليوم غير قادر على التجديد⁶⁹، فإن حركات الإسلام السياسي أخذت هذا الجانب كأولوية، وهذا ما يؤيده عبد الحميد أبو سليمان مثلا، فيقول في معرض حديثه عن أولويات التغيير: "اعتبر الأولوية للجانب الفكري. فالأمة -بحسبه- فاقدة للرؤية الكونية؛ لأن رؤية التراث الإسلامي المتأخر ناقصة ومشوهة تكاد تختزل في الجانب التعبدية. والمعرفة الإسلامية أحادية ممزقة، فالقيمي في جانب والحياتي أو الواقعي في جانب آخر"⁷⁰.

ثقافيا، يبدو التغيير ضروريا داخل التنظيم الواحد، بسبب ضرورة تكوين العلاقات مع تنظيمات أخرى في نفس المجتمع لها فكرها المختلف، لذلك كان لزاما على حركات الإسلام السياسي أن تتعاطى مع هذه القضية بمرونة كبيرة، لأن قضايا المجتمعات التي تنشط فيها هذه الحركات أكبر من أن ينفرد بحلها تنظيم بعينه. على هذا الأساس ظهرت دعوات لزراعة ثقافة الشراكة السياسية والتحالف، وخاصة أن هناك قواسم كثيرة بين القوى السياسية في البلدان العربية والإسلامية، إذا ما استثنينا المنطلقات والأسس الفكرية. إضافة للدعوات التي تقبلتها هذه الحركات من قبيل تكريس عقلية الائتلاف وتقبل وجهات النظر المتعددة داخل المجتمع الواحد⁷¹.

على الصعيد الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى المودودي، كأحد أقوى الداعين للتغيير الاجتماعي قبل البدء بالتغيير السياسي، وهو يذهب إلى أبعد من التغيير الاجتماعي المقتصر

⁶⁷ الفكر الصالح للنهضة حسب نجاح يوسف السبطين: هو الفكر الأساسي الذي لا يبني على فكر سبقه، وهو "محصور بالفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة وعن علاقتها جميعا بما قبل الحياة وما بعدها، وهو فكر شامل لأنه متعلق بالوجود كله، كالفكر الإسلامي والفكر الرأسمالي"، انظر: السبطين، نجاح يوسف: مصدر سبق ذكره، ص 5.

⁶⁸ الشوبكي، بلال: أساليب السلطة الدينية في محاصرة العقل المسلم. مجلة معابر. تموز 2005. من الموقع الإلكتروني: http://maaber.50meps.com/issue_june05/spotlights1.htm

⁶⁹ الميلاد، زكي: الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد. ط. بيروت: دار الصفوة. 1994. ص 21-22.

⁷⁰ أبو سليمان، عبد الحميد: مداخلة حول أولويات التغيير. حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية. معتر خطيب النوحة. 2004/5/18. من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtm>

⁷¹ محفوظ، محمد: مصدر سبق ذكره.

على أبناء الحزب أو الحركة أو الجماعة، بل يرى أن التغيير الاجتماعي يجب أن يكون للمجتمع الإسلامي ككل بحيث تصبح البنى الاجتماعية مؤهلة لقبول التغيير السياسي، وقادرة على النهوض بمشروعه دونما تردد، أو مقاومة. فالتغيير الذي يهدف إلى الدولة الإسلامية حسب المودودي هو محصلة تلقائية للتغيير المجتمعي⁷² ويفهم من هذا الطرح، أن التغيير الاجتماعي يشمل تغييراً نفسياً وقيماً يضمن تقبل التغيير السياسي.

2.2.3 التدرج في تغيير الواقع

إذا ما كان الحديث عن التدرج في عملية التغيير كأحد الأسس المنهجية في التغيير لدى حركات الإسلام السياسي عموماً، فيمكن إيضاحه من خلال حديث سيد قطب عن هذه الفكرة حيث أشار إلى "أن أيسر ما في المنهج الرباني أنه وهو يضع في حسابه البلوغ إلى القمة لا يتعسف الطريق ولا يتعجل الخطى فهو يسير هيناً لئناً مع الفطرة يوجهها من هنا ويزودها من هناك ويقومها حتى تميل ولكنه لا يكسرهما ولا يحطمهما ولا يجهدهما بل يصبر عليها صبر العارف البصير الوثائق من الغاية البعيدة فالذي لا يتم في الجولة الأولى، يتم في الجولة الثانية، وكما تنبت الشجرة الباسقة وتضرب جذورها في أعماق التربة وتتطاول فروعها وتتشابك، كذلك ينبت هذا المنهج في النفس والحياة ويمتد في بطءٍ وعلى هينة وفي ثقة وطمأنينة ثم يكون ما يريد الله أن يكون"⁷³.

وبنقاط محددة يرى الباحث أن هذه الحركات تدرجت في مشروعها للتغيير السياسي بمراحل متسلسلة كما هو الآتي:

- مرحلة الترويج لفكرة التغيير ومبرراتها وأهدافها، وهي مطابقة لمرحلة الوعي بالواقع والوعي بما يمكن أن يكون عليه الواقع ضمن مراحل التغيير بمفهومه المجرد.
- مرحلة تجميع الأنصار والمؤيدين.

⁷² سليمان، محمد: التغيير السياسي عند المودودي. مصدر سبق ذكره.

⁷³ أبو دف، محمود خليل: منهج الشيخ أحمد ياسين في التغيير (المفاهيم والممارسات). ط1. غزة: الجامعة الإسلامية. غزة. 2005، ص 28.

- مرحلة تحويل المؤيدين والأنصار إلى مجموعة منظمة داخل حزب أو حركة أو تنظيم، بحيث يسهل تحويل الفكرة إلى واقع عملي.

- مرحلة البناء الذاتي، وهو ما أشير إليه سابقا من تغيير داخلي في الحزب أو الحركة أو التنظيم.

- مرحلة التجنيد، وهي تحويل قدرات ومقدرات الحزب لصالح تحقيق المشروع التغيير، والمساهمة العملية في نقل المشروع إلى شرائح المجتمع كافة، وتظهر آثار التغيير السياسي الذي تنشده هذه الحركات كلما كانت قاعدتها الجماهيرية عريضة.

يلاحظ من خلال هذه المراحل، وبالعودة إلى الفصل المفاهيمي الذي يعالج قضية التغيير السياسي، أن هناك نوعا من التقاطع بين وجهة نظر روستو -المدخل الانتقالي- ومنهجية تلك الحركات، فمرحلة الترويج للأفكار وتجميع الأنصار والمؤيدين عند حركات الإسلام السياسي، هي أقرب ما يكون إلى مرحلة تكوين الهوية عند روستو، وبالانتقال إلى مرحلة التجنيد فإن ما يقابلها عند روستو هي مرحلة المواجهة، فلا مواجهة بدون تجنيد، وبالنسبة للمرحلة الأخيرة وهي التعود فإن حركات الإسلام السياسي لا تنظر إلى الانضباط في هذه المرحلة كتعود، بقدر ما تراه التزاما مبدئيا بالحفاظ على الانجازات من وجهة نظر الباحث، كون الدافع الأساسي نحو أي نشاط هو أيديولوجي بالأساس.

إلا أن المميز أيضا في منهجية حركات الإسلام السياسي، هو مرحلة البناء الذاتي، أي إصلاح الحزب قبل إصلاح المجتمع، والتي تم إيضاحها سابقا، وهذه المرحلة برأي الباحث هي التي تضمن تخفيف حدة المواجهة إلى أقصى حد ممكن، بحيث يكون العنف محدودا في هذه المرحلة، إلا أن هذا لا يعتمد فقط على البناء الذاتي للقوى القائمة على التغيير، وإنما على القوى المعارضة لها أيضا، وبالتالي يصبح العنف محددا ومقيدا من قبل قوى التغيير التي امتازت بإصلاح داخلي، إلا أن اللجوء إليه غير مستبعد كآلية للتعاطي مع منهجية الأطراف الأخرى.

3.2.3 التعامل والتكامل مع الآخر

أبدت حركات الإسلام السياسي تطورا ملحوظا في كيفية صياغة علاقاتها مع الآخر في نفس المجتمع، فدخلت على صعيد النشاط السياسي لدى تلك الحركات مفاهيم جديدة تعبر عن رؤية جديدة لإدارة الحياة الداخلية. فقد أدركت هذه الحركات أن هناك قوى أخرى على الساحة السياسية تعمل ضمن نفس المجتمع، ولها منطلقاتها الفكرية المختلفة عنها والتي تنعكس على أهدافها ووسائلها.

التفهم لوجود أطراف أخرى والاعتراف بحقها في المشاركة السياسية، قاد تلقائيا إلى أن تصبح المشاركة السياسية جزء من ثقافة تلك الحركات، واندمجت في الأنظمة السياسية القائمة عبر الانتخابات، وارتضت أن يكون الشعب محددًا لوجودها ودورها في مؤسسات الدولة أو السلطة⁷⁴. تبعا لذلك أصبح تخفيض سقف الطموحات من قبل كل من يشغل بالسياسية أمرا بديهيا، لكن هذا لا يعني بالنسبة لهذه الحركات أن تتنازل عن هدفها الأسمى كما ترى بإقامة الدولة الإسلامية، وإنما هي ارتضت لنفسها التكيف مع مجتمعها كي تتفادى مواجهة عنيفة معه⁷⁵.

من ارتضى لنفسه السير في الحياة السياسية وفق مبدأ المشاركة السياسية، ممن ينطلق من أيديولوجية إسلامية وجد في الشريعة ما يجيز له ذلك، وذلك ضمن عدة نقاط⁷⁶:

- الأصل في الأشياء الإباحة: ففي ظل الغياب لدليل قطعي الدلالة يمنع من المشاركة في المجالس البرلمانية، لا يمكن اعتبار الانضمام إليها مخالفة للشريعة.

⁷⁴ Hamzawy, Amr. The Key to Arab Reform: Moderate Islamists . **Carnegie Endowment for International Peace**. Washington D.C. Policy Brief. No. 40, July 2005. p5-6

⁷⁵ محفوظ، محمد: مصدر سبق ذكره.

⁷⁶ انظر: الواعي، توفيق يوسف: الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين. مصدر سبق ذكره. ص 193-230. وانظر أيضا: المصري، مشير: المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة. ط1. غزة: الجامعة الإسلامية. 2006.

• فقه الموازنة: فالناظر إلى مفاصد المشاركة والمصالح المتوقعة منها، سيجد أن هناك مصلحة كبيرة في الدخول للمجالس البرلمانية، مرتبطة بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

• المعقول: فإذا كانت المشاركة في مؤسسات الدولة، وخاصة البرلمان تعني حصانة لأعضاء المجلس، فإنه قد توفر الحماية للإسلاميين المعارضين، كما أنها تمكنهم من إيصال رسالتهم من خلال أكبر مؤسسة في المجتمع، وطرح البديل الإسلامي.

إضافة للمشاركة السياسية في المؤسسة الرسمية من قبل حركات الإسلام السياسي، وضمن رؤية التغيير التدريجي سابقة الذكر، أصبح مفهوم التحالف والائتلاف ضمن الأجندة، ولم يعد الاختلاف في المنطلق الفكري معوقاً لقيام كتل سياسي مشترك ذو أهداف مجمع عليها لتحقيق الصالح العام. وبدأت البرامج السياسية الحكومية مجالاً رحباً لالتقاء مجمل مكونات المجتمع الفكرية والسياسية، للوصول إلى حد أدنى مشترك لإدارة شؤون الدولة مع الاحتفاظ بحق المعارضة، ضمن ما يحدده القانون والنظام من دور لها.

التحالف كما المشاركة السياسية، وجد القائلون بجوازه ما يبرر اللجوء إليه، وكون طبيعة الدراسة لا تتيح الخوض في فقه المعاملات الإسلامية، فالباحث سيكتفي بأهم النقاط التي اعتمد عليها القائلون بجواز التحالف مع المخالفين سياسياً أو دينياً، وهي عبارة عن أحداث من عهد النبوة، أجرى فيها الرسول الكريم عدة أحلاف، منها⁷⁷:

1. حلف الفضول: وهو حلف بين قبائل العرب، شهده النبي الكريم، قبل الرسالة، وأتقى عليه بعدها.

2. حلف الرسول الكريم مع عمه أبي طالب، من أجل حمايته من أذى قريش.

3. معاهدة حفظ الحقوق والواجبات بين اليهود والمسلمين، حين هاجر رسول الله إلى المدينة.

4. حلف الرسول الكريم مع خزاعة، وهو حلف ترتب على صلح الحديبية.

⁷⁷ نويهض، وليد: الإسلام والسياسة. مصدر سبق ذكره. ص 51-60.

جواز ذلك كان بين المسلمين والمخالفين لهم في الدين، فكيف بمن هم على نفس الملة؟ بالقياس يبدو الأمر مقبولاً من الناحية الإسلامية. لكن في ظل الوضع القائم المتمثل بالكيانات السياسية الحديثة، فإن مفاهيم الشراكة السياسية والتحالفات، تتطلب أنظمة ديمقراطية خاصة إذا كنا نتحدث عن تحالفات داخلية من قبيل التحالفات الانتخابية، وبذلك فإن حركات الإسلام السياسي، ستتخرب بموجب جواز المشاركة والتحالف في الكيانات السياسية القائمة، مؤثرة عليها وفقاً لثقلها النابع من قاعدتها الجماهيرية.

هذا بالنسبة للأنظمة الديمقراطية أو تلك التي تطبق الديمقراطية جزئياً وتجري انتخابات، لكن ماذا عن الأنظمة الأخرى التي لا تجري انتخابات؟ أو أن إجراء الانتخابات فيها يشوبه الكثير من الملاحظات التي تشكك في مصداقية النتائج. الأمر بالنسبة لحركات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين محسوم بمنع أي مواجهة عنيفة مع تلك الأنظمة والاكتفاء بالعمل السلمي وهذا بالفعل ما ميز هذه الحركات مؤخراً، والتي دفعت البعض إلى وصفها بالحركات المهادنة للأنظمة الحاكمة وغير الصدامية.

في ظل غياب الانتخابات، كان البديل لدى هذه الحركات هو ما عبر عنه المودودي بالآتي: "الاستمرار في الإصلاح والدعوة والعمل الاجتماعي والمنهج السلمي، حتى وإن اتخذت الحكومات إجراءات قمعية ضدهم، والتطي بالصبر والهدوء فإن هذا كفيل بجذب قلوب الناس إليهم، وتأكيد لمصداقية خطابهم لدى الرأي العام، مما سيؤدي إلى انضمام الناس إليهم وزيادة القاعدة الإسلامية في المجتمع، وتنامي الضغط على الأنظمة لتفتح المجال أمام العمل السياسي"⁷⁸ أي أن مهادنة النظام الحاكم فيه منفعة للحركة وتوسيع لدائرة مؤيديها.

4.2.3 مرونة التغيير

الشروع في عملية التغيير لدى هذه الحركات قد يتطلب تقديم أو تأخير أو إعادة ترتيب الأولويات في تحقيق الأهداف التراكمية للتغيير، أو تبديل الأدوات المسخرة للتغيير وذلك تماشياً

⁷⁸ سليمان، محمد: مصدر سبق ذكره.

مع متطلبات الواقع والبيئة في إطار تكريس العقلانية في إدارة التغيير، بما أن الأدوات والأهداف لا تتعارض مع المنطلق الفكري والأيدولوجي لتلك الحركات.

3.3 أهداف التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

الحديث هنا عن حركات تنطلق من أسس أيديولوجية عقائدية، بمعنى أن أهدافها محكومة بتلك المعتقدات ولا مجال لتغييرها، فهي أهداف قطعية النص والدلالة، ومصدرها رباني، وبالنسبة لحركات الإسلام السياسي، فإن هدفاً محددًا بإقامة حكم الله في الأرض هو بوصلتها، وهذا يتطلب دولة إسلامية.

لكن الوصول إلى هذا الهدف، قد يسبقه مراحل أخرى طويلة الأمد تراها تلك الحركات ممهدًا لإقامة حكم الله في الأرض، وبذلك قد تكون مشاريع التغيير السياسي، التي تخوضها بعض هذه الحركات أداة الوصول إلى المراحل الانتقالية، تقود نهايةً إلى مراحل متطورة، كلما تحقق بعضها اقتربت هذه الحركات من هدفها العام.

تحقيق هذا الهدف، يتطلب كما أشار الباحث مراحل سابقة، قد تكون المشاركة في الحكم إحداهما، وبالنظر إلى النماذج المعاصرة لوجود الإسلام السياسي في الحكم، نجد أن هنالك عدة أنواع يجمع بينها الكثير إلا أن الفوارق بينها أيضا واضحة، وحتى لا يبقى الحديث عن تلك الحركات في الإطار النظري، يمكن الاستدلال على الوجه العملي لتلك الحركات من خلال بعض التجارب الحية لها. والتي تنوعت ما بين فرصة كاملة للحكم وما بين مشاركة جزئية فيه.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة نماذج رئيسية بعضها يتقاطع مع ما أورده الباحث من منهجية لحركات الإسلام السياسي، وبعضها الآخر يتعارض أو يختلف في جزئيات تلك المنهجية، وهي تتوزع ما بين انقلاب حاد للوصول إلى الحكم، والثورة الشعبية، والوصول التدريجي. ويمكن إيضاحها في الآتي:

النموذج الأول: وهو أبعد النماذج عما ذكره الباحث من حيث لجوئه إلى التغيير المفاجئ والسريع، والعنف هو أهم أدواته، لكنه يندمج بعدها في مؤسسات الدولة حين يكون قد بسط قوته

عليها، ويمكن الإشارة هنا إلى السودان كأحد الأمثلة العملية في تجربة ضياء الحق والتراخي والبشير. لكن هذه النماذج لاقت إخفاقا واضحا حين ركزت على تطبيق الحدود الشرعية فيما تدهور الوضع الاقتصادي. بحيث غلب على المجتمع الطابع الديني فيما الحقوق السياسية اقتصر على الحزب الحاكم فغابت التعددية وظهر الفساد السياسي⁷⁹.

النموذج الثاني: هو الوصول إلى الحكم عبر ثورة شعبية، والحديث هنا يدور عن التجربة الإيرانية، حين سقط نظام الشاه أمام الثورة الشعبية، في عام 1979، وكانت أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الإسلاميين لانتصارهم، هو اعتمادهم على الجهد الشعبي الذي قادته شخصية الخميني الكاريزمية، والذي أيقن ضرورة المحافظة على الظهير الشعبي للنظام الجديد، فتوجه للشعب باستفتاء حول هوية دولتهم فكان الخيار حينها الهوية الإسلامية. وكان جديد إيران حينها هوية إسلامية ضمن نظام جمهوري يحمل في مضامينه معاني المشاركة السياسية⁸⁰.

ونجح الإسلام السياسي في إيران حين وصل إلى الحكم في القيام بنشاطات تموية ساهمت في تعزيز وجوده، لكن قضايا تأسيس النظام على مبدأ ولاية الفقيه التي أعطت السلطة الدينية الدور الأكبر فيما بدا على أنه فصل بين كيانيين الأول مرجعية دينية والآخر سلطة سياسية، فبالرغم من أن الدستور كفل للشعب أن تدار شؤون البلاد بالاستناد إليه عن طريق الانتخابات والاستفتاءات⁸¹؛ إلا أن طبيعة النظام وسيطرة المرجعيات الدينية عليه أدت إلى تحجيم الهامش السياسي في المجتمع، والتقليل من أثر التعددية السياسية في ضوء ولاية الفقيه ومجلس صيانة الدستور ومجلس مصلحة النظام.

النموذج الثالث: وهو الوصول التدريجي للحكم، وهو أقرب ما يكون إلى ما طرحه الباحث، من حيث اعتماده على منهجية التغلغل والانتشار لدى الإخوان المسلمين، ومن الأمثلة الحية على ذلك نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا. الذي وصل من خلاله الإسلاميون إلى المشاركة في

⁷⁹ عويس، خالد: الإسلام السياسي والدولة.. السودان نموذجا. الحوار المتمدن. ع 1645. 2006/8/17.

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=72976>

⁸⁰ مشكور، سالم: المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين. الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57DE1C2C-6E24-4422-B3A8-340A9A484D99.htm>

⁸¹ نفس المصدر السابق.

الحكم بعد عدة عقود من سقوط الخلافة العثمانية، ومروا فيها بتجارب عديدة من المشاركة إلى الإقصاء والعزل السياسي.

المميز في تجربة الإسلام السياسي في تركيا هو⁸²:

- قدرته على التعاطي مع صيغة النظام القائمة وانسجامه مع الديمقراطية.
 - ظهوره في صيغة وطنية برغماتية.
 - تطوير البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية بما يراعي الانسجام مع كل المستجدات.
 - إعطاء الحزب هامشا سياسيا للتعاطي مع محيطه الإسلامي والأوروبي بما يضمن له تحقيق أهدافه.
- ويلاحظ من خلال الاطلاع على النموذج التركي، أنه تقاطع مع النموذج الذي طرحه الباحث لحركات الإسلام السياسي في الآتي:

1 التركيز في البداية على التغلغل في المجتمع من خلال النشاط الاجتماعي والعمل الدعوي، وهذا شبيه بشبكة الدعوة لدى الإخوان المسلمين. وقد اعتمد الإسلام السياسي في ذلك على الآتي⁸³:

- الإدخال التدريجي للعلوم الدينية في المدارس، فرغم المعارضة العلمانية لذلك إلا أنها أدركت أهمية هذه العلوم حتى لأصحاب التوجه العلماني الذين أيقنوا مدى الفراغ الذي خلفته غياب التعاليم الدينية خاصة في المجال الأخلاقي.

⁸² فؤاد، وسام: سمات الحالة الإسلامية في تركيا. الحالة الإسلامية في تركيا.. تعددية صحية. وحدة البحوث والتطوير في

شبكة إسلام أون لاين. القاهرة، 2006/1/19.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

⁸³ حيدر، خليل علي: الإسلاميون في تركيا. موقع وكالة الأنباء الشيعية. [http://www.ebaa.net/wjhat-](http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/003/145.htm)

[nadar/003/145.htm](http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/003/145.htm)

- دور القرآن الكريم والتي انتشرت بشكل واضح، إضافة للمدارس الخاصة وإن كان الإشراف الحكومي عليها موجودا.
- المراكز النسوية، وبلغت ما يقارب 3 آلاف مركز.
- 2 سلمية المنهج الذي اتبعته حركات الإسلام السياسي التركية رغم ما تعرضت له من إقصاء.
- 3 الانتقال التدريجي للعمل السياسي.
- 4 ابتعاد حزب العدالة والتنمية عن فكرة الانقلاب الاجتماعي، وظهوره منسجما مع علمنة المجتمع.
- 5 التطبيق الكامل لمفاهيم الشراكة السياسية والتعددية، رغم ما يقيد من تدخل للجيش في العمل السياسي.84
- 6 طموح النموذج التركي يتعدى المشاركة الجزئية في الحكم، فهو يطمح للوصول إلى مؤسسة الرئاسة بعد أن بسط نفوذه في البرلمان والحكومة.85

⁸⁴ وسام، فؤاد: مصدر سبق ذكره.

⁸⁵ نافع، بشير موسى: انتخابات رئاسية تركية محفوفة بالتوتر وبالغلة الأهمية. الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D78DE7D-8CDE-4138-9CAC-2156258FB7C4.htm>

الفصل الرابع

التغيير السياسي لدى حركة حماس

4 التغيير السياسي لدى حركة حماس

1.4 أهدافه

رغم الإشارة السابقة إلى ما تمثله حركة المقاومة الإسلامية "حماس" من امتداد فكري لحركة الإخوان المسلمين، إلا أنها تميزت عنها بخصوصية بيئتها، بما تشمله من ظرف مكاني وزماني، فأهداف حركة المقاومة الإسلامية حماس من التغيير السياسي، وضمن المحدد الزماني لهذه الدراسة يضم عدة خطوط عامة. هي في نصها الحرفي لم تجد لها مكانا في الأدبيات الرسمية للحركة، وإنما يفهم ضمنا من خلال أسس التغيير ومنهجه ومبرراته ماهية أهم الأهداف.

في هذه الدراسة لن يتم تكرار أهداف حماس التقليدية وما أفردت له جزء في ميثاقها وبياناتها، أو ما تشترك فيه مع حركة الإخوان المسلمين من أهداف ومنهجية تنطلق من بعد ديني عقائدي، وأسس فكرية واحدة⁸⁶. بمعنى دراسة لأهداف التغيير السياسي ضمن المحددات الزمانية والمكانية، المستقاة بالطبع من الرؤى الإستراتيجية، والأسس الأيديولوجية للحركة.

أهمية هذا الطرح، هو الجدلية والإشكالية التي تثيرها ملامح هذه المرحلة _محددات الدراسة الزمانية_ من أن بعض أهدافها قد يكون في ظاهره تناقضا مع المنطلقات الأيديولوجية، أو هو كذلك. وعلى أقل تقدير قد لا يكون الرابط بين ما هو آني واستراتيجي للحركة ميزته الوضوح. وفي أحيان أخرى قد يكون بعض أهداف هذه المرحلة بالنسبة لحركة حماس يضعف من قدرتها على الاستمرار في هدف هو مبدئي في مسيرتها. هذه الإشكاليات ستعالجها الدراسة في الجزء التالي من هذا الفصل من خلال تناولها لتحديات مشروع حماس في التغيير السياسي.

من وجهة نظر الباحث فإن التغيير السياسي الذي تسير فيه الحركة، يأخذ في إطاره العام أربعة محاور رئيسية، أولها تغيير النظام السياسي الفلسطيني، وبصورة أدق طبيعة عمل النظام

⁸⁶ للإطلاع على أهداف حماس وفكرها وعلاقتها بالإخوان المسلمين، انظر: أبو عيد، عبد الله وآخرون: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (1987-1996). مصدر سبق ذكره. وانظر أيضا: الحروب خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية. مصدر سبق ذكره. و النواتي، مهيب: حماس من الداخل. ط1. فلسطين: دار الشروق. 2002.

السياسي الفلسطيني، ثاني هذه الأهداف تغيير أسس مرجعية السلطة، وثالثها، تغيير أسس وطبيعة عمل منظمة التحرير الفلسطينية، ورابعها صياغة معالم جديدة للعلاقة مع إسرائيل، (الهدنة). الافتراض سابق الطرح بشأن محاور التغيير لدى حركة حماس عززه إقرار أحد مستشاري مؤسس الحركة -الراحل أحمد ياسين- للباحث بصدقية ذلك الافتراض وملامسته لطموح الحركة⁸⁷.

1.1.4 محاولة لتغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني

منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى لم تشهد الساحة الفلسطينية تحولات جذرية تساهم في إعادة صياغة العمل الوطني ضمن رؤى جديدة متفق عليها فلسطينيا، إلى أن بدأت حملة الاغتيالات التي شنتها إسرائيل ضد رموز حركات المقاومة الفلسطينية، وكان أبرزها اغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي أبرز قادة حماس داخل فلسطين، هذه الموجة من الاغتيالات وما تبعها من إقصاء عرفات إلى أن غاب نهائيا كأحد أقطاب السياسة الفلسطينية بعد وفاته، وما توازي مع هذه الأحداث من إثارة ملفات الفساد والمطالبة بالإصلاح داخليا وخارجيا، إلى أن وصلت التطورات ذروتها بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة، بالتزامن مع موجة الانتخابات المحلية التي أظهرت تقدم حركة حماس، وانطلاق الحوار الفلسطيني الداخلي، كل ذلك شكل البيئة والخلفية لظهور بوادر التغيير في ملامح النظام السياسي الفلسطيني.

1.1.1.4 بيئة مواتية لنظام سياسي جديد

حتى يتسنى فهم هذه التطورات باعتبارها صانعة مستقبل العمل الوطني، ومؤسسة لنظام سياسي فلسطيني بلامح جديدة، يمكن إلقاء الضوء على هذه التطورات، والبدائية حسب تسلسلها الزمني تعود إلى موجة الاغتيالات التي شهدتها حركة المقاومة الإسلامية حماس⁸⁸، فمع بداية

⁸⁷ عدوان، عاطف: بروفييسور في العلوم السياسية، ووزير فلسطيني سابق. مقابلة مع الباحث. 2007/4/12.

⁸⁸ مركز باسيا. ندوة: استقراء- رؤية وبرنامج حركة حماس في ظل المناخ السياسي الحالي. رام الله. 2005/10/22.

من الموقع الالكتروني: <http://www.passia.org/meetings/2005/Hamas.htm>

الحديث عن تنامي شعبية حماس في الأوساط الفلسطينية واجهت الحركة الضغوطات الدولية، وخاصة بإدراجها على لائحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية، وتصعيد إسرائيل من هجماتها ضد الحركة. هذا ما دفع الحركة في تلك الفترة إلى إعادة ترتيب عملها الداخلي وفق ما يحقق لها الحفاظ على تواجدتها في الساحة الفلسطينية، دون أن تواجه المزيد من الخسائر

إعادة الترتيب تلك، مثل عدم الإعلان عن اسم القيادة الجديدة لحماس، وتعيين ناطقين إعلاميين، قللت من خسائر حركة حماس، إلا أنها لم تنثها عن التفكير في طريق جديد يوفر لها الحماية وتضمن من خلاله تنفيذ برامجها السياسية والاجتماعية، هذا التفكير بدأ يظهر للعلن بعد وفاة عرفات وهنا التطور الثاني، فمع غياب عرفات تزايدت الضغوط على السلطة لتقديم مزيد من التنازلات للطرف الإسرائيلي، هذا التطور دفع بحماس -حسب قادتتها- نحو المشاركة في العمل السياسي بما يحمي الحركة من تغييب برامجها عن الساحة الفلسطينية، ويقوي من صمود السلطة أمام الضغوط التي تواجهها وخاصة بعد غياب عرفات، وهذا ما أكده محمد غزال عضو القيادة السياسية لحركة حماس عندما أوضح أن غياب عرفات وإعادة انتخاب بوش لفترة ثانية، قد يؤدي إلى ضغط متزايد على السلطة، "ومن هنا وجدت حماس أن وجودها في العملية السياسية بحد ذاته قد يساعد على تشكيل حصانة لحماية الثوابت الفلسطينية، وللوقوف أمام أي انحراف"⁸⁹.

إضافة للعوامل سابقة الذكر التي شجعت حماس بالدخول إلى معترك الحياة السياسية، فإن إثارة ملفات الفساد وحالة التدمير التي أبدتها الشارع الفلسطيني تجاه هذه القضية. حتم على حماس أن تطرح بدائلها على الشارع، فحاولت إظهار واقعيته في تعاطيها مع هموم الشارع الفلسطيني، وأعلنت مشروعها الخاص في التغيير والإصلاح، وبدأت مشاركتها في الانتخابات الفلسطينية معتبرة إياها خطوة أولى في ذلك المشروع. مجموعة من العوامل التي كانت سائدة قبيل الانتخابات المحلية الفلسطينية ساعدت حماس في أن تكون الأوفر حظا في الحصول على

⁸⁹ غزال، محمد: مداخلة خلال ندوة. إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد. عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005، ص ص 20-21.

ثقة الناخب الفلسطيني في تلك الانتخابات⁹⁰، لتشكل النتائج التي حققتها حماس في الانتخابات المحلية دافعا جديدا نحو مزيد من المشاركة في العملية السياسية.

هذه التطورات لم تكن الأبرز في تلك الفترة الزمنية، بل كان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هو بداية التحول في طبيعة عمل بعض فصائل المقاومة وعلى رأسها حماس، هذا الحدث وان ولد إشكاليات كثيرة في طرح الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب، فكل جهة حاولت تبني هذا الانجاز على أنه نتيجة لسمودها سواء على المستوى السياسي وهذا ما أرادته السلطة، أو على مستوى المقاومة وهذا ما أرادته حماس ومعها فصائل المقاومة. لكن دون الخوض في أسباب الانسحاب الإسرائيلي، والتي يمكن إجمالها في البيئة الدولية والوضع الإسرائيلي الداخلي والعامل الفلسطيني⁹¹، فإن إعلان حماس أن هذا الانسحاب هو انجاز للمقاومة ترتب عليه استحقاق جديد عند هذه الحركة، وهو كيفية التعاطي مع هذا الانسحاب؛ فلا مجال الآن للابتعاد عن إدارة الأراضي المحررة إذا كان الفضل في التحرير يعود لها، أي أن قبول حماس المشاركة في إدارة الحياة السياسية الداخلية، يأتي كاستكمال لمشروعها في المقاومة.

وبما أن الفصائل الفلسطينية وإن حاولت كل منها نسب الفضل في الانسحاب لبرنامجها، لم تتكرر فضل الآخرين، كان لزاما عليها أن تسعى لعمل موحد لمواجهة التطورات الجديدة فجاءت المطالبة بالحوار الفلسطيني الفلسطيني والذي توج باتفاق القاهرة، الذي رسم طبيعة العمل للمرحلة القادمة وكان أبرزها الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية⁹²، هذا الانتقال من حصر دور الفصائل الفلسطينية في مقاومة الاحتلال إلى مرحلة جديدة تساهم فيها في إدارة الحياة السياسية واليومية، والتي كانت نتاجا للانسحاب الإسرائيلي والحوار الداخلي، إضافة

⁹⁰ للمزيد حول أسباب تقدم حماس في الانتخابات التشريعية، انظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. كانون ثاني 2006.

⁹¹ نعيرات، رائد: خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة، دراسات باحث. ع 8، خريف 2004 /ص70.

⁹² لمزيد من الاطلاع، انظر: نص اتفاق القاهرة. مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط/ ص 35.

للعوامل سابقة الذكر ساهمت في صياغة وضع جديد يمكن أن يبنى عليه نظام سياسي جديد، والذي بدأ يتبلور فور انتهاء الانتخابات التشريعية التي أوصلت حركة حماس إلى سدة الحكم.

2.1.1.4 إشكاليات نظام قديم محفزات لجديد منتظر

في غمرة هذه التطورات، والتي آخرها تولي حماس للحكم، دفعت بالكثيرين للحديث عن نظام سياسي فلسطيني جديد، متزامنا هذا الطرح مع تساؤلات كثيرة حول ملامح النظام الوليد وما هي ميزاته أو إشكالياته؟ وتتعلق هذه التساؤلات من تخوف نابع من احتمالية تأثر النظام السياسي بإشكاليات سابقة ومتأصلة في جسم النظام السياسي الفلسطيني. ومن الممكن أن تكون من أبرز العقبات أمام صناع القرار في المرحلة المقبلة، لكن إذا ما تم تجاوز هذه الإشكاليات وحلها خاصة أنها واضحة للجميع، يمكن أن يحدث نقلة نوعية في الأداء السياسي الفلسطيني.

في الفصل المفاهيمي، أشار الباحث إلى أن وعيا بالواقع السياسي، ووعيا بما يجب أن يكون عليه، هو المحفز الأساس نحو تغيير سياسي قوي. فلسطينيا، وجزئيا في ما يخص موضوعة النظام السياسي تكشفت على مر السنين جملة من السمات بلورت صورة ذلك النظام، مشكلة في ذات الوقت دوافع نحو نظام بسمات جديدة متجاوزة سمات سابقه، والتي يمكن إيضاح أهمها في الآتي:

الغموض في الأدوار

أبرز تلك الإشكاليات هي الغموض في الأدوار بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقبل البدء في إيضاح هذه الإشكالية، يمكن المرور على مفهوم النظام السياسي الفلسطيني، وبشكل عام فإن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية والمؤسسات -الفلسطينية- العاملة على الساحة السياسية جميعا تشكل النظام السياسي الفلسطيني، خاصة أن لكل منها امتداده الجماهيري العريض في الشارع الفلسطيني⁹³.

⁹³ نوفل، ممدوح: النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج. مؤتمر ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل. رام الله: مؤسسة مواطن، 23 تشرين أول، 1998. ص 27.

وهذا يتواءم مع التعريف السائد للنظام السياسي بأنه الإطار الذي تدور فيه مجمل التفاعلات الناجمة عن العلاقات القائمة بين المؤسسات والأحزاب السياسية والمنظمات وجماعات المصالح والضغط، والأفراد، ضمن عدة محددات أهمها الدستور والقوانين، والانتخابات في بعض الأنظمة الديمقراطية، أو محدد القوة في أنظمة أخرى. ضمن دورة متكاملة بين هذه التفاعلات والسياسات المتخذة⁹⁴.

هذه الحالة من التمايز بين مكونات النظام السياسي، خلقت نوعا من التضارب والتناقض في العمل الفلسطيني، خاصة أن جزء من هذه المكونات عمل ولفترة غير بسيطة خارج المؤسسات الرسمية للسلطة والمنظمة. وتعدى الأمر ذلك للوصول إلى حالة من التضارب بين عمل السلطة والمنظمة، وإشكالية من يمثل من، ومن يعبر عن الإرادة الوطنية الفلسطينية، ومن الأطراف السابقة، يمتلك شرعية تقرير مصير الشعب بأكمله⁹⁵.

تبلورت هذه الإشكالية وظهرت في أجلي صورها، في الخلط بين صلاحيات المنظمة وصلاحيات السلطة، فبدأت حالة من الإبهام والتعويم في المسميات، فيشاهد مثلا اجتماعا للقيادة الفلسطينية، يضم وزراء من السلطة وأعضاء من المنظمة، ويتخذ قرارات تتدرج ضمن صلاحيات السلطة فقط، والعكس صحيح، بما يلفت الانتباه حول الإطار الدستوري الذي ينظم عمل المؤسسات السياسية⁹⁶، لكن هذه الإشكالية بقيت مدفونة تحت الرماد، لعامل أساسي وهو أن الطرف المسيطر على السلطة هو نفسه المسيطر على المنظمة، وهنا نقصد حركة فتح، وعلى وجه التحديد قيادة فتح.

⁹⁴ روبرتس، جيفر، و ادوارد، اليستر: القاموس الحديث للتحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم الجابري. ط1. بيروت: الدار العربية للموسوعات. 1999. ص 340-341.

وانظر أيضا: Almond, Gabriel A., et al: **Comparative Politics Today: A World View**. Seventh Edition. New York: Addison-Wesley Longman. 2000

⁹⁵ الزبيدي، باسم: دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية 2003. تحرير: نادر سعيد. رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت. شباط 2004. ص ص 65-66.

⁹⁶ تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. نابلس، 1999. ص 46.

هذا التغاضي عن الخلط بين المنظمة والسلطة نتيجة التوافق بين من يدير المنظمة والسلطة، لم يعد ممكناً بعد مجيء الانتفاضة الثانية، ففتح التي تدير السلطة والمنظمة، لم تعد في حالة من التوافق الداخلي تساعد على التغاضي عن الازدواجية في عمل السلطة والمنظمة كل على حساب الآخر، ولعل الخلاف الذي أثاره فاروق القدومي حول قضية التمثيل الخارجي يبين هذه الإشكالية⁹⁷، أضف إلى ذلك بروز قوى المعارضة وخاصة حماس بدعم جماهيري غير مسبوق في الانتفاضة، يدفع نحو وضع علامات استفهام حول استخدام كلمة (القيادة الفلسطينية) فهل القيادة الفلسطينية، هي قيادة السلطة والمنظمة؟ وأين قيادة المعارضة في ذلك الوقت من هذه المعادلة؟

من هذه النظرة لواقع النظام السياسي الفلسطيني، يمكن الانطلاق نحو دخول أبرز قوى المعارضة وهي حركة حماس إلى السلطة، لتغير موازين النظام السياسي الفلسطيني، ليس باختلاف أطرافه، وإنما باختلاف أدوارهم، فإذا كان الحديث يدور عن توافيق وتوافق بين المنظمة والسلطة، لم يعد من المنطقي طرحه اليوم، فقيادة السلطة الآن ليست قيادة المنظمة، وعلى ذلك فإن تحديد وضبط الصلاحيات بين كلا الطرفين أصبح أمراً تفرضه ضرورات الشراكة السياسية.

قد يكون الحل الأوفر حظاً في التطبيق هو دخول حركة حماس للمنظمة، وهذا ما أعلنت عنه حماس لكن بشروطها التي تتطلب إعادة هيكلة المنظمة بأسس جديدة تعكس الحالة الجديدة للشارع الفلسطيني، لكن هذا الدخول لا يغني عن ضبط العلاقة بين المنظمة والسلطة، إذ إن دخول حماس إلى السلطة لم يثر قضية العلاقة بين المنظمة والسلطة فقط، وإنما بين قيادة السلطة نفسها، وهي كيفية المواءمة بين الحكومة الفلسطينية، ورئاسة السلطة ببرنامج فتح⁹⁸، والذي كاد أن يوصل المنطقة إلى حرب أهلية حتى جاء اتفاق مكة ليبدأ الحديث عن حكومة وحدة وطنية.

⁹⁷ صحيفة الرياض. الرياض. القدومي يعترض على وجود وزير خارجية لفلسطين:

<http://www.alriyadh.com/2005/03/30/article52188.html>

⁹⁸ للمزيد حول إشكاليات النظام السياسي، يوسف، أيمن طلال: النظام السياسي الفلسطيني 1996-2000 من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 334، ديسمبر 2006، ص 39-56.

الاتفاقيات الموقعة وأثرها على العمل البرلماني

في ظل نظام سياسي ديمقراطي تحدد ملامحه الانتخابات، يكون العمل النيابي والتشريعي هو الجزء المعبر عن تلك الديمقراطية، والأقدر على تصويرها، وفي النظام السياسي الفلسطيني من المفترض أن يكون للمجلس التشريعي تلك القدرة على تصوير الديمقراطية. إلا أنه ومنذ لحظة عمله الأولى عانى من عدة إشكاليات أهمها: القيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية، سواء في الصلاحيات أو الولاية، أو علاقاته مع السلطة التنفيذية⁹⁹. فما زال المجلس التشريعي يفتقد للصلاحيات التشريعية، ونظام رقابة على السلطة التنفيذية لتقيد بما يقره المجلس.

وبالرغم من أن للمجلس القدرة على حجب الثقة عن الحكومة، إلا أن هذا النظام لم يكن فعالاً بسبب سيطرة اللون الواحد على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا ما أسهم أيضاً في غياب المفهوم العملي للتعددية السياسية والشراكة عن النظام السياسي الفلسطيني.

إضافة لذلك فإن المجلس التشريعي حرم من نقاش العديد من القضايا الجوهرية والتي تمس مصير الشعب الفلسطيني لأنها وحسب الاتفاقية المرحلية لا تتدرج ضمن صلاحيات المجلس، والذي لم يطلق عليه اسم (المجلس التشريعي) في إطار هذه الاتفاقيات. على هذه الأسس تحددت "ولاية المجلس التشريعي ومسؤولياته وصلاحياته، الأمر الذي شكل عامل كبح قوي لعمله، هذا فضلاً عن تهميش السلطة التنفيذية لدور ومكانة هذه المؤسسة وغموض العلاقة الدستورية بينها وبين السلطة التنفيذية"¹⁰⁰ إضافة إلى بقاء المجلس بلون واحد فقط، مما غيب جسم المعارضة كمكون أساسي لأي برلمان¹⁰¹.

⁹⁹ انظر: وثيقة اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو): يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1995. ص 874 - 879. و نص اتفاق أوسلو 2، القاهرة 1994/5/4. البند السادس. صحيفة القدس. فلسطين. من الموقع: <http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo2.html>

¹⁰⁰ الدقاق، إبراهيم: وآخرون، تقرير التنمية البشرية فلسطين 2004، رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت. ص68.

¹⁰¹ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004. تحرير: شريف منصور. القاهرة. 2005. ص82.

وبالرغم من أن المجلس التشريعي لم يسمح له بنقاش القضايا المفصلية والهامة في العملية السلمية، وحتى في القضايا التي يسمح بها أو سلو، إلا أن أعضاء المجلس التشريعي وخارج إطار عملهم البرلماني شاركوا في الكثير من النشاطات الخاصة بعملية المفاوضات، فمثلا كان رئيس المجلس التشريعي الأسبق أحمد قريع يترأس في كثير من الأحيان الوفد المفاوض للجانب الإسرائيلي¹⁰²، وهذا ساهم في عدم طرح قضايا التفاوض للنقاش في التشريعي، وأدى إلى انشغال أعضاء المجلس عن الكثير من القضايا ذات العلاقة المباشرة مع جمهور الناخبين.

لم تقتصر الإشكاليات التي عانى منها المجلس السابق على تقييد الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية له، بل إن المجلس التشريعي وفي كثير من الأحيان لم يلتزم باللوائح والأنظمة التي تسيّر عمل المجلس التشريعي. كالقواعد التي تحكم عمليات التصويت والنقاش وعمل اللجان التابعة للمجلس، ومن الأمثلة على مخالفة أعضاء المجلس للوائح الداخلية للمجلس أن بعض أعضاء المجلس السابق تقلدوا مناصب تنفيذية عليا، ومنهم من عمل مستشارا للرئيس، أو حتى في الوفد المفاوض لإسرائيل، وهذا ما يخالف المادة 98 من النظام الداخلي للمجلس، وظهرت حالات أخرى من المخالفات مثل ترؤس أحد الوزراء لأحد لجان المجلس التشريعي كلجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان وهذا يخالف المادة 51 من النظام الداخلي¹⁰³. هذه الحالة التي اتسم بها المجلس التشريعي الفلسطيني تكفي لأن تعكس الصورة كاملة لمؤسسات السلطة كافة.

في بداية طرح الإشكاليات التي من الممكن أن تواجه النظام السياسي الناشئ، تبين الجزء المتعلق بالإشكاليات التي ورثها النظام الناشئ عن السابق، لكن هذا لا ينفي أن لهذه المرحلة بمعطياتها الجديدة آثارها الخاصة على قدرة النظام السياسي الناشئ على القيام بمهامه وتحقيق برامجهم، والمقصود هنا قدرة كتلة التغيير والإصلاح -التي تمثل حماس- على تحقيق برامجها في ظل جملة من التحديات التي قد تواجهها، أو أنها واجهتها بالفعل، وبشكل عام فإن

¹⁰² الجزيرة نت. أحمد قريع (أبو علاء): نبذة شخصية. من موقع الجزيرة الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=59792>

¹⁰³ تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات

الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص ص 66-67.

كتلة التغيير والإصلاح سواء في عملها البرلماني، أو داخل مجلس الوزراء، تواجه بالإضافة إلى الإشكاليات الموروثة، جملة من التحديات الداخلية والخارجية سيتم تناولها لاحقاً في هذه الأطروحة.

من الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تكون أهداف حركة حماس فيما يتعلق بهذه الجزئية هي التخلص من تلك الإشكاليات، فإذا كانت تلك الإشكاليات سابقة لوجود حماس في المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فإن وجودها الجديد يتوقع منه أن يحمل آليات تغيير مثالب سابقه، وإلا لن يكون لدخول حماس إلى مؤسسات السلطة، والمنظمة لاحقاً، أثراً عملياً يعكس وجودها.

2.1.4 تغيير مرجعية السلطة

"أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية"¹⁰⁴. كان هذا هو نص القرار التأسيسي للسلطة الفلسطينية والصادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير بتاريخ 1993/10/12. لم يكن مجرد قرار لإنشاء السلطة، بل للتأكيد على أنها تستند إلى مرجعية واحدة هي منظمة التحرير.

اعتبار منظمة التحرير مرجعية السلطة، يعني تلقائياً أن السلطة ستكون محكومة بما التزمت به منظمة التحرير، وهذا ما يعيدنا إلى إشكاليات الاتفاقيات الموقعة في ظل الدخول في عملية التسوية مع إسرائيل وأثرها على عمل مؤسسات السلطة. هذا الأمر دفع البعض إلى اعتبار السلطة الفلسطينية قائمة على مرجعية غير شرعية هي اتفاق أوسلو. فكان موقف حركة الجهاد الإسلامي وحماس رافضاً للاعتراف بها في بادئ الأمر، ورافضاً للمشاركة في مؤسسات السلطة، وبرز هذا الموقف في رفض المشاركة في انتخابات عام 1996، لأن المشاركة فيها كانت تعني تكريس اتفاق أوسلو من وجهة نظر حماس¹⁰⁵.

¹⁰⁴ قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس، من الموقع

الإلكتروني: http://www.arabdecision.org/show_func_5_6_3_1_3_21964.htm

¹⁰⁵ عصفور، عدنان، عضو القيادة السياسية في حركة حماس: مقابلة مع الباحث، 2006/6/2.

في هذه الأثناء -أي بعد تشكيل السلطة الفلسطينية- كانت المنظمة في تراجع، وكانت تشهد تهميشاً متزايداً بالتزامن مع نفوذ السلطة الجديدة، نفوذ المنظمة لم يتقلص فقط على صعيد إدارة المؤسسات الفلسطينية، بل إن ملف التسوية الذي بدأت أخذ ينتقل شيئاً فشيئاً إلى السلطة الفلسطينية، خاصة مع بدء الانتفاضة الثانية، حيث جاءت أبرز خطط التسوية وهي خطة خريطة الطريق لتتم عبر رئيس الحكومة الفلسطينية. وتجلّى هذا التهميش عندما استحدثت السلطة الفلسطينية في حكومتها السادسة حقيبتان جديدتان إلى جانب رئاسة الوزراء، هما المفاوضات وأسندت إلى صائب عريقات، والشؤون الخارجية وأسندت إلى نبيل شعث¹⁰⁶، وبذلك سحب النفوذ من الدائرة السياسية للمنظمة.

بالعودة إلى الموضوع الأساس في هذه الجزئية، سنجد أن التغيير السياسي الذي تنشده حماس بخصوص مرجعية السلطة، كانت بدايته العملية بالانتفاضة الثانية، فتزايد حدة التوتر في الانتفاضة، واستخدام العنف من قبل الطرفين، وتعرض مؤسسات السلطة على وجه الخصوص للاعتداءات الإسرائيلية، إلى الحد الذي وصلت به الآلة الإسرائيلية لتحاصر رئيس السلطة آنذاك. كل هذه الأحداث مكنت حماس، وهيأت لها الفرصة لأن تبرهن هي وغيرها، كالجهد الإسلامي على أن الاتفاقيات الموقعة قد تداعت وانهارت.

استمر مسلسل تقويض مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلى جانب تلاشي دور المنظمة تدريجياً، حتى غاب عن رئاسة السلطة الراحل ياسر عرفات. فدخل إلى ساحة الضعف، عضو جديد تمثل في حركة فتح، فبدأ الممثل المسيطر المنظمة وفتح والسلطة في وضع مأزوم، متلازم مع إيقان شعبي بفسل اتفاقيات التسوية في جلب الأمن والسلام، في ظل بروز متسارع لحركة حماس على ساحة المقاومة والعمل الاجتماعي في ظل الانتفاضة.

يبدو أن حماس في تلك الفترة قد قرأت الشارع جيداً، بل واستوعبت الدرس فقررت المشاركة في الانتخابات المحلية، معلنة نيتها دخول الانتخابات التشريعية. نتائج المحلية من تلك

¹⁰⁶ لمزيد من الاطلاع انظر: حجازي، يوسف: التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. من الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_15.htm

الانتخابات، لم تدفع حماس للتردد كثيرا في قرارها بالمشاركة في التشريعية منها. لكن التردد انتابها من أمر آخر، كانت مرجعية السلطة وكذا الانتخابات هي محوره. حماس رفضت مشاركة فتح في انتخابات عام 1996، مبررة بأوسلو رفضها ذلك. الآن هي مشاركة في نفس السلطة، ما الجديد لدى حماس؟ أصرت حماس على أن الانتفاضة الثانية جبت ما قبلها،¹⁰⁷ ساعدها في ذلك تصريحات شبيهة، كانت إسرائيلية المولد،¹⁰⁸ وما رافقها من عدوان عسكري على مناطق السلطة الفلسطينية.

أصرت حماس على رؤيتها لواقع السلطة هذا، وبدأت وبشكل غير مباشر، تغييرا يظنه الباحث مبرمجا، ومتدرجا في طريق تغيير مرجعية السلطة. حتى لحظة كتابة هذه الأطروحة كانت حماس قد حققت ثلاث مراحل مفصلية في مجمل النظام السياسي الفلسطيني، ساهمت بشكل واضح في إدراج أسس جديدة تقوم عليها السلطة وانتخاباتها، غير تلك التي حددتها اتفاقات التسوية، والمراحل الثلاثة تتضح في الآتي:

1.2.1.4 البداية مع اتفاق القاهرة

اتفاق القاهرة في آذار من العام 2005، والذي جاء بعد جولات حوار متسلسلة، نظر إليه كمحدد إداري لانتخابات 2006 من قبل العديد من الجهات، حماس شاركت بقوة في جولات الحوار السابقة لذلك الاتفاق، لم تكن نظرة حماس إلى هذا الاتفاق -كما يرى الباحث- مطابقة لنظرة الجهات الأخرى. كان الاتفاق بالنسبة للحركة أكثر عمقا من كونه ممهدا لانتخابات تشريعية.

برهان هذا الإدعاء حديث مقتبس من مقابلة أجراها الباحث مع أحد قادة حماس السياسيين في الضفة الغربية عقب فوزهم في الانتخابات، -كان الحديث ردا على استفسار للباحث حول مشاركة حماس في سلطة مرجعيتها أوسلو- جاء في الرد مايلي: " هذا الكلام غير دقيق فبالرغم من أن أوسلو خلق وقائع على الأرض، إلا أن الانتخابات التي جرت مؤخرا لا

¹⁰⁷ مشعل، خالد: مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية. 2005/12/18. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30474>

¹⁰⁸ Robin, Barry: Israel's New Strategy. **Foreign Affairs**. July/August 2006. <http://www.foreignaffairs.org/20060701faessay85409/barry-rubin/israel-s-new-strategy.html>

تأتي في إطار أوسلو. الانتخابات الأخيرة جرت وفقا لاتفاق القاهرة فقط، ونحن نرى أن اتفاق القاهرة نفى أوسلو، كما أن الطرف الآخر في اتفاق أوسلو وهو إسرائيل أعلن مرارا أن أوسلو قد انتهت، وأنا أستطيع أن أبين لك أن الانتخابات الأخيرة جرت وفق اتفاق القاهرة وليس أوسلو¹⁰⁹.

كان جزء مهم من بيّنات القيادي في حماس لإثبات مرجعية جديدة للسلطة غير أوسلو، هي تلك التي ظنها البعض مجرد توافق حول إدارة العملية الانتخابية للمجلس التشريعي الفلسطيني. استحقاقات أوسلو تقول أن هناك انتخابات في عام 2000م، لم تجر تلك الانتخابات، في دلالة على انتهاء أوسلو، الرأي هنا للقيادي في حماس. تبعه اقتباس من بعض ما جاء في الاتفاق حول كيفية إجراء الانتخابات، وفق أسس جديدة خالفت ما رشح عن أوسلو، كانت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً، وتغيير نظام الانتخابات من الأغلبية إلى مختلط، بحيث ينتخب نصف الأعضاء عن طريق الدوائر وبالقوائم نصفهم الآخر¹¹⁰، هي دلائل حماس على أن مشاركتهم في الانتخابات تستند في مرجعيتها إلى توافق وطني توجّ باتفاق القاهرة.

لم تكن البنود الخاصة بتنظيم الانتخابات هي الأبرز في ذلك الاتفاق، فالباحث يرى أن التأكيد على حق المقاومة وعودة اللاجئين، إضافة لبند خاص متعلق بإصلاح منظمة التحرير التي ينظر إليها كمرجعية للسلطة¹¹¹، كلها خطوات عملية تنبئ بواقع جديد سيشهده النظام

¹⁰⁹ عصفور، عدنان: مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره. 2006/6/2.

¹¹⁰ نص البند الخاص بالانتخابات ضمن اتفاق القاهرة: بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي، للاطلاع على الاتفاق كاملاً، انظر: نص اتفاق القاهرة. مجلة دراسات شرق أوسطية. مصدر سبق ذكره.

¹¹¹ نص البند الخاص بمنظمة التحرير في اتفاق القاهرة: وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

السياسي الفلسطيني قوامه الأساس محددات جديدة تحكم العمل السياسي الفلسطيني، ميزتها التوافق الوطني، وقوتها الشراكة السياسية.

على هذا الأساس جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أساس رأته حماس مختلفا تماما عما كان عليه الحال في انتخابات عام 1996. يبدو أن اختلاف الحال الذي رأته حماس بين العمليتين الانتخابيتين لم يكن مقتصرًا على الأسس والآليات، كان الاختلاف الأبرز هو ما أفرزته انتخابات 2006 من نتائج. كانت النتيجة فوز كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس حيث حصلت على 76 مقعد في المجلس التشريعي¹¹². حماس خارج المنظمة، ولها ميثاقها المغاير.

في هذه الأثناء عادت الإشكاليات من جديد، كانت فتح ترى في المنظمة حاضنتها الوحيدة، بدأت بمحاولة الربط بين برنامج الحكومة والتزامات المنظمة، وبدأ الحديث عن برنامجين أحدهما للرئاسة وثنانيهما للحكومة وكلاهما منتخبان. كان الخيار الأكثر منطقية أن يتم التوافق على صيغة جديدة لإدارة مؤسسات السلطة دون تفرد أو إقصاء أي من البرنامجين. مرت العلاقة بين الطرفين -حماس وفتح- بحالة من الاحتقان تفاوتت في حدتها سياسيا وميدانيا، وبالتزامن مع الأزمة الداخلية كان الضغط الدولي مستمرا باستمرار الحصار الاقتصادي والسياسي.

2.2.1.4 خطوة تالية مع وثيقة الوفاق الوطني

ابتدأت القوى السياسية حوارها في رام الله وغزة، تحت ضغط عاشته حماس في تلك الأثناء داهمها من ثلاث جهات: أولاً، استمرار الحصار الاقتصادي وتدهور أحوال المواطن في ظل حكمها، ثانيها مبادرة من الأسرى تتعارض في أجزاء منها مع مبادئ حماس¹¹³، وثالثها:

¹¹² مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية. مصدر سبق ذكره.

¹¹³ نص وثيقة الأسرى (الوفاق الوطني غير المعدلة). موقع عرب48، 2006/6/6

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=37161>

حوار يناقش مبادرة الأسرى محدود بسقف زمني آخره استفتاء افتتح أبو مازن ذلك الحوار بالإعلان عنه¹¹⁴.

صورة القوى الفلسطينية كانت تشير أن حماس هي الأكثر إرهاقا نتيجة للضغوط ثلاثية الأبعاد سابقة الذكر، والتفاوض الداخلي حول وثيقة الأسرى كان مستمرا. يبدو أن الإرهاق الذي كانت تعيشه حماس لم ينعكس على ما حققته من نتائج في تفاوضها على تلك الوثيقة، كانت حماس في ظل كل العوامل الدافعة للخسارة تسير بنظرية (win-win game)*، أي لعبة بدون طرف خاسر. فلم تكن خسارة أي طرف فلسطيني تعني انتصارا لآخر، لكن سياسة الحوار بين القوى الفلسطينية، كانت تدفع إلى أن يحقق الجميع بعض أهدافه ويتنازل عن بعضها، في إطار توافقي.

ظهرت النتائج في صيغة وثيقة جديدة، هي وثيقة الوفاق الوطني، هذه الوثيقة وإن اعتقد البعض بداية أنها صيغة شكلية أخرى لما صدر عن الأسرى، يراها الباحث الخطوة التالية لسابقتها المتمثلة باتفاق القاهرة، نحو سعي حماس للتأسيس لمرجعية جديدة للسلطة الفلسطينية، ومنطق جديد لإدارة المؤسسات الفلسطينية¹¹⁵.

الوثيقة التي شملت 18 بنداً، ووقعت عليها جميع الفصائل ما عدا حركة الجهاد الإسلامي التي وقعت بتحفظ، وإن لم تكن من وجهة نظر الباحث مخرجا يتمتع بالديمومة من الاحتقان والخلاف السياسي الذي اتسمت به تلك المرحلة، نتيجة لعدة أمور، كانت صياغة البنود بطريقة تقبل التفسير حسب الرغبة الفصائلية أهمها¹¹⁶، إلا أنها شكلت بالنسبة لحماس خطوة عملية نحو

¹¹⁴ صحيفة المستقبل. لبنان. 2006/5/26. ع 572. ص 2.

* يقصد بنظرية win win game، المباراة التي يخرج كل المشاركين فيها بفائدة ما، وفي العمل العام تعني أن يخرج كل المتفاوضين حول قضية ما دون خسارة، بعد أن يكونوا قد حصلوا على بعض المنافع، ولهذه النظرية مسميات أخرى، كالنظرية الصفرية بالمفهوم الرياضي، أو المباراة التعاونية و المباراة بدون طرف خاسر اجتماعيا. أهم سماتها: الربح موزع على المشاركين، والأخلاق جزء من أي نشاط. للمزيد انظر: Wikipedia. Win win game: http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win_game

¹¹⁵ صحيفة الحياة الجديدة. فلسطين. نص وثيقة الوفاق الوطني. ع 3839، 2006/6/28. ص 4.

¹¹⁶ الشوبكي، بلال: اللاوفاق في وثيقة الوفاق. صحيفة العرب الأسبوعي. لندن. 2006/6/3، عدد 56. ص 21.

مشروعها في التغيير السياسي، فهي وإن أجبرت -والمقصود هنا حماس- على التفاوض حول وثيقة الأسرى، إلا أنها استطاعت إدخال تعديلات عليها ضمنت من خلالها انسجام بنود تلك الوثيقة مع مبادئها، وضمنت إجماعاً فصائلياً عليها كونها كانت مطلباً للطرف الآخر.

وبالعودة إلى بنود الوثيقة يمكن الإشارة إلى النقاط البارزة التي تتضح فيها رؤية حماس: إضافة للخطاب الوطني العام بالتأكيد على النضال وإزالة المستوطنات والجدار وحق الحرية والعودة والاستقلال، فإن الوثيقة في بندها الأول أكدت ضرورة إقامة الدولة على حدود عام 67، حتى هذه الكلمات يبدو الصوت الحمساوي منخفضاً، لكن إلحاق البند الأول بجملته تؤكد أن هذه الأمور مستمدة من الحق في أرض الآباء والأجداد، إضافة للمواثيق الدولية والقانون الدولي، تظهر مرجعية أخرى -ليس للسلطة فحسب بل للمؤسسة الوطنية باختلاف تسمياتها- غير الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وهذا ما أرادتته حماس.

جاء البند الثاني في وثيقة الوفاق الوطني ليؤكد على اتفاق القاهرة وضرورة تطبيقه، وخاصة ما يتعلق بإصلاح وتفعيل منظمة التحرير، حيث أشارت الوثيقة إلى ضرورة الإصلاح وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الفلسطينية وعبّر أسس الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص تشكيل مجلس وطني جديد، وباعتبار المنظمة أحد مرجعيات السلطة، فإن إصلاحها سينعكس على الأداء السياسي لتلك السلطة.

في البند الثالث تدعو الوثيقة للتمسك بخيار المقاومة، وتركيزه في أراضي 67، وإضافة كلمة "تركيز"، وإن كانت في مضمونها تشير إلى تفاهم بين حماس وفتح على التهدئة، إلا أنها تبقي لحماس حق المقاومة حتى في الأراضي المحتلة عام 1948، وبذلك حققت حماس توازناً بين ميثاقها، ومتطلبات الشراكة السياسية. مع الإشارة إلى أن هذا الحق -المقاومة في أراضي عام 1948- ينافي الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والتي شكلت محددات لعمل السلطة على مدار عقد من الزمن. وفيما يتعلق بالمقاومة أيضاً فإن الوثيقة في بندها السادس عشر تشير إلى ضرورة التنسيق مع الأجهزة الأمنية، وأن تتولى تلك الأجهزة حماية سلاح المقاومة، وهي مهمة جديدة لها، كان عكسها هو السائد سابقاً.

الوثيقة في بندها الرابع تشير إلى ضرورة وضع خطة فلسطينية موحدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية، كما وردت في بداية الوثيقة، إضافة للشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة للشعب وحقوقه، وإضافة كلمة منصفة تعني الحق في الاعتراض على أي قرار لا يراه الفلسطينيون غير منصف، بما يعنيه ذلك ضمنا من أن هذه الكلمة أضيفت بضغط من حماس والجهد لتحفظ حق النقض لأي قرار تراه غير منصف، إذا ما كانت هذه القوى هي الشريحة الأوسع في المجلس الوطني والتشريعي.

في البند السابع تشير الوثيقة بوضوح إلى أن توصل منظمة التحرير ورئيس السلطة إلى اتفاق عبر المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، لن يتم إقراره إلا بعد موافقة وتصديق المجلس الوطني الجديد عليه، أو إجراء استفتاء عام يشمل فلسطيني الوطن والمنافي. وهذا يجنب حماس المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ويمكنها من حق رفض نتيجة المفاوضات إذا ما كانت أغلبية في المجلس الوطني الجديد، وعلى أقل تقدير لا تتحمل مسؤولية تطبيقه إذا لم تشكل أغلبية في التشريعي. مع الملاحظة أن الجهاد الإسلامي في حال تم إصلاح المنظمة ستشارك فيها، وغالبا ما ستكون مواقفها قريبة من موقف حماس إزاء نتائج المفاوضات مع إسرائيل.

3.2.1.4 اتفاق مكة، خطوة متقدمة

كما أشار الباحث بداية، أن وثيقة الوفاق الوطني يشوبها من نقاط ضعف، ما لا يؤهلها لإخراج الحياة السياسية الفلسطينية من حالة التآزم المتجددة، فبعد توقيع الوثيقة، لم توقف الكثير من الدول حصارها، وكذا إسرائيل، ولم يعد التزام حماس بتلك الوثيقة يعني انسجاما بين برنامج الحكومة والرئاسة. عاد الإحتقان الداخلي ليأخذ صيغة أكثر حدة مما كان عليه قبل توقيع تلك الوثيقة، واستمرت الأحداث في تصاعد، خاصة على المستوى الداخلي، ومع إعلان الموظفين الحكوميين إضرابهم، بدأت مرحلة جديدة من نمط العلاقات الداخلية بداية بالخلاف السياسي والمناكفة الإعلامية،

مرورا بتصعيد الإضراب وصولاً للاقتتال الداخلي، وبدأ الحديث يعود عن جولات حوار جديدة، وبرعاية الكثير من الأطراف الداخلية والعربية.

لم تتجح أي من جولات الحوار، وفي كل مرة كان يتم الإعلان فيها عن الانتهاء من الحوار، ونجاحه كانت نقاط الخلاف تثار من جديد، وأصبحت وثيقة الوفاق الوطني هي المطلب المساوي الذي تمسكت به، في حين أصبح مطلب الرئاسة برنامجاً سياسياً يفك الحصار المفروض. كان التآزم المتسارع بين حركتي فتح وحماس إلى حد استخدام العنف، ممهداً لاتفاق بين الطرفين نتيجة تيقنهم من أن الخسارة مشتركة في حال استمر الوضع بحاله، الاتفاق - أي اتفاق مكة - وإن جاء أيضاً في إطار وقف الاقتتال الداخلي، إلا أنه وكما سابقه اتفاق القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، جاء ترجمة عملية لدخول الرؤية المساوية وبصيغة توافقية إلى المرجعيات المحددة لعمل المؤسسات الفلسطينية.

ففي نص اتفاق مكة الذي جاء نتاج حوار بين فتح وحماس في الفترة من 6 إلى 8 شباط 2007، يمكن ملاحظة التأكيد على ضرورة تشكيل حكومة الوحدة، والتأكيد على اتفاق القاهرة وتفاهمات دمشق، وخاصة ما يتعلق بمنظمة التحرير، ويُقرأ من ذلك أن حماس في هذا الاتفاق أيضاً لم تخسر شيئاً وإنما ضمنّت التأكيد على اتفاق القاهرة الذي يطالب بإعادة إصلاح منظمة التحرير¹¹⁷.

أما قضية التزام حماس بالاتفاقيات الموقعة أو احترامها، وهو ما أثير عقب انتهاء الحوار في مكة، فلم يجد الباحث ما يشير إليه في نص اتفاق مكة. والأمر كان مقتصرًا على خطاب التكليف لحكومة الوحدة الوطنية، بصيغة الإحترام وليس الالتزام¹¹⁸. أبو مازن والذي يمثل طرفاً يؤيد الالتزام بتلك الاتفاقيات أشار بوضوح

¹¹⁷ نص اتفاق مكة. صحيفة القدس. فلسطين. 2007/2/9. عدد 13461. ص1، ص22.

¹¹⁸ نص خطاب التكليف لحكومة إسماعيل هنية الثانية. صحيفة القدس. فلسطين. 2007/2/9. عدد 13461. ص1، ص22.

إلى ما يراه الباحث، من أن موقف الحكومة ملزم لها فقط وليس لغيرها¹¹⁹، بما يعنيه ذلك أن احترام الاتفاقيات المطلوب من الحكومة وفق خطاب التكليف، لا يلزم حركة حماس، وإنما أعضاء الحكومة بمن فيهم ممثلو حماس فيها. ورغم أن بعض القوى الدولية لم تر ذلك تطوراً كافياً للانطلاق في العملية السلمية، إلا أنها اعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح، وكان الموقف الأمريكي الأكثر حدة في هذا الاتجاه¹²⁰.

3.1.4 منظمة التحرير مابين شمولية التمثيل وجزئيته

حركة المقاومة الإسلامية حماس، بدت في الانتخابات التشريعية عام 2006، على أنها الممثل للشريحة الأوسع في الشارع الفلسطيني. حماس خارج منظمة التحرير، ومنظمة التحرير نظر إليها تقليدياً على أنها الممثل للبيت الفلسطيني، كانت الإشكالية المتولدة عن نتائج تلك الانتخابات، وغموض مدى تمثيل المنظمة، والعلاقة بين السلطة والمنظمة، سبباً في الحديث مجدداً عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أي الطرفين لا يملك ما يقصي به الآخر. كان لا بد من اتفاق يجمع الطرفين إذاً.

1.3.1.4 تمثيل شمولي بداية

منظمة التحرير الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها، كانت الإطار المجسد للبنية السياسية الفلسطينية، ومن أجزائها المتباينة والتممايزة تشكل الكل السياسي الفلسطيني، وعبر ميثاقها الوطني، وفي المادة الثامنة تحديداً تشكل المبرر لأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جاء في تلك المادة، الآتي: "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن

¹¹⁹ صحيفة القدس. فلسطين. تصريح محمود عباس حول اتفاق مكة. 2007/2/27. ع 13479، ص1، ص30

¹²⁰ Editorial: A Palestinian Pact. **The Washington Post**. Saturday, February 10, 2007. p16

الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن، أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة، تعمل على استرداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح¹²¹.

لم تضع المنظمة أي شرط على انضمام أي فلسطيني إليها، بل اعتبرت أي فلسطيني هو عضو فيها، وبهذه التركيبة للمنظمة بأهدافها العامة التي التقى عليها عموم الفلسطينيين، وعضويتها التي لا تتطلب سوى أن يكون العضو فلسطينيا، احتفظت المنظمة بدورها كإطار يضم الفلسطينيين ضمن توجه وطني عام، يحوي تيارات فكرية متنوعة¹²².

بقيت المنظمة تتمتع بامتياز حق التمثيل لكل الفلسطيني، ودون بروز أي إشكاليات، إلى أن بدأت إستراتيجيتها تأخذ في التحول التدريجي نحو نهج جديد في العمل الوطني، بأهداف جديدة، حين تعديلها للميثاق الوطني. في هذه الفترة كانت هناك قوة سياسية جديدة آخذة في النمو، لتضع امتياز المنظمة محل شك، حماس كانت هي تلك القوة السياسية، ورغم وجود التيار الإسلامي سابقا لوجود حماس، إلا أنه لم يكن في موقع المنافس للمنظمة.

2.3.1.4 تمثيل جزئي بظهور حماس

ظهور حماس كتيار أخذ في التنامي، في الوقت الذي عدلت فيه المنظمة من ميثاقها، سحب من المنظمة صفة الشمولية في التمثيل، وأصبح هناك أكثر من جهة تمثل الشارع الفلسطيني. حماس في ميثاقها لم تكن محددة في حسم موقفها من المنظمة، وتعاملت معها كأمر مقبول كونها تمثل شريحة وطنية¹²³، إلا أنها رفضت توجيهها السياسي، وبدأت حماس تتكرر على المنظمة حقها في تمثيل الفلسطينيين ككل،

¹²¹ منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني، المادة الثامنة. من موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

¹²² أبراش، إبراهيم: التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني. من الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط

الفلسطيني: http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

¹²³ ميثاق حركة حماس. 1988. شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

وأصبحت علاقة الحركة والمنظمة تتفاوت ما بين قبول حماس بها ومحاولة الانضمام لها بشروط، وما بين اعتبار الحركة نفسها بديلا عن المنظمة¹²⁴.

خلاف حماس مع المنظمة سابق لوجودها، فحركة الإخوان المسلمين التي تمثل المنبع الفكري لحركة حماس شهدت هي الأخرى خلافات مع المنظمة، ووضعت عدة مطالب حتى تقبل بالمنظمة كمثل للفلسطينيين¹²⁵. إلا أن حماس كحركة منفصلة تنظيميا عن الإخوان بدأ تفكيرها في الانضمام للمنظمة عام 1990م، عندما طالبت حماس من خلال مذكرة رفعتها للمجلس الوطني حددت فيها عدة شروط للانضمام للمنظمة كان أهمها الحصول على 40% من المقاعد وتراجع المنظمة عن إعلان الاستقلال الذي أصدرته عام 1988¹²⁶. رفضت المنظمة تلك الشروط، وسادت على إثرها حالة من التوتر بين الطرفين.

كان موقف حركة حماس من المنظمة حتى ذلك الوقت مقتصرًا على نفيها صحة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ككل، لكن الخلافات تعمقت بعدما بدأت نتائج مؤتمر مدريد تتمظهر على شكل وقائع على الأرض، حيث أبدت حماس ولو ضمنا تحفظها ليس على شمولية تمثيل المنظمة، بل على شرعيتها أيضا، التي تزعزعت مصداقيتها من وجهة نظر حماس بعد مؤتمر مدريد.

الخلاف بين المنظمة وحماس أخذ في الاختفاء، نتيجة عامل أساسي تمثل في بروز السلطة الفلسطينية على حساب نفوذ المنظمة. وتحولت علاقات التناظر والتجاذب إلى محور جديد ارتكز بين السلطة وحماس، استمرار الوضع على حاله باستمرار وجود حماس خارج السلطة، لكن قبيل إعلان حماس عن نيتها المشاركة في

¹²⁴ الزهار، محمود: مداخلة خلال ورشة: نحو مشروع فلسطيني-عربي لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005/6/29. من الموقع الإلكتروني: <http://www.mesc.com.jo/mesc-15-02.html>

¹²⁵ Abu-amr, ziad: **Islamic fundamentalism in the west bank and gaza**. u.s: Indiana university press. 1994. page 50-51.

¹²⁶ الرمحى، محمود: إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية. برنامج أكثر من رأي. قناة الجزيرة الفضائية. 2006/5/8.

الانتخابات التشريعية، وما أن دخلت حماس مؤسسات السلطة بشكل مفاجئ وقوي نسبيا حتى عاد للإشكالية قديمة العهد -تمثيل المنظمة- حضورها على الساحة، وباتت شرعية ووحداية تمثيل المنظمة للفلسطينيين، مثار نقاش مجددا. حركة فتح تدافع عن تلك الشرعية ووحدايتها، وحركة حماس ترى المنظمة بحاجة لإعادة بناء وتوجيه حتى يتسنى لها الإقرار بكونها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

وضمن مجموعة من النقاط العالقة، بين فتح وحماس بعد تولى الأخيرة للحكم في السلطة الفلسطينية، كانت قضية المنظمة لها نصيب وافر من النقاش والحوار بين الطرفين. فكان التأكيد على ضرورة إصلاحها نقطة مشتركة بين الاتفاقيات الثلاثة سابقة الذكر، اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، وهذا ما أرادت حركة حماس، مما يحسب لها على أنه تقدم ملحوظ في مشروعها للتغيير السياسي، الذي يعتبر منظمة التحرير وإصلاحها بنويها وسياسيا أحد محاوره.

حصل الاتفاق على ضرورة الإصلاح، وحماس تراه شرطا بعد تحققه يمكن القول بشرعية ووحداية تمثيل المنظمة، وكان لحركة الجهاد الإسلامي موقفها المشابه. الإصلاح المطلوب إخضاع المنظمة له لم يتحدد تفصيلا من قبل أي من الأطراف، وكون هذه الأطروحة تضع التغيير السياسي لدى حماس محل دراسة، وكون إصلاح المنظمة أحد محاور التغيير السياسي الذي تسعى له حماس، يحاول الباحث الوقوف في السطور التالية على حيثيات التغيير المطلوب من المنظمة.

3.3.1.4 متطلبات وحدانية التمثيل وشرعيته "وجهة نظر حماسوية"

كان للاتفاقيات الثلاثة القاهرة والوفاق ومكة، دور واضح في التأكيد على ضرورة إعادة تفعيل وبناء وإصلاح منظمة التحرير، ووضعت بعض الأسس العامة لذلك، لكن حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم تأخذ سطور تلك الاتفاقيات وما تعلق منها بمنظمة التحرير طريقها نحو خطوات إجرائية ملموسة، أو حتى خطط تفصيلية محددة لعملية التغيير المتفق على إخضاع المنظمة لها.

حركة الجهاد الإسلامي، والجبهتين الشعبوية والديمقراطية، وكذا حركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية، كلها اتفقت شأنها شأن حماس على إصلاح المنظمة. معظم هذه الفصائل تقر وقبل أن يتم إصلاح المنظمة، بأنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، إلا أن حركة حماس والجهاد ترفضان هذا الإقرار، أو بعبارة أدق تقرّان بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إقراراً مشروطاً بتحقيق إعادة البناء والإصلاح¹²⁷.

ولجواز الإقرار وجب تحقق الشرط، وبما أن حماس نموذج هذه الدراسة، فلشروط حماس تفصيل في هذه الجزئية، تغيير سياسي تطمح حماس تحقيقه في المنظمة، جلّه متمثل بالبرنامج السياسي، لكن طريق حماس نحو ذلك التغيير، مرهون بخطوات خمس، أكد القيادي في حماس عدنان عصفور للباحث أنها أسس تغيير المنظمة، بدءاً بالميثاق ومروراً باللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والصندوق، وانتهاء بالاتحادات الشعبية، مشيراً إلى أن الخطوات الثلاثة الأولى هي شرط الانضمام إلى المنظمة¹²⁸.

أولاً: البرنامج السياسي والميثاق¹²⁹

بالنسبة للميثاق الوطني الفلسطيني، يمكن تبيان رؤية حماس في الآتي:

- أن يشمل الميثاق الوطني تأكيداً على الثوابت الوطنية: (الأرض، الهوية الوطنية، إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، حق العودة، حق تقرير المصير، القدس، حق المقاومة).
- التأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية.
- مراعاة المتغيرات والمستجدات التي حصلت منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني، في عام 1968، بما في ذلك قيام السلطة.

¹²⁷ مشعل، خالد: مصدر سبق ذكره.

¹²⁸ عصفور، عدنان: مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره. 2006/6/2.

¹²⁹ حمدان، أسامة: إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس. منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2006/5/31-30. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=7615>

هذه النقاط الثلاثة بطابعها الفضايف، ما خطه قلم أسامة حمدان عضو المكتب السياسي لحركة حماس، في طرحه لوجهة نظر حماس بشأن إصلاح منظمة التحرير، ويلحظ المراقب هنا غياب الخطوط التفصيلية، والمحددة في طرح حماس بشأن المنظمة، مما يعني تأجيلا لذلك، واستهلاكاً أكبر للوقت قبل أن ترى المنظمة بحلتها الجديدة النور، لكن من الممكن أن تكون سطور أسامة حمدان ذات الصيغة العامة، وكذا باقي قيادة حماس، لها ما يبررها، فتحديد السياسات، وتفصيل البناء الإداري، ليس شأنًا حماسيا خالصا، والاتفاق عليه يحتاج إلى مناقشة مع القوى السياسية الأخرى. على هذا الأساس يمكن اعتبار الخطوط العريضة التي وضعتها حماس كافية كوجهة نظر حماسوية.

ترك النقاط التفصيلية والبرنامج السياسي بشكله المحدد، للتشاور مع الفصائل الأخرى، ظهر بشكل واضح في موقف ورؤية حركة حماس، التي اعتبرت أن صياغة برنامج سياسي للمنظمة هي مهمة القيادة التنفيذية القادمة، كما أن موقفها من ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة ضمن عملية التسوية، تعتبرها حماس مهمة المجلس الوطني القادم أيضا¹³⁰، وفي حين يعتبر البعض هذا تراجعاً في موقف حماس، يراه الباحث توافقا وانسجاماً مع العملية الديمقراطية التي اختارت حماس أن تكون جزءاً منها، وخطوة واسعة نحو تقبل الرأي الآخر.

فهذه الجزئية بخصوص ميثاق المنظمة تبين بشكل واضح مدى انسجام حركة حماس، مع الأسس المنهجية التي أوضحها الباحث لدى حركات الإسلام السياسي من قبول بالشراكة السياسية والتعددية، فبالرغم من أنها ترفض الكثير من مبادئ وسياسات الحركات الأخرى إلا أنها لا ترفض التعاطي معها كخيار الأغلبية إذا ما كان كذلك. ويبقى رفض وجهة النظر الأخرى ضمن دائرة القانون ووفق أسس عمل المعارضة داخل المؤسسات الرسمية أو الحزبية.

ثانياً: المجلس الوطني الفلسطيني

ربما يعتبر المؤسسة الأهم، بل هو كذلك من وجهة نظر حماس، لأنه المؤسسة التي من خلالها تتحدد ملامح مؤسسات المنظمة الأخرى، وحماس اشترطت أن تشمل الإصلاحات

¹³⁰ عدوان، عاطف: مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره.

والتغييرات بنية المجلس والية عمله، وتشكيله. معتمدة في دعوتها لهذا التغيير على عدة مبررات، تشكل في معظمها إشكاليات يعاني منها المجلس الوطني، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- إشكالية العضوية، حيث عانى المجلس من غياب سقف لعدد أعضائه، كما أن خلافا في معايير الانضمام للمجلس كان واضحا، وعلى هذا الأساس بدأت المساعي لهذه الإشكالية، ليس من حماس وحدها بل أعضاء من فتح أيضا تنبهوا لهذه الإشكالية¹³¹.

2- إشكالية الانعقاد، تنص بنود النظام الأساسي على أن المجلس الوطني يجب أن ينعقد سنويا، ومع ذلك فإن دوراته توقفت منذ عام 1996¹³².

3- إضافة لذلك فهو يعاني من إشكالية انعكست على مجمل المنظمة، ظهرت في مشكلة تمثيل المنظمة، فقد اعتبرها البعض غياب لعدالة التمثيل الشعبي نتيجة لوجود فصائل سياسية لها ثقلها الملحوظ على الساحة الفلسطينية ولم تنضم للمنظمة، إضافة لعدم إجراء انتخابات لتشكيله لعدة عوامل، خاصة لفلسطينيي الشتات¹³³.

على هذه الأرضية من الإشكاليات، اشترطت حماس إصلاح المجلس الوطني، وساعدها في ذلك تنامي المؤيدين الفلسطينيين في الخارج لفكرة إجراء انتخابات للمجلس الوطني وإعادة تشكيله، دون العودة إلى قاعدة التعيين التي كانت سائدة¹³⁴. بالنسبة للعضوية فقد حددت حماس شرطها بإجراء الانتخابات حيثما أمكن، تبعا لظروف المكان والزمان، وبتفصيل أكثر، فإن تصور حركة حماس لشكل المجلس الوطني القادم يتضح في الآتي¹³⁵:

¹³¹ مقبول، أمين: وثيقة الأسرى بين ثوابت الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة. برنامج مع الحدث. حلقة بتاريخ 2006/6/21. قناة العالم الفضائية.

¹³² صالح، محسن: قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني. الجزيرة نت. 2006/6/11. من الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA742588-3B19-49B5-B51B-B7D84A2B6146.htm> نفس المصدر السابق.

¹³⁴ الحسن، بلال: هل تعيد حكومة "حماس" الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية؟. جريدة الشرق الأوسط. لندن. 2006/3/26. العدد 9980. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9980&article=354890>

¹³⁵ حمدان، أسامة: مصدر سبق ذكره.

1- عدد الأعضاء 300، لفلسطيني الداخل 132، وهم أعضاء المجلس التشريعي، ولفلسطيني الخارج 150، وباقي الأعضاء 18 هم من اللجنة التنفيذية السابقة ومسؤولي الفصائل.

2- الجمع بين نظام القوائم والدوائر في الداخل، والقوائم والمناطق في الخارج، وتحدد لكل منطقة نسبتها حسب عدد سكانها، وتحدد لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 نسبة، دون تسميتهم ودون إدراجهم في العدد القانوني.

3- القدس هي المقر الدائم للمجلس، على أن يعقد مؤقتاً في مكان آخر، ويعقد المجلس دورتين عاديتين في العام.

الصورة التي تراها حماس للمجلس الوطني القادم، ليست مختلفة كثيراً عما يطرحه من هم في المجلس الوطني الحالي، من حيث عدد الأعضاء في الداخل والخارج، الاختلاف يظهر في آلية التشكيل، ففي الوقت الذي تصر فيه حماس على إجراء الانتخابات، يلاحظ الباحث أن نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبة وفي اقتراح له بشأن إعادة تشكيل المجلس الوطني، حصر الانتخاب في أعضاء الداخل، الذين سيُنتخبوا تلقائياً ضمن الانتخابات التشريعية¹³⁶. يظهر اختلاف آخر في إدراج حماس لفلسطيني عام 1948، وإن لم تطالب بإدراجهم قانونياً، إلا أن تحديد نسبة لهم في المجلس الوطني، تحمل إشارات سياسية واضحة.

ثالثاً: اللجنة التنفيذية

حقيقة الأمر إن إصلاح وضع اللجنة التنفيذية، لا يحتاج إلى رؤى خاصة من قبل أي طرف سياسي، فهي انعكاس طبيعي للمجلس الوطني وتركيبته، وكذلك المجلس المركزي، إلا أن الحالة التي تعيشها اللجنة التنفيذية تعاني الكثير من الخلل، خاصة بعد وجود شواغر مهمة نسبة لعدد أعضاء اللجنة، فمنهم من استشهد أو اعتقل، ومنهم من جمد عضويته، أو تفرغ لعمل

¹³⁶ صحيفة الحياة. لندن. اقتراح بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. 2005/7/24. من الموقع الإلكتروني لبرنامج

إدارة الحكم في الدول العربية: <http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue3/palestine.html>

آخر¹³⁷، على هذا الأساس يمكن اعتبار إصلاح المجلس الوطني بإعادة تشكيله إصلاحاً تلقائياً للجنة التنفيذية.

أما بخصوص وجهة نظر حماس فيما يتعلق بهذه الجزئية، فإنها ترى أن أعضاء اللجنة التنفيذية الثمانية عشر، يجب أن ينتخبوا انتخاباً حراً ومباشراً من المجلس الوطني، وينتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني. كما أن حماس ترى إمكانية إضافة رئيس المجلس التشريعي إلى اللجنة التنفيذية كما هو الحال بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية بمجرد انتخابهما، على أن يتفرغ الأعضاء لمهامهم، التي يتوجب تحديدها وتفصيلها¹³⁸.

رابعاً: الصندوق القومي الفلسطيني

هو وزارة المالية بالنسبة للمنظمة، أنشئ مع المنظمة ويتولى شؤونه مجلس إدارة مدته ثلاثة سنوات، بعدد أعضاء ما بين 15-20¹³⁹. وكجزء من المنظمة فقد عانى الصندوق كمؤسسة من بعض الإشكاليات، فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة والعلاقة بالسلطة. حماس وضعت ثلاثة بنود أساسية تراها مناسبة كخطوط عريضة لطبيعة الصندوق القومي، في حال خضعت المنظمة لإعادة إصلاح وتفعيل، وهذه الأمور هي¹⁴⁰:

- الفصل التام بين ماليتي السلطة والمنظمة.
- تشكيل مجلس إدارة الصندوق واعتماده من قبل اللجنة التنفيذية.
- أن يتولى المجلس الوطني إقرار الميزانيات التي يحددها الصندوق.

¹³⁷ حمّامي، إبراهيم: منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحثمية التغيير. موقع الدكتور حمّامي الإلكتروني: http://www.grenc.com/a/DrHamami/show_Myarticle.cfm?id=1581

¹³⁸ حمدان، أسامة: مصدر سبق ذكره.

¹³⁹ أبو مصطفى، نعيمة عبد ربه: المؤسسات المالية في منظمة التحرير الفلسطينية. مجلة رؤية. عدد 29، شباط 2006، ص 131-148.

¹⁴⁰ حمدان، أسامة: مصدر سبق ذكره.

خامسا: الاتحادات والمؤسسات الأخرى

رغم انه لا ينظر لها كجزء من البنية الأساسية للمنظمة، وخاصة سياسيا، إلا أنها الطرف الأكثر ملامسة للشارع الفلسطيني، فمن خلال الاتحادات والمؤسسات التابعة للمنظمة وخاصة النقابية منها، أما المؤسسات السياسية الأخرى التابعة للمنظمة فمن خلالها تحفظ المنظمة تواصلها مع العالم. ولهذه الأهمية اقترحت حماس عدة أمور من بينها تفعيل وإصلاح السفارات، وإنشاء دوائر خاصة للعلاقات الدولية، والتأسيس لنشاطات إعلامية واسعة، وإنشاء فضائية تحت إشراف المنظمة¹⁴¹.

4.1.4 صياغة معالم جديدة لإدارة العلاقة مع إسرائيل، (الهدنة نموذجا)

التغيير السياسي الذي يستدل عليه من سياسات حماس ونشاطاتها، لم ينحصر فقط في تنظيم وإدارة المؤسسة السياسية الفلسطينية، ولم يقتصر على إعادة بناء أسس جديدة للعلاقات الماثلة على الساحة السياسية الداخلية، الأمر امتد ليطل العلاقة القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي، فبينما كانت السياسة التقليدية تشير إلى علاقة طابعها العنف كانت سائدة بين الجانب الإسرائيلي وحماس ومن كليهما لكليهما. إلا أن مؤشرات جديدة على فكرة قديمة بدأت تأخذ شكلا عمليا على الساحة، مثلت حالة جديدة في طبيعة العلاقات بين حماس وإسرائيل، وإذا ما أخذ بالاعتبار موقع حماس الحالي كأغلبية في المجلس التشريعي يمكن القول بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة أن الجانب الإسرائيلي بات على يقين أن أي اتفاق مع الفلسطينيين دون حماس، لن يصل إلى نتائج حقيقية¹⁴².

الحالة العدائية السائدة بين حماس وإسرائيل وما ترتب عليها من صيغة عنيفة للعلاقة بينهما، وفي ظل الضعف النسبي لحماس أمام إسرائيل خاصة في إطار حالة العنف، فإن ذلك وضع حماس في موقع حصرها في وظيفة رد الفعل على السياسات الإسرائيلية، وأفقدتها عنصر المبادرة لانتهاج سياسات جديدة، أو تقديم حالة تخرجها من موقع رد الفعل إلى خلقه، بحيث

¹⁴¹ نفس المصدر السابق.

¹⁴² شينرن، يوآف، مسؤول الملف العربي في صحيفة هآرتس: مقابلة مع الباحث. 2007/4/11.

تصبح هناك عملية تبادل الأدوار، تفقد الفجوة العسكرية بين حماس وإسرائيل أهميتها المعهودة، لأن مقياس القوة في الحالة الجديدة لا يعتمد عليها، بما يجسد المقولة الجديدة بأن الحق للأسرع، مقالة من أهمية مقولة سبقتها كان الحق فيها للأقوى.

السرعة التي يعينها الباحث هنا ليست بالمفهوم الزمني، وإنما امتلاك القدرة على المبادرة، بحيث تقطع الطريق على مبادرات الطرف الآخر، وهذا يتطلب صياغة دقيقة ومتوازنة تضمن تأييدا من قبل أكبر عدد من القوى الدولية، بما فيها المحيط العربي، هذا الأمر يحتمه الدور الذي تلعبه هذه القوى في القضية الفلسطينية، بغض النظر عن طبيعة هذا الدور من وجهة نظر حماساوية.

فكرة قديمة نسبة إلى عمر حماس، جديدة كحالة عملية، كانت الهدنة تلك الصيغة التي بادرت حركة حماس بها، كسياسة جديدة من الممكن تبنيها لتنظيم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، بما يضمن لها المحافظة على مبادئها المطروحة في ميثاقها، وتخفيف حالة العنف التي اكتسحت الساحة الفلسطينية خاصة، وتعزيز الموقف الفلسطيني دوليا وعربيا، كون الهدنة مثلت ورقة سياسية جديدة للمناورة على هذه المستويات¹⁴³.

الهدنة، كفكرة وطرح نظري من قبل حركة حماس جاءت منذ أكثر من خمسة عشر عاما¹⁴⁴، لكنها كأمر عملي وواقع طرحت عام 2003، وساعد حماس في ذلك أن قرارها بالدخول في هدنة جاء منسجما مع الرأي العام الفلسطيني الذي كان يتوق لإعادة الهدوء الداخلي، ففي استطلاع للرأي العام أجرته الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ 3-2003/7/6، أشارت النتائج أن 68.8% من أفراد العينة راضون عن قرار الهدنة، الذي اتخذته الفصائل الفلسطينية، كما أن 56.8% من أفراد العينة يعتقدون أن الهدنة مصلحة وطنية عامة، و67.8% يعتقدون أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذه الهدنة¹⁴⁵.

¹⁴³ صالح، محسن: مؤرخ وباحث في القضية الفلسطينية، مقابلة مع الباحث. 2007/4/4.

¹⁴⁴ عدوان، عاطف. مصدر سبق ذكره، مقابلة مع الباحث. 2007/4/12.

¹⁴⁵ الهيئة العامة للاستعلامات، المسوح وقياس الرأي العام. نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية. رام الله. 2003/7/6-3. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html>

وكتدليل على ما أشار إليه الباحث، من ضرورة الانطلاق من نهج مبادر في تحديد السياسات، فإن الفصائل الفلسطينية حينما أعلنت هدنتها عنونت بيانها بـ "إعلان مبادرة"، وأكدت في نص المبادرة على أن الهدنة كخيار جاءت لتؤكد على الحرص الفلسطيني على التماسك الداخلي، وتجاوبا مع الساحة العربية، وتأكيد على حق المقاومة من أجل استعادة الحقوق. كانت هذه الهدنة الموقعة بتاريخ 2003/6/29 مؤقتة بمدة ثلاثة شهور، ومشروطة بوقف إسرائيلي لكافة أشكال العدوان على الفلسطينيين، وإطلاق سراح كافة الأسرى¹⁴⁶.

لم تدم الهدنة طويلا، ولم تدم معها موازين القوى على الساحة الفلسطينية، كانت أكثر ما تعنيه الهدنة هو وقف العمليات العسكرية من قبل كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وتغيير موازين القوى كان أكثر ما يعنيه انتقال حماس ليس من خارج مؤسسات السلطة إلى داخلها فحسب بل إلى موقع القيادة فيها. مما وضعها في موقع كان لزاما عليها أن تقدم مبادرة تمثل وجودها الجديد في الحكم، فكما أنها تبنت برنامجا للتغيير والإصلاح على المستوى الداخلي، فإن مستوى أكثر تعقيدا كان يتطلب من حماس أن تأتي بجديد بشأنه.

وبينما كانت حماس تفترض أن فصلا طبيعيا سيكون بين مشروعها في التغيير والإصلاح، وعلاقتها بإسرائيل، كان الواقع يحكي غير ذلك، وأصبح المستويين الداخلي والخارجي ضمن دائرة واحدة، ورهن الأول بالثاني، وهذا ما توقعته القوى الدولية من نتائج لدخول حماس في الانتخابات، فكوندوليزا رايس عبرت عن ذلك صراحة بقولها: "حين ينتخب شخص ما فإنه لن يقلق بعد الانتخابات بخصوص إيصال خطابه النارية ضد إسرائيل إلى مسامع ناخبيه، بل سيبدأ بالقلق حول ما إذا كان ابن شخص ما قادراً على الذهاب إلى المدرسة، أو حول إصلاح طريق ما، أو تحسين سبل العيش، ومن هنا يبدأ التغيير"¹⁴⁷. عدم القدرة على الفصل بين ما هو داخلي وخارجي استدعى من حماس أن تصوغ مبادرتها وسياستها الجديدة على المستوى الخارجي، بما يضمن نفاذ سياستها الداخلية.

¹⁴⁶ نص إعلان مبادرة الهدنة 2003/6/29. شبكة إسلام أون لاين

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml>

¹⁴⁷ Pipes, Daniel: Can Hamas and Hezbollah be Democratic?. **New York Sun**. March 22, 2005.

<http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526>

حماس صاحبة مشروع التغيير السياسي، وقفت أمام مشروع مماثل كانت هي هدفه، فطلب من حماس تغييرا سياسيا تمثل في موقفها من إسرائيل، إلا أنها أبدت مرونة كبيرة لصيغة التعامل، وجمودا واضحا في الاعتراف بشرعية إسرائيل¹⁴⁸، فكانت الهدنة هي الخيار الأنسب لحماس في ظرف كهذا، تقدم فيه للقوى الدولية الجديد، وتتعاطى إيجابيا مع وجهة النظر الأخرى على الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية، وتتمسك بثوابتها.

حماس أعلنت عن الهدنة في أكثر من مناسبة، لكن الحديث عن أمر ذو نتائج تتمتع بالديمومة لفترة طويلة قياسا لسابقتها، بدأ يظهر مع الإعلان عن مبادرة قيل أن أحمد يوسف مستشار إسماعيل هنية قد صاغها بالتعاون مع الأوروبيين، ورغم أنه نفى ذلك¹⁴⁹، إلا أنه لم ينف أنها تتسجم مع رؤية حماس، وبذلك طرقت حماس باب القوى الدولية. بهذه السياسة المقترحة، وعبر قوة الدفع التي استمدتها من الاتفاقات السابقة بدءا بالقاهرة مرورا بالوافق الوطني وصولا إلى مكة، أصبحت السياسة التي تنتهجها حماس، محصنة بتوافق وطني. وبهذا تكون الهدنة، ليست مجرد صياغة جديدة للعلاقة مع إسرائيل فقط، وإنما رفع سقف الأهداف الفلسطينية، متمثلة بأهداف حماس، مرحليا على أقل تقدير.

تقوم وجهة نظر حماس في طرحها للهدنة على قضية تجزيء حل القضية الفلسطينية إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الحل المعجل، وتتضمن هدنة محددة الزمن، يقابلها انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967، والثانية مرحلة الحل المؤجل، وهي مرحلة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر بجهود فلسطينية وعربية وإسلامية¹⁵⁰. وهذا ما يمنح حماس القدرة على التكيف مع المتغيرات والمرونة الكافية لتحقيق الفوائد خلال المرحلة الواقعة بين الحلول المعجلة والمؤجلة¹⁵¹. كما أن باقي أطروحات التهذئة التي تلت ما أعلنه نزال في

¹⁴⁸ يسخاروف، آفي، خبير إسرائيلي في الشؤون الفلسطينية. مقابلة مع الباحث. 2007/4/10.

¹⁴⁹ نص الهدنة التي طرحها أحمد يوسف، صحيفة الأيام. فلسطين. 2006/12/24، نشرة فلسطين اليوم. بيروت:

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. عدد 548. 2006/12/24. ص 5-8.

¹⁵⁰ الكيلاني، موسى زيد: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين. مصدر سبق ذكره. ص 201-202.

¹⁵¹ مشعال، شاؤول و سيلع، أبراهام: عصر حماس. مصدر سبق ذكره.

الأردن، ومنها مبادرة أبو مرزوق عام 1994، تضمنت نفس الشروط من انسحاب إسرائيلي وإطلاق سراح الأسرى وإزالة المستوطنات، وإجراء انتخابات فلسطينية في الداخل والخارج¹⁵².

من المهم والحديث هنا عن هدنة تطرحها حركة إسلامية، أن تتضح الأسس الشرعية التي على أساسها، أصبحت الهدنة ضمن دائرة الخيارات، فحركة حماس أيديولوجية تستمد برنامجها من العقيدة الإسلامية، وإسلامياً يمكن تعريف الهدنة بالآتي: المصالحة المعقودة مع أهل الحرب، لضمان وقف القتال لمدة معلومة، مقابل تعويض أو بدونه. وتشمل من يقر على دينه ومن لم يقر¹⁵³. مستمدين جواز الهدنة وشرعيتها مما تدلل عليه بعض الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: "فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ"¹⁵⁴ وقوله تعالى "وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"¹⁵⁵.

وللهدنة من المنظور الإسلامي ركن أساسي هو الإيجاب والقبول، يترتب عليه حكم الهدنة وهو إنهاء حالة الحرب بين المتحاربين، ويترتب على ذلك أن يأمن الأعداء على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم. وبرغم الخلاف الفقهي حول بعض تفاصيلها، إلا أنها تتطرق من قاعدة أساسية هي المصلحة العامة، شريطة أن تكون الهدنة مقيدة بتلك المصلحة، ومحددة من حيث الزمن، في ظل حالات مثل ضعف المسلمين أو رغبة في استمالة المعاهدين للإسلام وغير ذلك¹⁵⁶.

التصور الفلسطيني للهدنة

الهدنة كقرار اتخذته حركة حماس عام 2003، وكمبادرة طرحتها بعد توليها سدة الحكم إثر فوزها في الانتخابات التشريعية في بداية العام 2006، أحدثت تصورين متباينين تجاهها،

¹⁵² أبو الهيجا، إبراهيم: مصدر سبق ذكره.

¹⁵³ عثمان، محمد رأفت: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام. ط3. بيروت: دار اقرأ. 1982. ص 231-244.

¹⁵⁴ سورة النساء: آية 89-90. القرآن الكريم.

¹⁵⁵ سورة الأنفال: آية 61. القرآن الكريم.

¹⁵⁶ عثمان: محمد رأفت، مصدر سبق ذكره.

فتشكل الأول على أساس نظرة متخوفة من هذه الهدنة، مستقاة من تجارب سابقة وإن كان الجانب الإسرائيلي هو سبب هذا التخوف، نتيجة لعدم التزامه بأي هدنة سابقة، إلا أنه لم ينحصر في هذا الإطار، بل تعداه إلى أن هذه الهدنة تشكل مبادرة من قبل حركة حماس في وقت تزداد فيه الضغوط على الطرف الفلسطيني، ويخشى البعض أن تكون الهدنة بداية الرضوخ لتلك الضغوط، وليست مخرجا منها، محاولين المقاربة بينها وبين أوصلو¹⁵⁷.

التصور الثاني، والذي يشمل تصور حركة حماس لنتائج الهدنة، فيتضح في فكرتين

أساسيتين:

- على المستوى السياسي، يمكن الإشارة إلى أن الهدنة، مكنت حركة حماس من امتلاك مجال أوسع للتحرك السياسي وخاصة على المستوى العربي والأوروبي. فالاستعداد للهدنة منح القوى الراغبة في التجاوب مع حركة حماس المبرر لهذا التجاوب أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، من أجل فرض الحصار السياسي على حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس. إضافة لذلك فإنها أفقدت إسرائيل بعضا من ذرائعها، ووضعتها في موقع رد الفعل، في الوقت الذي كانت تنفرد فيه إسرائيل بصناعة الحالة السياسية فيما يخص القضية الفلسطينية.

هذا المنطق وهذا الدافع نحو طرح حماس للهدنة، ليس مرتبطا بالحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني حين فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية. هذا يتضح من خلال كلام مقتبس عن الشيخ الراحل أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، حيث أشار في عام 1999، أن الهدنة جزء من أهدافها أن تظهر للعالم أن حماس ليست مجرد حركة عسكرية، وإنما قادرة على التعامل سياسيا مع جميع الأطراف¹⁵⁸.

¹⁵⁷ التميمي، عزام: مقابلة مع الباحث. 2007/4/6.

¹⁵⁸ ياسين، أحمد: مقابلة صحفية. أمة تقاوم: حوارات في الفكر والسياسة. إعداد: أسامة عبد الحق. ط1. غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث. 1999. ص 21-22.

وفي هذا السياق، ورغم ما تراه حماس من مكاسب إستراتيجية قد تحققها إذا ما نجحت في تمرير الهدنة كخيار فلسطيني، إلا أن للهدنة استحقاقات عديدة، متمثلة في تضيق إطار العلاقة مع العالم الخارجي، وإن كان اعتمادها كخيار من حماس يأتي كموازنة بين علاقات مفتوحة وكاملة مع المجتمع الدولي في ظل تنازل حماس عن مجمل مواقفها، وعلاقات مقطوعة في ظل ثبات حماس على مواقفها. لتضمن بذلك حفاظا على ثوابتها، ومدخلا للعلاقات مع المجتمع الدولي.

قد يجد القارئ للطور السابقة أن الباحث وقع في التناقض، فتارة يتحدث عن هدنة فلسطينية تساعد الفلسطينيين في علاقاتهم الخارجية، وتارة أخرى يتحدث عن هدنة ستعمل على تضيق تلك العلاقات، فكيف تستقيم الأمور؟ الأمر يتضح بجلاء حين يُعرف معيار التقييم في تلك النتيجتين، فحينما أشار الباحث إلى أن الهدنة ستفتح المجال أمام بعض القوى الدولية لتستأنف علاقاتها السياسية مع الفلسطينيين كان طرحها على أنها البديل للنشاطات العسكرية من قبل حماس. لكنها ستعني تضيقا لتلك العلاقات إذا ما طرحت كبديل للتسوية السياسية. وهنا تأتي الهدنة كموازنة بين ما هو مرفوض حمساويا -التسوية السياسية بصيغتها الحالية- وما هو مرفوض دوليا - الاستمرار في العمل العسكري ضد إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى المواقف من الهدنة في الآتي:

- موقف أمريكي وإسرائيلي يرحب بالهدنة ويعتبرها سياسة فلسطينية داخلية ولا يترتب عليها استحقاقات من الطرف الآخر، فهي ليست جزء من العملية السلمية، بل إن جزء من أسباب رفض التعامل مع الهدنة على المستوى الإسرائيلي يأتي في سياق رفض تكريس الهدنة كمصطلح ديني ليحكم العلاقة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني كما أكدت الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية للباحث¹⁵⁹، لأن لذلك أبعاد أخرى تنطلق من أيديولوجية حركة حماس.

¹⁵⁹ أوران، عميرا، الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية: في مقابلة مع الباحث. 2007/4/11.

- موقف أوروبي وعربي مرحب بالهدنة ويراهم خطوة في الاتجاه الصحيح نحو العملية السلمية، إلا أنه لا يتبناها كخيار يمكن الدفاع عنه دولياً، ويعتبره مجرد تهدئة لحالة الاحتقان بين الطرفين¹⁶⁰.

- على المستوى الميداني، فإن الهدنة تعني التقاط الأنفاس للشارع الفلسطيني المنهك، مما تعرض له نتيجة العدوان الإسرائيلي طيلة سني الإنتفاضة، كما أنه يشكل من وجهة نظر حركة حماس فرصة لإعادة ترتيب وتأهيل وبناء صفوف المقاومة الفلسطينية، في إشارة منها إلى أن الهدنة لا تتعارض مع المقاومة بل هي جزء منها. كما أن حماس ترى الهدنة تعاملًا عسكرياً مع إسرائيل بمعنى توازن الرعب، أي أن إيقاف العمليات العسكرية تجاه إسرائيل يتطلب قراراً إسرائيلياً في الاتجاه الآخر، متوازياً مع تنفيذ شروط الهدنة¹⁶¹. إضافة إلى أن الهدنة طويلة الأمد في طرح حماس تأتي مقرونة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967¹⁶².

2.4 تحديات حماس في التغيير السياسي

يتبادر إلى الأذهان حين قراءة الفصل السابق أن مسيرة حماس خلال عام من الحكم تقريباً تكلفت بالنجاح، وفي أسوأ الظروف بمقياس حماس لم تفشل. من الموضوعية هنا القول أن طرحاً بهذا المنطق يجافي الواقع، فالنجاح لم يكن حليف حماس في كثير من أهدافها، وما استعرضه الباحث أو استنتجه من نجاح حماس في بنود رئيسية من مشروعها في التغيير كان مقتصرًا على الجانب السياسي، وعلى المدى البعيد بما يخدم استراتيجيات حماس. ومقياس الربح والخسارة في الجانب السياسي كثيراً ما يكون مختلفاً عن الجوانب الأمنية والاقتصادية.

واضح من الواقع المشهود، أن حماس أخفقت في جوانب ذات ثقل على الساحة الفلسطينية، أهمها الوضع الاقتصادي والأمني، مضافاً إليهما الوضع الإداري في مؤسسات

¹⁶⁰ شفيق، منير: قرار الهدنة الفلسطينية.. أبعاد ونتائج، الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54BF5627-E2EA-4A4E-ACF7-89A84B5D86F4.htm>

¹⁶¹ حمد، غازي: مقابلة صحفية. مجلة البيان. الرياض. عدد 227. أغسطس 2006. ص 62-64.

¹⁶² ياسين، أحمد: مقابلة صحفية. مصدر سبق ذكره.

السلطة الفلسطينية. وتحليل شمولي للأمور فإن الجوانب السابقة تشكل المنظومة الاجتماعية الفلسطينية، وإخفاق في أي منها يعني انعكاس على الآخر، وهنا يكون مشروع التغيير السياسي لدى حماس مرهونا بوضع أمني واقتصادي، بحيث أصبح الفصل بين ما هو سياسي وأمني واقتصادي، خيالاً لا يحاكي الواقع.

إضافة لذلك فإن نجاح حماس في تحقيق جزء مهم من مشروعها في التغيير السياسي، -وهو ما اتضح في الفصل السابق- يمكن اعتباره نجاحاً من حيث الهدف بشكل عام، لكن حماس تكبدت أثماناً سياسية أيضاً، كان العامل الأساسي في تشكلها مجموعة من التحديات التي انفردت بها السلطة في عهد حماس، ومن الأمثلة على الثمن السياسي الذي دفعته هو اضطرارها لتشكيل ائتلاف وطني لتشكيل الحكومة ببرنامج جديد. هو ثمن أفقدها السيطرة الكاملة، لكنه منحها براءة تأسيس أول حكومة وحدة وطنية، بما يعنيه ذلك من دلالات سياسية ذات بعد ثقافي تعود بنا إلى منهجية حركات الإسلام السياسي، ومصداقية تبنيتها لمفهوم الشراكة السياسية.

نجاح سياسي أدرك الباحث عمقه، يهدد استمراريته الترابط القائم في المنظومة الاجتماعية الفلسطينية، كغيرها من المجتمعات، مضافاً إليه جملة من المتغيرات شكلت تحدياً لمشروع حماس في التغيير السياسي. ويمكن إيضاحها من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

1- اللحظة الارتدادية وبرامج القوى الأخرى.

2- حماس والثنائيات المتناقضة.

3- التحدي الإسرائيلي.

1.2.4 اللحظة الارتدادية وبرامج القوى الأخرى

ضمنياً وتبعاً لموازن القوى على الساحة الفلسطينية فإن القوى الأخرى غير حماس، هي حركة فتح، برنامج تلك الحركة كان هو الناظم لمؤسسات السلطة الفلسطينية، فكانت أغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس السلطة من كوادرها. بمجرد إعلان فوز حماس في

الانتخابات التشريعية الأولى التي تشارك فيها الحركة، تحول برنامج فتح من مساره التقليدي كمدد لمؤسسات السلطة وسياساتها، في لحظة يمكن اعتبارها بالارتدادية إلى مسار جديد منافس لبرنامج حركة حماس، ممثلاً بديلاً معارضاً يطرح نفسه بقوة على الساحة الفلسطينية. انتقل ليشكل بؤرة خلاف بين مؤسسة الرئاسة التي تقودها فتح والحكومة بقيادة حماس¹⁶³.

لم يكن الحديث قبل الانتخابات التشريعية في عام 2006، عن برنامج لحركة فتح بقدر ما كانت سياسات فتح محور ذلك الحديث، لكن القوم المفاجئ لبرنامج جديد، حتمّ عليها أن تطرح نفسها في الساحة كبرنامج متكامل وليس كسياسات محددها الوحيد مدى انسجامها مع الاتفاقيات الموقعة، الخاصة بالعملية السلمية. وهذا ما يمكن اعتباره توليداً لبرامج تغييرية على الساحة لتتحقق المنافسة بين القوى السياسية القائمة.

قدوم حماس بطريقة ديمقراطية شاركتها فيها فتح، ساهم في تثبيط قدرة الأخيرة على تمرير مشروعها البديل، وجعل من اللحظة الارتدادية على المستوى الداخلي حالة مشكوك في نتائجها. هذا الطرح منطقياً لو كان الحديث هنا عن ساحة سياسية يتقاسم أدوار التأثير فيها من هم داخلها فقط، لكن امتلاك لاعبين خارجيين حصة واسعة من دائرة التأثير على مجمل الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، وتبنيهم لبرامج داخلية بعينها، وبعبارة أدق رفضهم لبرامج داخلية محددة، ساهم في أن يكون للبرامج غير المرفوضة فرصة قوية لتشكل ما أورده الباحث في الفصل المفاهيمي ببرامج اللحظة الارتدادية.

تحد داخلي قاد الباحث نهاية إلى تحد أوضح تمثل في القوى الدولية الراضية لمشروع حماس، وخاصة مشروعها هذه الأطروحة: التغيير السياسي. ففوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتكليفها بتشكيل الحكومة لم يقتصر أثره على الساحة الفلسطينية الداخلية، بل إن ردود الأفعال الدولية على هذا التحول في النظام السياسي الفلسطيني كانت الأبرز والأكثر طرحاً من قبل المراقبين، وهذا يعود إلى حساسية هذه المنطقة بالذات بالنسبة للقوى الدولية.

¹⁶³ Shaul Mishal: Hamas: The Agony of Victory. Strategic Assessment. Jaffee Center for Strategic Studies. Tel- Aviv university Volume 9, No. 1. April 2006. <http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html>

ربما يلتقي المجتمع الدولي في جزئيات ما بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، إلا أن الاختلاف واضح في أجزاء أخرى. ولو تم تصنيف ما أثير بعد فوز حماس إلى ثلاث قضايا رئيسية، من منظور المجتمع الدولي، سيتبين أنها تدور حول شرعية حركة حماس واعتبارها حركة إرهابية أم لا، واعتراف حماس بإسرائيل، ومدى تعاطي حماس مع الاتفاقيات السابقة التي وقعتها السلطة. القضايا سابقة الذكر يرى بعض الخبراء الأمريكيين أن حماس قد تبدي مع الوقت تجاوبا معها، نتاجا للضغط عليها، أو لقراءتها للواقع، هذا إذا ما بقيت اللجنة الرباعية موحدة، وتمتعت الحكومة الإسرائيلية بقوة سياسية داخلية¹⁶⁴.

بالنسبة للقضية الأولى وهو تعامل المجتمع الدولي مع حركة حماس على أنها إرهابية، فيها نوع من التعميم كما أشرنا، فمن أدرج حماس على قائمة الإرهاب، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لا يعني المجتمع الدولي، فالعالم فيه قوى أخرى وان لم تكن بنفس قوة أميركا وأوروبا إلا أن لها دورها في التأثير على السياسة الدولية، فلا يمكن تجاهل دولة كروسيا والصين واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، والدول الإسلامية، والعربية. حتى أن الاتحاد الأوروبي لا يبدو متصليا في تعاطيه مع حركة حماس والتي سبق له أن تعامل معها بعد فوزها في الانتخابات. ومثال ذلك اجتماع رئيسة البرلمان الأوروبي مع الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني¹⁶⁵.

ويبقى تأثير المجتمع الدولي على حركة حماس مرتبنا بجملة من المحددات، جزء منها يخدم المصلحة الإسرائيلية في التضييق على حماس وإفشالها، وجزء آخر يخدم مصلحة حماس ويفتح أبواب المجتمع الدولي أمامها، ويمكن إجمال هذه المحددات والعوامل في الآتي:

¹⁶⁴ Kissinger, Henry A: What's Needed From Hamas Steps in the Peace Process Must Match Conditions on the Ground. **The Washington Post**. Monday, February 27, 2006. Page A15

انظر أيضا:

Malley, Robert and Miller, Aaron David: For Israel and Hamas, a Case for Accommodation. **The Washington Post**. Monday, May 15, 2006; Page A17

¹⁶⁵ صحيفة الحياة. لندن. خبر حول لقاء عزيز دويك برئيسة البرلمان الأوروبي. 2006/4/12. نشرة فلسطين اليوم.

بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2006/4/12، عدد 336، ص17.

1- العلاقات الإسرائيلية مع هذه الأطراف

إسرائيل تمتلك شبكة من العلاقات الدولية نجحت في نسجها منذ اللحظة الأولى التي قامت فيها، وعليه تشكلت مواقف الدول تجاهها تبعا لمصالح مترابطة، كانت هدفا متجددا للدبلوماسية الإسرائيلية. إضافة لذلك فإن عوامل تقليدية من بينها النفوذ الصهيوني في الدول الغربية، ساعد إسرائيل في التأثير على سياسات تلك الدول، وفي موضوعة حماس ساهمت تلك العوامل إضافة للدبلوماسية الإسرائيلية النشطة، والإمكانات الإعلامية أن تشكل عقبة أمام حماس في تقبل المجتمع الدولي لها.

إضافة لشبكة العلاقات الإسرائيلية مع الكثير من دول العالم، كانت هناك شبكة أكثر اتساعا مثلت شبكة أمان لمثيلتها الإسرائيلية، وبذلك أصبح ترابط المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من دول العالم بما فيهم الإتحاد الأوروبي، محددًا جديدًا وتحديًا واضحًا أمام حركة حماس التي كانت في حاجة ماسة إلى استيعاب دولي لوصولها إلى الحكم، وبذلك أصبحت العلاقة القوية بين الكثير من الدول العربية والولايات المتحدة عاملاً مساعداً في أن تتضمن بعض الدول العربية إلى الجبهة المواجهة لحركة حماس.

2- حاجة السلطة إلى الدعم المالي الخارجي

هذه الحاجة وربما النقيصة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، أصبحت بتوازيها مع الرفض الغربي للتعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة، التهديد الأوضح من حيث آثاره على المجتمع الفلسطيني، وبالتالي تأثيراً تلقائياً على مشروع حماس في التغيير السياسي، فحالة التردّي الاقتصادي التي عايشتها الحكومة الفلسطينية الأولى بقيادة حماس، ساهمت في أن تتصدر القضية المالية العمل الرسمي للسلطة الفلسطينية بأكملها، كل ذلك كان على حساب مشروع حماس في التغيير السياسي.

3- حاجة بعض القوى للعب دور في القضايا العالمية

ما زالت القضية الفلسطينية تشكل مفتاحا لدخول القوى الدولية إلى المنطقة العربية برمتها، ولذلك فإن أي فرصة لدخول بعض الدول التي عزلت نتيجة لانفراد الولايات المتحدة بلعب الدور الفاعل في القضية الفلسطينية، لن تترك دون إعادة طرح تلك الدول لنفسها في هذه المنطقة كلاعب أساسي. انتقال حماس إلى موقع الحكم في السلطة الفلسطينية مثل تلك الفرصة التي ظهر واضحا أن كثير من الدول بحاجة لها. وفي مقدمتهم روسيا، التي كان لها موقفها المغاير عن الموقف الأمريكي¹⁶⁶. الأمر لا يتعلق فقط بقوى أوروبية أو أمريكية، بل حتى ببعض الدول العربية، التي أبدت نشاطا سياسيا واضحا للعب دور فاعل في المنطقة، كما حدث مثلا مع السعودية، التي نجحت في إيصال الفلسطينيين إلى اتفاق مكة¹⁶⁷.

الفرصة التي مثلها وجود حماس في الحكم من أجل دخول قوى جديدة على الساحة، وإن لم تكن بنفس قوة التأثير التي تمتلكها الولايات المتحدة، تشكلت نتيجة الرفض الأمريكي للتعامل مع حكومة شكلتها حركة حماس، وباستعداد قوى مثل روسيا، وبعض الدول الأوروبية، والعربية للتعامل مع حماس في ظل سيطرة حماس على موقع الأغلبية في السلطة الفلسطينية، فإنها بذلك تكون قد أوجدت لنفسها مكانا في معادلة الشرق الأوسط. هذه الحالة مثلت أيضا محددًا لانفتاح حركة حماس على العالم، لكن هذا المحدد باختلاف سابقه، أثر باتجاهين، أولهما لصالح إسرائيل، إلا أن الثاني شكل عاملا مساعدا لحماس كي تطرق أبواب المجتمع الدولي، وساعد القوى التي لم تقاطع حماس، أو دعت إلى فك الحصار عنها عدة أمور، ومنها:

1- حماس إفران الديمقراطية التي يطالب بها المجتمع الدولي: فهي الآن تمثل الفلسطينيين بشكل رسمي بعد أن فازت في انتخابات اعترف العالم بأنها من أفضل التجارب في منطقة الشرق الأوسط، وكان مطالبًا قويا بإجرائها¹⁶⁸.

¹⁶⁶ Elliott, John and Khrestin, Igor: Russia and the Middle East. **Middle East Quarterly**. Winter 2007. <http://www.meforum.org/article/1632>.

¹⁶⁷ Salhani, Claude: The Arabian peacemaker. **The Washington Times**. February 12, 2007. <http://www.washingtontimes.com/commentary/20070211-102909-5708r.htm>

¹⁶⁸ Kuttab, Daoud: Obstacle or Opportunity. **The Washington Post**. March 26, 2007. Page A15

2- خطاب حركة حماس المعتدل، وحالة الخلاف التي ظهرت بين حماس والقاعدة، وهذا ما كان جليا في تصريحات الظواهري تجاه حركة حماس وحكومتها¹⁶⁹. إضافة لكون خطاب الحركة الموجه للخارج غير حاد حتى قبل دخولها للسلطة، ويتمتع بالمسؤولية، في إيقانه بأهمية العلاقات الايجابية مع الغرب عموما¹⁷⁰.

3- ظهور حماس كأكثر طرف فلسطيني مقاوم، قادر على ضبط التهدة إذا التزم بها، وعرض حماس لهدنة طويلة مع إسرائيل.

2.2.4 حماس والثنائيات المتناقضة

1.2.2.4 مقاومة وحكم

سادت في الآونة الأخيرة فكرة لدى الشارع الفلسطيني وبعض نخبه، تمثلت في عدم الإيمان بإمكانية الجمع بين بعض الثنائيات التي بدأت تسود على أنها أضداد لا تجتمع. لم تكن تلك النظرة ظاهرة بشكل واضح قبل أن تأتي حماس للحكم، السبب برأي الباحث في ظهور هذه الثنائيات بالتوازي مع قدوم حماس للحكم، وخاصة فيما يتعلق بثنائيتي المقاومة والحكم، تشكل نتيجة مخزون ثقافي ارتكز على تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث أصبح تفسير المستقبل الفلسطيني يتم بالرجوع إلى ماضيه، متجاهلين الفروق المركزية بين تجربة المنظمة والسلطة.

بالنظر إلى الثنائية الأبرز -مقاومة وحكم- التي وضعت أمام قادة حماس كعلامة استفهام من قبل مؤيديها رغبة بالدمج، ومن قبل معارضيها رغبة في الفصل. يجد الباحث أن خلافا لمفاهيمها في معنى المقاومة وبنويها في معنى الحكم، شكل المحفز لنشوء مثل هذا النمط من التفكير ووجود القاعدة الجماهيرية التي تتبناه، باعتبار أن تبني النخبة له هو مجرد تسخير لشغرات في الثقافة السياسية الفلسطينية وليس غيابا للوعي بكنهه.

¹⁶⁹ صحيفة القدس العربي. لندن. تصريحات الظواهري. 2006/12/23. ص1، ص5.

¹⁷⁰ البرغوثي، إياد وآخرون: التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2000. ص 133.

الخلل كما يراه الباحث، فقدان المقاومة لمضمونها وحصرا لمفهومها في الجانب العسكري فقط، بالرغم من أن للمقاومة حلقات عديدة متصلة لا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى، بل إن الباحث يرى أن جزء مهما من عدم تحقيق المقاومة العسكرية مردودا يكافئ ما يقدمه أصحابها، هو إغفال جوانب أخرى للمقاومة، قد يكون العدو فيها ذاتيا. بمعنى أن هناك مثالب يعاني منها المجتمع الفلسطيني تنعكس سلبيا على تحقيق المقاومة العسكرية مبتغاها.

مقاومة عسكرية ضد أي احتلال تحتاج بداية وقبل أي استعداد عسكري، إلى التماسك الداخلي، والبناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يحتضن تلك المقاومة. في حالة حركة حماس قد ينظر إلى التركيز على مقاومة الضعف الداخلي على أنه تراجع من قبل حماس عن خيارها في مقاومة المحتل، وسيحاول البعض ولمصالح سياسية أن يخرج عملية التغيير والإصلاح من إطار عملية المقاومة. لكن هذا الترويج سيكون ضعيف التأثير إذا ما قورن برغبة الشارع في علاج حالة الترهل الداخلي، كما أن هذه الرغبة ليست مرتبطة بقدم حماس للحكم، فأحد استطلاعات الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، أثناء حكومة أحمد قريع أشار بوضوح إلى أن ما يقارب 82% من عينة الدراسة التي شملت الضفة وغزة، اعتبروا قضية إصلاح الوضع الاقتصادي والأمن الداخلي وتعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات هي أولوية بالنسبة لهم¹⁷¹.

الباحث هنا لا يتحدث عن ضرورة وضع السلاح جانبا، كما لا يتحدث عن نجاح متكامل لحماس في الجمع بين الثنائيتين سابقتي الذكر بالمفهوم الواسع لكليهما، لذلك يرى أن أحد أهم الأمور التي من الممكن أن تساعد حماس في إلغائها لفكرة عدم القدرة على الجمع بين المقاومة والحكم، هو عملها على نشر ثقافة المقاومة بمفهومها الواسع والبدء في عملية التغيير والإصلاح، بحيث يكون الحكم الصالح هو مقاومة بحد ذاته، حينها يعود للحكم بنيته الصحيحة، وللمقاومة مفهومها الواسع. وهذا ضمنيا مطروح لدى حركة حماس فالشيخ ياسين قال مثلا: أن

¹⁷¹ برنامج دراسات التنمية. استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول: الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية،

والوضع الأمني والإصلاح. الاستطلاع التاسع عشر. رام الله: جامعة بيرزيت. 5 تشرين أول 2004

المرحلة الحالية "مرحلة اختلط فيها جانب التحرر مع جانب البناء"¹⁷²، واستخدامه كلمة اختلط بدل تزامن أو توازي، فيه انسجام مع رأي الباحث، لأن العلاقة بين المقاومة والبناء علاقة اختلاط وامتزاج، وذلك لصعوبة الفصل الرياضي بين الجانبين.

إضافة لذلك فإن المقاومة بمفهومها الشائع لدى الشارع، أي المقاومة العسكرية يشوبها بعض الالتباس نتيجة لغياب الأطر التنظيمية الدقيقة التي تضمن سرية ذلك العمل ونجاعته. بل ولا تضمن عدم تدخل بعض العناصر المقاومة في الحياة المدنية الفلسطينية. هذه الحالة من التداخل بين النشاطات العسكرية لبعض تلك الفصائل، والمشاكل الأمنية التي نغصت الحياة المدنية الفلسطينية، ساهمت برأي الباحث في خلق تصور لدى الشارع الفلسطيني، بأن المقاومة لا تتسجم مع البناء المؤسسي وسيادة القانون. والسبب في بروز هذا التصور، هو قداسة فكرة المقاومة العسكرية بحيث يتم التغاضي عن أخطاء القائمين عليها، في الوقت الذي لا تتمتع فيه المؤسسة الرسمية وحكم القانون بتلك النظرة.

عبد الستار قاسم مفكر فلسطيني، عرف عنه عدم انتمائه لأي من الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، تتسجم رؤيته بخصوص المقاومة الفلسطينية مع ما أورده الباحث، فهو يرى ضرورة الفصل بين المقاومة العسكرية والحياة المدنية، إذ أن الدور المزدوج الذي لعبته بعض فصائل المقاومة من عمليات عسكرية ضد إسرائيل وتدخل في شؤون الحياة اليومية، أدت إلى بروز ظاهرة الفوضى والفلتان الأمني تحت غطاء المقاومة.¹⁷³ وهذه الظاهرة بالضرورة لا تتسجم مع البناء والحكم، وفي الوقت الذي تعتبر فيه مواجهة المقاومة أو من يعمل تحت غطائها صنفاً من الخيانة، يصبح الحكم والعمل المؤسسي متعذراً.

حماس برهنت عملياً، ولكن بشكل جزئي على قدرتها على الجمع بين المقاومة والحكم، ليس كما يرى الباحث من خلال ما يشمله مفهوم المقاومة من معاني أخرى وإنما من خلال

¹⁷² الهندي، خالد: عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

1999. ص73.

¹⁷³ قاسم، عبد الستار: مفكر فلسطيني، مقابلة مع الباحث. 2006/10/25.

الجمع بين المقاومة العسكرية والحكم، وما خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في الوقت الذي انشغلت فيه الحكومة الفلسطينية في تلك الفترة بحوار لترتيب إدارة المؤسسات الفلسطينية إلا مثال عملي على ذلك.

خلاصة القول في هذه الجزئية، أن الجمع بين المقاومة والحكم كفكرة، هو أمر منطقي ويمكن، لكن إمكانية الجمع مرهونة بإعادة تأسيس مفاهيمية تنطلق من النخب إلى الشارع، بحيث تعيد بلورة مفهوم المقاومة، وتوجد العلاقة المترابطة والثيقة بين المقاومة بمفهومها الواسع، والحكم في ظل بناء مجتمعي متماسك وسيادة القانون وعمل المؤسسات.

2.2.2.4 أيديولوجية وديمقراطية

أما بالنسبة للثنائية الثانية، وهي التخوف من أن انطلاق حماس من أيديولوجية دينية قد لا يساعدها في بناء مؤسسات ديمقراطية، أو قد لا يساعدها في إتباع سياسات تتماشى والواقع، ربما لا يكون تحدياً حقيقياً، وبعبارة أدق هو تحد نظري، لم يتشكل على أرض الواقع، خاصة أن أول خطوة كانت لحماس في سبيل دخولها السلطة، كانت في طريق الديمقراطية، ودون أن تبدي أي مخالفة لمرجعيتها الفكرية، الانتخابات كانت تلك الطريق. ناهيك عن أن الكثير من المفكرين الإسلاميين لا يجدوا تعارضاً بين الإسلام والديمقراطية¹⁷⁴. والتمايز الحاصل بين أسس النظام السياسي الإسلامي والديمقراطية لا ينفي التوافق والانسجام¹⁷⁵.

حادثة التجربة دفعت بالكثيرين وخاصة ممن لهم توجه ليبرالي أن يثيروا تلك القضية، على أنه تحد ليس أمام حماس فحسب وإنما أمام الشعب الفلسطيني، فكانت مجمل الأفكار تدور عن أن أيديولوجية حماس قد تدفع بها نحو الانقلاب على الأداة التي أوصلتها للسلطة وهي الانتخابات، وتبدأ بأسلمة إجبارية للمجتمع. إضافة لذلك فإن عدم وجود الفاصل الرقمي بين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي، يجعل من غير العملي الوقوف على كل موقف أو سياسة تتبعها

¹⁷⁴ شرف، محمد جلال: نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام. بيروت: دار النهضة العربية. 1982. ص 33-83.

¹⁷⁵ حماد، مجدي وآخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة. مصدر سبق ذكره. ص 17-61.

الحركة ووضعها في ميزان الأيدولوجي والسياسي، فمما لا شك فيه أن الواقع الذي تعيشه حماس لا يتواءم مع مبادئها، لكن الواقع أيضا لا ينفى إمكانية أن تنسجم سياسات الحركة مع الواقع دون أن تتجاوز مبادئها.

كانت حماس حريصة ومنذ لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية أن تنفي صحة الادعاءات سابقة الذكر، مشيرة إلى أنها تمتلك برنامجا شموليا لإدارة المجتمع مستمد من الشريعة الإسلامية، لكنها لن تعمل على إجبار أي شخص على تبني برامجها¹⁷⁶، فهي كحركة لها تقريبا نفس التوجه الإخواني ليس من أجندتها التغيير الاجتماعي الثوري¹⁷⁷، وإن موقعها الجديد يحتم عليها تطبيق برنامج الحكومة وليس برنامج حركة حماس.

كان النظر في بداية الأمر على أن هكذا تصريحات هي مجرد رسالة تهدئة للمتخوفين. رغم اعتقاد الباحث أن هذا التخوف لا يوجد مبرر لإظهاره، فكتلة التغيير والإصلاح انتخبت من قبل أغلبية الشارع الفلسطيني، وبالتالي فإن الديمقراطية تستدعي أن يكون لبرنامج تلك الكتلة وجوده في كافة الميادين.

بعيدا عن المدعين بوجود هذا التحدي، والنافين لوجوده، يرى الباحث أن هناك جملة من الدلائل تشير إلى أن دخول حماس في مؤسسات السلطة عبر الانتخابات لم يكن الخطوة الأولى في طريق الديمقراطية، فقد تبع الفوز مرحلة طويلة من جولات الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، ورغم فشل المحاولات الأولى، إلا إنها كفكرة تشير بوضوح إلى تقبل حركة حماس فكرة التعددية والشراكة السياسية.

الخطوات اللاحقة والتي لها نفس التأثير، كانت تتعلق بجولات حوار حول المنظمة والمشاركة فيها، وحكومة الوحدة الوطنية وطبيعتها. بالرغم من أن سياق الحوار كان يدور في

¹⁷⁶ أبو السبح، عطا الله، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة: مقابلة مع شبكة إسلام أون لاين. 2007/3/11. من الموقع الإلكتروني:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173364156142&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

¹⁷⁷ الحروب، خالد: تجليات البرغماتية عند الإسلاميين. إسلام أون لاين 2007/3/22. نشرة فلسطين اليوم. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 669، 2007/3/23. ص 42-45.

ظل أزمة، إلا أن هذا لا ينفي أن الشراكة السياسية كمرحلة متقدمة في الديمقراطية كانت خيارا قويا لحركة حماس. بعد عام واحد من دخولها مؤسسات السلطة، نجحت حركة حماس في أن تكرر الشراكة السياسية كواقع ملموس، فشكّلت حكومة الوحدة الوطنية الأولى في السلطة الفلسطينية.

الشراكة السياسية التي عكستها حماس من موقع الشعارات إلى واقع مؤسسات السلطة، لم تكن فقط في إطار سياسي، إنما كان لحرص حماس على أن يكون ضمن حكومتها وزراء يمثلون الطائفة المسيحية في البلاد تعمقا أكثر في مفهوم الشراكة وقبول الآخر، ينفي بشكل قاطع أن أيديولوجية حماس الدينية قد تمنعها من التعامل بانسجام مع الآخر، سياسيا كان أو دينيا.

التحدي الذي واجهته حركة حماس في هذا المضمار لم يكن أحادي المصدر، بمعنى أن التخوف من أن تغطي أيديولوجية حماس على سياساتها، وتكون بذلك مقيدة ضمن برنامج محدود، لا يتعاطى مع الواقع والبيئة السائدة، قابله تخوف معاكس في الاتجاه، هو ربما من أبناء حركة حماس، من أن لا تستطيع حركتهم في ظل الواقع والبيئة السائدة أن تحافظ على أيديولوجيتها الفكرية. التخوف الثاني وسابقه كان أحد انجازات حماس أنها تجاوزته، من خلال المراحل المفصلية التي مرت بها الحركة، فكانت المرونة عالية في التعاطي مع متطلبات الواقع، دون أن يتعارض ذلك مع مرجعيتها الفكرية والأيديولوجية، آخر الاتفاقات التي وقعتها حماس مع حركة فتح كان اتفاق مكة، مؤشر عملي على تجاوز حماس للتحدي سابق الذكر.

3.2.4 التحدي الإسرائيلي

ليس تحديا جديدا لحركة حماس، مرتبطا بوجودها في الحكومة الفلسطينية أو المجلس التشريعي، وليس مقتصرًا على حماس، فهو تحدٍ للمشروع الفلسطيني كاملا بمختلف توجهاته السياسية والفكرية. لكن حماس بتوجهاتها السياسية المتباينة مع نظيراتها على الساحة الفلسطينية جعلها الحركة الأكثر تعرضا للقيود الإسرائيلية بالمفهوم السياسي، إضافة لتعرضها كما باقي الشعب الفلسطيني وفصائله إلى الاعتداءات الميدانية.

طيلة فترة الانتفاضة الفلسطينية، كانت حماس كغيرها من الفصائل عرضة للاعتداءات الإسرائيلية بمختلف أشكالها، وكان الأمر في كثير من الأحيان يفسر على أنه ضمن السياسات الإسرائيلية في مواجهة نشاطات عسكرية لحركة حماس. وإن كانت النشاطات العسكرية تعبر عن رؤية سياسية ما. إلا أن انتقال حماس إلى مرحلة جديدة، أصبح فيه الحكم من مهامها الجديدة، ساهم في أن تكون لسياسات إسرائيل تجاه حركة حماس، بعدا أعمق من مجرد قمع ميداني، ليصبح الأمر سياسيا، يستند إلى بعد فكري.

احتاج الموقع الجديد لحركة حماس، سياسة إسرائيلية جديدة، فعلى عكس التوقعات نأت إسرائيل بنفسها عن مواجهة ميدانية مع حركة حماس، ربما لاقتناعها أن مزيدا من الضربات لحماس تعني مزيدا من القوة لها¹⁷⁸، فاقتصرت نشاطاتها الميدانية على إجراءات الاعتقال بحق الحكومة الفلسطينية، والمجلس التشريعي، حين اعتقلت أعضاء من المؤسستين، وفضلت الشروع في حملة دبلوماسية نشطة لحشد موقف دولي معارض لحماس، والسبب أنها رأَت في حماس بعد فوزها خطرا تعدى الدائرة الأمنية، إلى دائرة أوسع هي سياسية استراتيجية، والخطر كما تراه إسرائيل، يكمن في الآتي:

1- سارعت حماس ومنذ لحظة دخولها إلى السلطة، لتكريس منطق جديد لطبيعة التعامل مع الجانب الإسرائيلي تمثل في ندية تلك العلاقة، فهي المرة الأولى التي أصبح فيها الجانب الفلسطيني يتعامل بسياسة ترفع سقف مطالبه من الجانب الإسرائيلي. السبب في ذلك ليس مجرد دخول حماس إلى مؤسسات السلطة، وإنما تميز حماس خلافا لسابقتها في الحكم بمقومات مكنتها من انتهاج هذه السياسية مع إسرائيل وهي بحد ذاتها نقاطا جندت ضد حركة حماس، تمثلت في الآتي:

- حماس تمتلك ورقة ضغط على إسرائيل هي الاعتراف والالتزام بالاتفاقيات السابقة، فإسرائيل ترى أن وجود حماس كمثل للشريحة الأوسع في الشارع الفلسطيني في ظل عدم اعترافها بإسرائيل، ورفضها للالتزام بالاتفاقيات الموقعة معا، فإن هذا يعني إذا ما

¹⁷⁸ يسخاروف، آفي: في مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره.

استطاعت حماس أن تحافظ على المساحة التي تمثلها فلسطينيا، تهديدا حقيقيا ستواجهه إسرائيل، بإعادة العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى ما قبل الاعتراف المتبادل.

تخوف إسرائيل بهذا الخصوص، يتأتى من أن سياسات حماس تغلفها مبادئ عقائدية، وهذا بالنسبة لإسرائيل أمر يضيّق من حدود مناورتها مع الحركة، إذ أن المناورة والمفاوضات قد توتّي بتنازلات في إطار سياسة الحركة وليس في إطار أيديولوجيتها،¹⁷⁹ مما يجعل من قضية كالاقرار بحقها في الوجود من قبل حماس أمرا خارج حدود النقاش، لتبقى الحلول الأخرى والمؤقتة - وإن كانت لفترة زمنية طويلة- كما تطرحه حماس هي الأوفر حظا في التطبيق كما هو الحال مع طرح حماس لهدنة طويلة الأمد.

- قدرة حماس على التأثير الأمني في إسرائيل، فحماس مثلت طيلة سني الانتفاضة الفصيل الفلسطيني الأبرز من ناحية العمل المقاوم، ومثلت تحديا أمنيا واضحا لإسرائيل، وعليه فإن ما ظهر في نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الفلسطينية من تنامي لحركة حماس على المستوى الشعبي، يعني أن المقاومة الفلسطينية ازدادت القاعدة الجماهيرية المؤيدة لها، وربما قد يكون جزء من تلك القاعدة الجماهيرية ليس مؤيدا فحسب وإنما حاميا لها¹⁸⁰. مضافا لذلك أن عدم التجاوب مع حماس سياسيا سيؤدي إلى ترسيخ إيمانها بحتمية الخيار العسكري، والذي بدأت تشير له بعض التقارير الأمنية الإسرائيلية، أن حماس تستعد للمواجهة العسكرية، وهذا ما ظهر في حديث يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي أمام الكنيست¹⁸¹.

2- ثقافيا، هناك خطر آخر، يتمثل في أن استمرارية وجود حماس في مؤسسات السلطة نتيجة لإجراء ديمقراطي، يعني بشكل أو بآخر تكريس لنموذج ديمقراطي جديد في

¹⁷⁹ أوران، عميرا، الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية: في مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره.

¹⁸⁰ بنجل، مايا وآخرون: أشكنازي يلمح إلى بدء العمل ضد حركة حماس عما قريب. صحيفة معاريف. 2007/03/29. ترجمة وإصدار: نشرة شؤون إسرائيلية في أسبوع. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2007/4/1، عدد 200. ص

¹⁸¹ Rabinovich, Abraham: Israel fears fight against Hamas. **THE WASHINGTON TIMES**, March 20, 2007. <http://www.washingtontimes.com/world/20070319-100719-3495r.htm>

المنطقة برمتها، مما قد يكون بذرة لنمو كيانات ديمقراطية أخرى، وهذا يعني تحسن الأداء السياسي الفلسطيني، كنتيجة منطقية للمؤسسة الديمقراطية، هذا إن تحقق بشكل ضمني خطرا على إسرائيل، ليس مباشرا وإنما وجود كيان فلسطيني متعافي من الفساد سيكون له قدرة وموقف أقوى أمام إسرائيل، سواء كانت صيغة العلاقة معها بالمفاوضات أو بالمقاومة، أو بكليهما.

3.4 الفرص

مجمل التحديات سابقة الذكر، سواء تلك التي مثلت بالفعل معوقا أساسيا لحركة حماس ومشروعها في التغيير السياسي، أو تلك التي استطاعت الحركة تجاوزها دون التعامل معها كتحدٍ حقيقي، قابلها في الجهة الأخرى فرص ومقومات، ساهمت في تجاوز جزء من التحديات، ويرى الباحث أنها ستساهم في إزالة الجزء الآخر.

الفرص التي تمتلكها حركة حماس، متعددة، البعض منها ذاتي المصدر، وبعضها الآخر موضوعي نابع من البيئة المحيطة داخليا وخارجيا. هذه الفرص والمقومات تمثل القوة الدافعة لحماس كي تسير في مشروعها نحو مزيد من التغيير السياسي، ويمكن إيضاح أهمها في الآتي:

1.3.4 تماسك داخلي للحركة مقابل ترهل القوى الأخرى على الساحة

ليس من تخصص هذه الدراسة الولوج في طبيعة الضعف الذي تعانيه بعض الفصائل الفلسطينية، سواء من انحسار المد الشعبي لبعضها، أو من الإشكاليات الداخلية البنوية والتنظيمية، إلا أن هذه القضايا إذا ما اعتبرناها مدخلا في معادلة عمل حركة حماس السياسي، فإنها ستمثل عاملا مساعدا نحو تقدم حماس في مشروعها، باعتبار التماسك الداخلي لحركة حماس، واتساع المد الشعبي لها، عاملا أساسيا في ذلك.

هي ميزة الحركات الأيديولوجية عموما، والإسلامية خصوصا، الانضباط الداخلي والقوة التنظيمية. حماس تمتعت بهذه الميزة كونها من التصنيف سابق الذكر، ورغم الحالة الاستثنائية التي تعيشها حركة حماس مجسدة بحالة الاحتلال، إلا أن ذلك لم يؤثر سلبا على هيكلها

التنظيمي، فرغم السرية المطلوبة في عمل الحركة، إلا أن سلاسة إدارية لنشاطات الحركة مكنها من ممارسة مهامها بما يضمن تواصلها مع المجتمع وتوسيع دائرة مؤيديها، إلى أن منحها الشارع الثقة في أول انتخابات قررت خوضها.

جزء مهم من عوامل القوة التي امتلكتها الحركة، هو منهجيتها في أداء دورها على الساحة السياسية الداخلية، فبعيدا عن العلاقة مع إسرائيل، يلاحظ المراقب عزوف الحركة عن التصادم مع القوى الأخرى باستثناء الأحداث الاستثنائية والمرتبطة في كثير من الأحيان بعوامل خارجية، وهو منهج عرف عن الأخوان المسلمين عموما بعدم تفضيلهم للتعامل العنيف والصدامي مع الأنظمة الحاكمة. الأمر تعدى حالة المهادنة بين حماس والقوى الأخرى بالرغم من اختلاف وجهات النظر والرؤى السياسية، بحيث وصل الأمر إلى أن تبدأ الحركة مرحلة جديدة في صياغة معالم العلاقات الداخلية.

بعد خمس سنوات على انتفاضة الأقصى قررت حركة حماس الإنضمام إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية، مما أرخ لمرحلة جديدة من محددات السياسة الفلسطينية، كانت التعددية السياسية، والديمقراطية محورها. الانتخابات كانت أداة حركة حماس نحو انضمامها للسلطة الفلسطينية، ورغم مظاهر العنف التي اكتسحت الساحة الفلسطينية في ظل موجة الحصار التي فرضت على الشعب الفلسطيني نتيجة ردود الأفعال السلبية على نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، إلا أن نهاية المطاف كانت مع الحوار، ليصل الأمر نهاية إلى اتفاق فلسطيني تمخض عن أول حكومة وحدة وطنية في تاريخ السلطة الفلسطينية، مما يشكل دفعة لحماس، ليس لكونها صاحبة الفضل الوحيدة في تأسيس تلك الحكومة، وإنما لأن ميلاد تلك الحكومة جاء في ظل كتلة برلمانية تنتمي لحماس وتحفظ بمقاعد الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

2.3.4 فرصة الحركة للنفوذ خارجيا

رغم أن الحركة صنفت على أنها إرهابية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ورغم أنها واجهت حصارا دوليا كما باقي الشعب الفلسطيني بعد فوزها في

الانتخابات التشريعية عام 2006، إلا أنها باتت تمتلك ثلاثة عوامل أساسية ممهدة لنفاذها على المستوى الخارجي:

الأول: يتعلق بأن الحركة ارتضت لنفسها النهج الديمقراطي في حياتها السياسية¹⁸²، كما أنها اتخذت لنفسها خطابا سياسيا مرنا، يتعامل مع قوى عالمية وفق منطق المصلحة العامة، الخطاب السياسي الذي تبنته حركة حماس، والمختلف عن خطاب تنظيمات محاربة عالميا كالقاعدة، بل والانتقادات التي وجهتها تلك التنظيمات لحركة حماس، يصعب من قدرة القوى الدولية على استمرار رفض التعامل معها¹⁸³. هذا إلى جانب تعامل بعض القوى المهمة على الساحة العالمية مع حركة حماس دون أي تحفظ.

الثاني: يتعلق بأنها هذه الحركة ذات البعد الإسلامي، لها امتدادها الطبيعي في محيطها العربي والإسلامي، وليس بالضرورة امتدادا تنظيميا، إلا أن مثل هذه الميزة تمكن الحركة من القدرة على التأثير خارج الدائرة الفلسطينية، وخاصة على المستويات الشعبية. ساعدها في ذلك القدرة على الموازنة بين الهوية الفلسطينية والإسلامية¹⁸⁴. أما دوليا وخاصة في الغرب فهناك مجموعة من النخب الأكاديمية، التي ترى في نهج حركة حماس ما يمكن الدفاع عنه غربيا، وهذا ما ظهر بالفعل من قبل العديد من الشخصيات الأكاديمية التي لعبت دورا مهما في إيصال وجهات النظر بين حماس وبعض الدول الغربية¹⁸⁵.

الأمر الآخر، أن مشروع حماس، ذات المرجعية الإسلامية، وإن كان له خصوصية تميزه عن حركات الإسلام السياسي، إلا أن نجاحه سيعطي دفعة قوية لهذه الحركات، وهذا ما يجعل من نجاحه هدفا لها، وعليه فإن كل ما تملكه تلك الحركات سيكون مسخرا لإنجاح حماس

¹⁸² Gold, Dore: America's Hamas Dilemma: Spreading Democracy or Combating Terrorism?. **JERUSALEM ISSUE BRIEF**. Jerusalem Center for Public. Vol. 5, No. 8 . 1 November 2005. <http://www.jcpa.org/brief/brief005-8.htm>

¹⁸³ صحيفة القدس العربي. لندن. تصريحات الظواهري. مصدر سبق ذكره.

¹⁸⁴ Litvak, Meir: The Islamization of Palestinian Identity: The Case of Hamas. The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies: <http://www.dayan.org/d&a-hamas-litvak.htm>

¹⁸⁵ تيرنن، أوليفر ماك: مستقبل العلاقات الدولية لحكومة حماس، برنامج بلا حدود. قناة الجزيرة الفضائية. 2007/3/28.

على أية حال، بغض النظر عن قوة المشاريع الأخرى وأصحابها، فهي باتت تعاني من حالة من الجمود، تشكلت برأي الباحث نتيجة انكفاء مثلث الداعين لتلك المشاريع على مشاكلهم الخاصة، وأضلاع المثلث غير متساوي الأضلاع كالتالي:

1- ضلع فلسطيني داخلي، متمثل في حركة فتح، بقيادتها لمنظمة التحرير وتبنيها لمشاريع التسوية، فقد ساهمت مشاكلها الداخلية، في عدم قدرتها على السير بقوة في المشروع الذي تبنته¹⁹⁰.

2- ضلع إسرائيلي، انكفاً على نفسه نتيجة عدة عوامل تتعلق بالتركيبة الحزبية داخل إسرائيل، وما شهدته من حراك أفرز حزبا جديدا بتوجهات نحو حل أحادي الجانب، وانشغال إسرائيل بملفات مختلفة شنت من تركيزها على ملف التسوية، منها ملف إيران، وملف جنوب لبنان، وملفات الفساد الداخلي، إضافة للتحويلات على الساحة الفلسطينية.¹⁹¹

3- ضلع أمريكي وأوروبي، يظهر جليا أنه بدأ يعطي أهمية أكبر للمشاريع الشرق أوسطية عموما دون جعل القضية الفلسطينية هي محور نشاطه، فقد كان للحرب على العراق، الأثر الهام في تحول بوصلة الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط نحو الملف العراقي، تبعه الملف الإيراني دون انتهاء سابقه، لتبقى القضية الفلسطينية محورا ثانويا ربما في هذه المرحلة فقط.

4.4 منهجية حماس في ضوء أهدافها

بعد قراءة تفصيلية لأهداف حركة حماس ضمن حدود الدراسة، تجدر الإشارة إلى مدى انسجام نهج حماس في تحقيق تلك الأهداف مع ما أورده الباحث من منهجية لدائرة أوسع هي حركات الإسلام السياسي، إذ تمت الإشارة إلى أن دواعي عدم التكرار ساهمت في الاكتفاء بطرح منهجية الجذور الفكرية لحماس كونها تمثل قاسما مشتركا، إلا أن دواعي التحقق من

¹⁹⁰ الشوبكي، بلال: انصروا فتح. صحيفة العرب الأسبوعية. لندن. 2006/11/25. عدد 81. ص20.

¹⁹¹ شيترن، يوأف: مصدر سبق ذكره. و أوران، عميرا: مصدر سبق ذكره، و يسخاروف، آفي: مصدر سبق ذكره.

الافتراض السابق، تفرض أن يتم إيضاح مدى الانسجام بين ما طرح من منهجية للإسلام السياسي وبين ما يمكن استقراؤه من منهجية حماس في معالجتها لأهدافها خلال الجزئية السابقة من الدراسة.

محاكمة حماس على مدى انسجامها مع منبعها الفكري، أو محاكمة افتراض الباحث بوجود ذلك القاسم المشترك، تتطلب الأخذ بالاعتبار جملة من المحددات التي قد تحول دون انسجام كامل أو تماثل مع حركات الإسلام السياسي الأخرى، هذه المحددات تأتي كميز للبيئة التي تعتبر مجال عمل حركة حماس، ولا تحسب ضمن دائرة المشترك مع الدائرة الإسلامية الأوسع.

أهم تلك المحددات، ما تواجهه حركة حماس من احتلال إسرائيلي، ليدخل ضمن مشروعها بند أساسي هو المقاومة، وبذلك فإن نمطا من العلاقات سيكون مختلفا مع القوى الأخرى على الساحة الداخلية، بسبب الاشتراك في مواجهة الاحتلال، بحيث تصبح الخلافات الداخلية أو المشاريع الحزبية الداخلية في درجة ثانية على سلم الأولويات. إلا أن هذا لا ينفي أن حالة الاحتلال هذه ساهمت في أن يكون لحركة حماس امتدادا جماهيريا واسعا، من خلال النشاطات التي مارستها ضد الاحتلال ومواقفها تجاهه طيلة سنوات سابقة.

الأمر الآخر، متمثل في بعد دولي مؤثر بوضوح على الساحة الداخلية الفلسطينية، نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القائم، فالتغيرات الفلسطينية الداخلية، تلاقي ردود أفعال أوسع بكثير من الدائرة الفلسطينية، لذلك فإن هذا المحدد كما اتضح سابقا، له أيضا تبعاته على منهجية ومشروع حماس في التغيير السياسي.

هذه الحالة من عدم الاستقرار التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، ساهمت في أن تفقد حركة حماس القدرة على السير وفق سيناريو محدد يضمن لها سياسات محددة من حيث الزمان والمكان. إلا أن رؤية حماس المحددة أعادت لها التوازن من خلال إدارتها للأزمات بشكل يضمن لها تحقيق أكبر كم من أهدافها، وبالحفاظ على منهجيتها المستقاة من جذورها الفكرية.

ويمكن الإشارة هنا إلى مدى انسجام حماس مع الملامح الأساسية لمنهجية حركات

الإسلام السياسي، حيث تتضح في الآتي:

1- بناء ذاتي، رغم سرية العمل داخل حركة حماس، إلا أنها نجحت وتفوقت على الحركات الفلسطينية الأخرى بعملها الداخلي، فهي كانت أشبه ما يكون بدولة داخل حركة، لها نظامها ومؤسساتها، بما ضمن لها تجربة فريدة مكنتها من صقل خبرات وقدرات أبنائها، وهذا ما يمكن أن يتقاطع مع قضية البناء الذاتي والتغيير الداخلي الذي أشير له سابقاً، قبل البدء في تمرير مشروع التغيير على المجتمع ككل.

بمعنى أن حركة حماس صنعت من نفسها نموذجاً للمجتمع ككل، لها مؤسساته التي تقترب من نموذج الدولة، فعلى رأس الحركة مكتب سياسي يقودها ويمثل الحركة في العلاقات الخارجية، ويفاوض باسمها، فيما مجلس شورى الحركة يحدد توجهات الحركة ويرسم سياستها ويتدخل في القرارات الإستراتيجية، بينما توزع الساحة الفلسطينية إلى مناطق، تشكل كل منطقة إدارة شبه مستقلة¹⁹². وهنا يظهر أن للحركة جسم تشريعي وقضائي متمثل بمجلس الشورى، وآخر تنفيذي متمثل بمكتبها السياسي، وتمارس نشاطاتها من خلال لجان وجمعيات مختلفة. وهذا ما يدفع إلى القول أنها الأكثر مؤسساتية على الساحة الفلسطينية.

2- اعتمدت حركة حماس كما حركات الإسلام السياسي في المحيط العربي والإسلامي على المؤسسات الاجتماعية والدينية، لتصل إلى شرائح المجتمع كافة، ورغم أن حماس لا تعلن عن مشروع اجتماعي في هذه المرحلة بالذات، إلا أنها مارسته طيلة سنين سابقة، فكان العمل الاجتماعي والنشاطات داخل المؤسسات الدينية كالمساجد نقطة التقائها مع المجتمع مما مكنها من تجميع المؤيدين والمناصرين، وتجنيد الأعضاء¹⁹³، فطيلة 19 عام من عمر حماس كان النشاط الاجتماعي يسير جنباً إلى جنب مع مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، وهذا سهل من وصولها إلى مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية الأعضاء.

¹⁹² للمزيد حول بنية وهيكل حركة حماس التنظيمي، انظر: النواتي، مهيب: حماس من الداخل. مصدر سبق ذكره.

¹⁹³ مشعال، شاؤول و سليلع، أبراهام: عصر حماس. مصدر سبق ذكره. <http://www.palestine->

النشاطات الاجتماعية التي مارستها حماس، وإدارتها للمؤسسات الدينية، ومأسسة عملها الداخلي، هو ما يمكن تسميته بتغيير ما قبل التغيير السياسي، الذي أدرجه الباحث كجزء من منهجية حركات الإسلام السياسي، فكل تغيير بحاجة إلى ثقافة سياسية تشكل أرضية له وإطارا حاميا لجزئياته، وحركات الإسلام السياسي عموما ترى أن البناء الاجتماعي على الأسس الإسلامية هو الذي سيعيد تشكيل الثقافة السياسية بما يضمن تقبل المشروع السياسي.

إلا أن واقع الحال ووجود اتجاهات فكرية وسياسية متعددة داخل المجتمع قلل من فرصة تحقق هذا الأمر، مما دفع حركة مثل حماس أن تكتفي بعرض ما لديها في مشروعها الاجتماعي، دون فرضه على المجتمع، في ظل ممارستها العمل السياسي، وتشكيلها النموذج الاجتماعي الداخلي، وبحيث يظهر مشروعها الاجتماعي كجزء طبيعي من حياة المجتمع وليس انقلابا على كل ما هو موجود، بما يضمن أن لا يتم عرقلة العمل السياسي نتيجة لتخوف اجتماعي.

3- بالنظر إلى ما حققته حماس أو ما تسعى لتحقيقه من أهداف حسب ما توصلت له هذه الدراسة، فإن التدرج يبدو واضحا رغم كل المحددات، التدرج ليس زمانيا فحسب، بل هو تدرج في تحقيق الأهداف التراكمية من حيث الموضوع، بمعنى ترابط الأهداف حتى في ظل صعوبة تطبيق خطة محددة وواضحة. وهذا يتضح مثلا في النتائج التي حققتها من الاتفاقيات الثلاثة (القاهرة، والوفاق الوطني، ومكة) بحيث كانت بنود كل اتفاقية جديدة مكتملة لسابقتها أو مؤكدة عليها.

4- طرحت هذه الدراسة مفاهيم الشراكة السياسية والتعددية والتحالف السياسي نظريا، كأتمات للعلاقات السياسية بين حركات الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى، حركة حماس حولت هذه المفاهيم إلى واقع إجرائي بقبولها المشاركة السياسية، ومن ثم فكرة الشراكة التي توجت بالتحالف مع فصائل أخرى تخالفها فكريا وسياسيا، وفي هذا توسيع واضح لمعنى التعددية، والشراكة السياسية، فهو ليس مجرد تعددية داخل الإطار الإسلامي، بمعنى ليس خلافا في وجهات النظر، هو خلاف في البنى الفكرية والتوجهات

السياسية. إلا أن مرونة حماس¹⁹⁴ كانت وراء القبول في الانخراط بالعملية الديمقراطية بكل ما تحويه من استحقاقات.

5- ما أبدته حماس من انتهاج للحوار كأساس لإدارة العلاقات الداخلية، شابه الكثير من التساؤلات حين بدأت قوى فلسطينية بالافتتال الداخلي، وحماس كانت جزء من الاقتتال. بالعودة إلى طرح روستو حول التغيير السياسي، نجد أن العنف هو مرحلة حتمية في مشروع التغيير السياسي، وليس بالضرورة أن يكون العنف متبني من قبل القوى السياسية، وهذا ما كان حاصلًا على المستوى الفلسطيني، ليس من قبل حماس وحدها، فكل الفصائل الفلسطينية أجمعت على ضرورة تعزيز السلم الأهلي، ونبذت العنف لكنها مارسته، وهذه الحالة يمكن فهمها من خلال الآتي:

- عدم وجود بناء أمني متكامل داخل الساحة الفلسطينية.
- الوصول إلى مرحلة الحسم في إدارة العلاقات الداخلية وهي مرحلة المواجهة حسب روستو، التي قد يشوبها بعض العنف.
- العنف ليس نهجا من قبل أي فصيل فلسطيني لإدارة العلاقات الداخلية، لكن اللجوء إليه جاء في كثير من الأحيان في سياق رد فعل على فعل آخر مجهول، في ضوء أياد كثيرة تتواجد في الساحة الفلسطينية.
- أشار الباحث في الفصل المفاهيمي إلى أن أحد تحديات التغيير هو الفئات المستفيدة من دوام الحال، وفي مرحلة الحسم لن توفر هذه الفئات أي فرصة لإفشال أي مشروع يهدد نفوذها. مما يجعل من العنف المضاد وضعًا طبيعيًا، وإن لم يكن مبررًا من الناحية الأخلاقية. إلا أن النظرة الشمولية للأمور وأخذ العبر من التاريخ تشير إلى أن طريق السلام معبدة بالحروب، وطريق الديمقراطية تسبقها الصراعات.¹⁹⁵

¹⁹⁴ مشعال، شاؤول و سليلع، أبراهام: عصر حماس. مصدر سبق ذكره، [http://www.palestine-](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas3.htm)

¹⁹⁵ المغيربي، محمد زاهي بشير: مصدر سبق ذكره.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تمكنت حركات الإسلام السياسي عموماً من امتلاك مشاريع تغييرية خاصة بها، منطلقاً من أسس أيديولوجية مشتركة، ساهمت في أن تشكل بديلاً منافساً للمشاريع الإصلاحية الأخرى، والتي بدأت فرصتها تتضاءل في تحقيق نتائج عملية ملموسة. وفي هذه الدراسة تبين أن المشاريع التغييرية التي تمتلكها حركات الإسلام السياسي وإن اختلفت مع المشاريع الأخرى في الأهداف، فإن منهج جزء واسع منها في التغيير وخاصة التيار الوسطي الذي تصنف حماس ضمنه، جاء متوافقاً مع أسس الديمقراطية التي تتادي بها معظم التيارات الإصلاحية الحالية، رغم جذورها وبنيتها المستقاة من الشريعة الإسلامية. فكانت الشراكة السياسية والتحالف السياسي والتكامل مع الآخر ضمن دائرة خيارات تلك الحركات، كثمره طبيعية لمنهج مرن في طرح الرؤى الخاصة وسبل تطبيقها.

2. حركة المقاومة الإسلامية كأحد أبرز تيارات الإسلام السياسي الفلسطينية، كان لها في هذه المرحلة - أي حدود الدراسة الزمانية - أهدافها الخاصة من التغيير السياسي التي تنطلق من أسس ومبادئ تراها حركة حماس ثابتة. هذه الأهداف في صيغتها الإجرائية لا تعبر حرفياً عما هو وارد في أدبيات الحركة. وإنما يفهم ضمناً نتاجاً لتحليل تلك الأهداف أن لها بعداً مبدئياً منطلق من أسس فكرية. وتمكن الباحث في هذه الدراسة من الوقوف بالتحليل على أهم هذه الأهداف والتي وضعها ضمن أربعة محاور. فقد تبين من خلال مناقشة إحدائيات تلك الأهداف أن منها ما بدأ في التحقق ومنها ما يُنظر تحققه وفقاً لسياسات حماس تجاهه، ويمكن إدراج تلك الأهداف في الآتي:

- المساهمة في تغيير بعض الملامح الأساسية لصيغة عمل النظام السياسي الفلسطيني، والتي تعتقد حركة حماس جازمة أنه بات يعاني من خلل بنيوي، أضعف من قدرته على استيعاب مكونات العمل السياسي الفلسطيني دون تعارض وتناقض.

- بدا واضحا أن حركة حماس لم تستطع أن تنفذ برامجها، وفقا لخطة متدرجة الزمان والموضوع، إلا أنها أجادت إدارة الأزمات المفصلية لتحويل نتائجها إلى خطوات واسعة نحو أهدافها المرحلية. فقد توصل الباحث إلى أن حماس تمكنت من المساهمة في تغيير نقاط هامة مثلت ولفترة طويلة مرجعية لعمل السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال توصلها إلى ثلاثة اتفاقات سياسية مع باقي الفصائل الفلسطينية، كانت جميعها في إطار التوافق على إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، وفقا لأسس جديدة لا تحتكم إلى الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والمجتمع الدولي. الاتفاقيات هي: اتفاق القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة المكرمة.

- اتضح من خلال استجلاء مواقف حركة حماس وتصريحاتها وما نشر عن قادتها، أنها تمتلك رؤية متكاملة لإعادة بناء هيكلية وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن أسس عامة تاركة التفاصيل لتوافق وطني يجمع الفصائل السياسية. ويمكن تلخيص وجهة نظر حركة حماس بشأن المنظمة في إعادة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، بعد تقليص عضويته، بما يشمل كافة الفلسطينيين، ويمنح فلسطينيي أراضي عام 1948 مقاعد خاصة دون إجراء انتخابات نظرا لتعذرهما.

تبعاً لذلك يتم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية وفق ما أفرزته نتائج انتخابات المجلس الوطني، والذي سيتولى أيضا من وجهة نظر حماس إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة. رؤية حركة حماس امتدت أيضا لإعادة بناء صندوق المنظمة وتفعيل المؤسسات واللجان التابعة للمنظمة، وتأسيس مؤسسات جديدة، خاصة في مجال الإعلام، والعلاقات الخارجية.

- رابع أهداف حماس تمثل في إعادة صياغة معالم العلاقة مع إسرائيل، والمقصود هنا علاقة الفلسطينيين وليس علاقة حركة حماس، بما يضمن من وجهة نظر الحركة نمطا جديدا في العلاقات يوفر الندية في التعامل بما يمكن من رفع سقف المطالب الفلسطينية. وانسجاما مع هذه الرؤية وتكيفاً مع واقع الحياة السياسية الفلسطينية، ارتأت حركة حماس أن تعيد إنتاج فكرة الهدنة، وفق منطق جديد يتطلب تطبيقها دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967.

الهدنة من وجهة نظر الباحث، أعادت للطرف الفلسطيني القدرة على المبادرة، في ظل الطرح الإسرائيلي السائد بعدم وجود شريك فلسطيني للتعامل معه، كما أن الهدنة منحت الفلسطينيين إمكانية الظهور كطرف يختار من متعدد، مما يقوي من موقفه أمام نقيضه الإسرائيلي، فبعد إخفاق أوسلو في أن تحقق نتائج تتمتع بالديمومة لأسباب مختلفة، تبدل المسار الفلسطيني نحو الخيار العسكري في انتفاضة الأقصى. وفي ظل ضعف قوة الدفع نحو العودة إلى الوراء في مشاريع التسوية السياسية، يظهر طرح الهدنة كخيار فلسطيني يدفع نحو حل سياسي لكن إلى الأمام، واستثناء الخيار العسكري عمليا مع بقائه خيارا نظريا قابلا للتحول وفقا لتطورات الأوضاع، ومدى تعاطي الطرف الآخر مع هكذا مبادرات.

3. ما حققته حماس من أهدافها في التغيير السياسي، أو ما تحاول تحقيقه، وقف أمامه وما زال عدة تحديات، أعاقته زمانيا في بعض الأحيان، أو دفعت الحركة إلى تعديله أو إعادة تشكيله كي يتناسب مع ظروف الواقع، ويندرج ضمن هذه التحديات:

- اللحظة الارتدادية، وما تعنيه من تحدٍ داخلي وخارجي، نتيجة لاختلاف الأطروحات بشأن الوضع السياسي الأنسب للحالة الفلسطينية.
- تحديات نابعة من فكر الحركة، ومدى قدرتها على الدفاع عن إمكانية الجمع بين المقاومة والبناء، أو الديمقراطية وأيديولوجيتها الإسلامية، ليتوصل الباحث نهاية أن هذه التحديات ما زالت أمرا نظريا، لم تشر الدلائل العملية على تأثيرها على مشروع الحركة. إلا أن لها تأثيرا في تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية بما ينسجم أو يتعارض مع المشاريع التغييرية القائمة.
- تحدٍ تقليدي متمثل في الاحتلال الإسرائيلي، وهو تحدٍ مثل قاسما مشتركا لمختلف المشاريع الإصلاحية أو النهضوية للواقع السياسي الفلسطيني، لكنه تحدٍ في هذه المرة مضافا إليه التناقض العقائدي بين فكر حركة حماس وشرعية وجود إسرائيل.

4. في ضوء كل هذه التحديات، يبدو ما حققته حركة حماس من جزئيات في الأهداف سابقة الذكر أمرا بحاجة إلى نقاش وتفسير، الباحث لم يتجاهل ذلك، وتوصل إلى أن للتحديات سابقة الذكر ما يقابلها من مقومات مثلت فرصة لنفاذ مشروع حركة حماس في التغيير السياسي، وتتبع تلك الفرص من الآتي:

- تماسك داخلي للحركة مقابل ترهل القوى الأخرى على الساحة.
- فرصة الحركة لمقاومة الضغط الخارجي، كونها ارتضت النهج الديمقراطي وتتبنى خطابا معتدلا.
- مشروع حماس وجمود المشاريع الأخرى.

التوصيات

رغم ما حققته حماس من انجازات تبعا لرؤيتها الذاتية، وما تسير في طريق تحقيقه، إلا أنها تواجه جملة من التحديات، منها الذاتية ومنها الموضوعية، التي تهدد التقدم في مشروع التغيير السياسي لديها. وبالرغم من أن هذه التحديات لا تشكل تهديدا كاملا على المدى القصير والآني، إلا أن استمرارها يعني تقويض مقومات تحقيق الأبعاد الإستراتيجية في مشروع التغيير السياسي لدى حركة حماس. وانطلاقا من ذلك يتقدم الباحث بالتوصيات التالية لتجاوز تلك التحديات:

1- المقاومة في ظل الحكم، أو المقاومة إلى جانب البناء، ثنائية أشار الباحث أنها جزء من التحديات التي تواجه حماس، والمرتبطة تلقائيا بالتحدي الإسرائيلي أيضا، شعار الجمع بين الثنائيتين وان استطاعت حماس تطبيقه بشكل طفيف، إلا أنها أخفقت طيلة الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة بشكل عام في شق البناء من تلك الثنائية، إضافة إلى ضعف شق المقاومة بمعناها العسكري.

لذلك، وفيما يتعلق بالتحدي الإسرائيلي، فإن الباحث يرى أنه كلما تمكنت حماس من ضبط علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي بما يضمن تعزيز التهدئة والتأسيس لهدنة متماسكة فإن

موقف الاحتلال الإسرائيلي سيكون أضعف، وأكثر قابلية للتحويل. أما بالنسبة للمقاومة في ظل الحكم فإن الباحث يوصي الحركة بأن تخلق نمطية تفكير جديدة لدى المجتمع، تتضح ملامحها في الآتي:

- مقاومة الاحتلال لا تعني فقط توجيه الضربات العسكرية له.
 - المقاومة العسكرية جزء ظاهري من عملية المقاومة وهو الأكثر كلفة، في ظل مقياس القوة العسكري الحالي.
 - البناء الذاتي لفرد منتج، يعني مجتمعا متماسكا، سيكون أقدر على الصمود في وجه سياسات الاحتلال.
 - إضافة إلى أن المقاومة لا تعني النشاط العسكري فقط، فإن الاحتلال لا يعني اعتداءات عسكرية فقط، فالجانب الأخطر في سلب الثقافة والهوية، وهدم مقومات الصمود والثبات، من بنية علمية وأكاديمية وجسم اقتصادي وهوية مستقلة.
- 2- في ثنايا هذه الأطروحة أشار الباحث إلى ميزة مهمة امتلكتها حماس سابقا، وهي قدرتها على تشكيل صورة خاصة بها أشبه ما تكن بالهوية، لكن حماس منذ مشاركتها في الانتخابات التشريعية بدأت تفقد ملامح رئيسية من تلك الصورة، وتضيف ملامح جديدة، خلقت حالة من الإبهام في التصور الشعبي لماهية الحركة، نتيجة الشكوك حول ثبات مشروع المقاومة، أو كفاءة مشروع الحكم، وهذا يدفع إلى التأكيد على التوصيات سابقة الذكر بخصوص التعامل مع التحدي الإسرائيلي وثنائية المقاومة في ظل الحكم. لأن قوة حماس في قاعدتها الجماهيرية، وإذا ما أرادت حماس الحفاظ على تلك القوة فإن توضيحا لصورتها ضروري لكسب ثقة الشارع.

3- إضافة لذلك فإن إعطاء حركة حماس لأعضائها في الحكومة والتشريعي هامشا سياسيا أوسع من المرونة كما هو الحال مثلا مع حزب العدالة والتنمية في تركيا، سيساعد الحركة في تشبيك علاقات أقوى مع دوائر مختلفة، تتعدى البعد العربي والإسلامي. وذلك

انطلاقاً من أنها تمثل رؤية مجتمع وليس حركة، بما يعزز الافتراض بعدم وقوف أيديولوجية حماس حائلاً أمام ديمقراطيتها.

4- ما هو متعلق بالتحدي الداخلي، والمتمثل عملياً بالعلاقات الداخلية، وخاصة طريقة إدارة تلك العلاقة مع حركة فتح المنافسة لحركة حماس، فإن الوقائع العملية تشير إلى أن إشكالية واضحة تشوب تلك العلاقة، تصبغها بطابع العداء أكثر من التنافس، وهي قضية تتشاطر أطراف المسؤولية عنها مختلف القوى العاملة على الساحة الفلسطينية. لكن بما أن حماس هي محور هذه الأطروحة فإن التوصية المقدمة لها بهذا الشأن، مفادها: أن على حماس السعي نحو تغيير نمطية العلاقات الداخلية عبر التأسيس لثقافة سياسية متقبلة للآخر وخاصة لدى قاعدتها الجماهيرية، ومقتنعة بأهمية التعددية السياسية كأساس لثراء المجتمع. والتعامل مع ذلك على أنه يأتي في سياق ما هو طبيعي، وليس واجبا استثنائياً تقتضيه ظروف المرحلة.

5- حماس تعاني من اختلاف معايير تقييم أدائها على الساحة الفلسطينية بين انجاز وإخفاق، فهي كحركة تقيس الأمور بمنطق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، بحيث تنظر إلى ما هو قائم على أنها انجازات تخدم هدفها بعيد المدى. أما الشارع فيحاكمها بناء على ما يلامس حياته اليومية، والسبب في ذلك أن الشارع لا يستطيع تقييم حكومة بناء على انجازاتها السياسية الإستراتيجية لان هذه الانجازات تتطلب فترة زمنية أطول بكثير من عمر حكومة واحدة، وعليه يلجأ الشارع إلى ما هو ممكن القياس.

في حالة حركة حماس، يبدو واضحاً إخفاق الحكومة في العديد من القضايا التي تلامس الحياة اليومية، بغض النظر عن السياق التي أتت فيه إلا أنها تتحمل مسؤولية وجودها في الحكم، وهذا يتطلب منها الآتي كي لا تفقد تأييد الرأي العام:

- أن تركز جهودها الآن على أهداف آنية تلامس حياة المواطن، كي تكون ممهداً لتجديد الثقة بعد 3 سنوات.

- محاولة الفصل بين ما هو هدف للحكومة التي من المفترض أن لا يزيد عمرها عن 4 سنوات أو أقل، وما بين هدف الحركة التي يرتبط وجودها بوجود المجتمع.
- أن تتمتع وسائل إعلام الحركة والحكومة بكفاءة تمكنها من نقل الصورة بوضوح، حول إنجازات من الممكن أن تكون حققتها الحركة أو الحكومة لكن طبيعتها ليست ذات صدى إعلامي لدى الشارع.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

- أبو دف، محمود خليل: منهج الشيخ أحمد ياسين في التغيير (المفاهيم والممارسات). ط1. غزة: الجامعة الإسلامية. غزة، 2005.
- أبو سليمان، عبد الحميد: أزمة العقل المسلم. ط1. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1991.
- أبو عيد، عبد الله وآخرون: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (1987-1996). تحرير: جواد الحمد وإياد البرغوثي. ط1. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1997.
- أبو فارس، محمد عبد القادر: منهج الحركة الإسلامية في التغيير. ط1. الأردن: دار الفرقان. 1991.
- أروا، أوليفيه: تجربة الإسلام السياسي. ترجمة: نصير مروة. ط2. لبنان: دار الساقى. 1969
- البرغوثي، إياد وآخرون: التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2000.
- البرغوثي، إياد: الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة. القدس: مركز الإعلام والاتصال. 2000
- البرغوثي، إياد: الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ط2. القدس: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2003.
- بركات، نظام، وآخرون: مبادئ علم السياسة. ط2. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع. 1987.

- بسيوني، حسن السيد: *الدولة ونظام الحكم في الإسلام*. ط1. القاهرة: عالم الكتب. 1985.
- جريشة، علي: *منهج التفكير الإسلامي*. ط1. القاهرة: مكتبة وهبة. 1986.
- حبيب، كمال السعيد: *الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة*. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- الحروب، خالد: *حماس الفكر والممارسة السياسية*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1996.
- حسن، إبراهيم حسن: *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*. ج 2. بيروت: دار الجيل. 1996.
- الحفيني، عبد المنعم: *موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية*. ط2. القاهرة: مكتبة مدبولي. 1999.
- حماد، مجدي وآخرون: *الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة*. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1999.
- الدقاق، إبراهيم: وآخرون، *تقرير التنمية البشرية فلسطين 2004*، رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- روبرتس، جيفر، و ادوارد، اليستر: *القاموس الحديث للتحليل السياسي*. ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي. ط1. بيروت: الدار العربية للموسوعات. 1999.
- الزبيدي، باسم: *دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية 2003*. تحرير: نادر سعيد. رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت. شباط 2004.

زكريا، فؤاد: الوهم والحقيقة في الحركة الإسلامية المعاصرة، الإسكندرية: فؤاد زكريا.
2006.

الزهار، محمود: إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر. ط1. الخليل: دار المستقبل.
1998.

السباطين، نجاح يوسف: مفاهيم النهضة الإسلامية. ط1. عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع.
2004.

شرف، محمد جلال: نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام. بيروت: دار النهضة
العربية. 1982.

طوالبه، حسن: العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجا). ط1.
الأردن: عالم الكتب الحديث. 2005.

عثمان، محمد رأفت: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام. ط3. بيروت: دار اقرأ.
1982.

عطيات، أحمد: الطريق. ط2. بيروت: دار البيارق. 1996.

العلوي، هادي: فصول من تاريخ الإسلام السياسي. ط2. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات
الاشتراكية في العالم العربي، ط2، 1999.

علي، حيدر إبراهيم: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة
العربية. 1996.

عمارة، محمد: الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي. أبو ظبي: مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2003

غليون، برهان: نقد السياسة: الدولة والدين. ط3. بيروت: المركز الثقافي العربي. 2004.

الكيلائي، موسى زيد: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين. ط2. عمان: مؤسسة الرسالة. 1995.

المبارك، محمد: نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ عامة. ط2. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1994.

المصري، مشير: المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة. ط1. غزة: الجامعة الإسلامية. 2006.

مقلد، إسماعيل صبري و ربيع، محمد محمود: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت. 1994.

الميلاد، زكي: الفكر الإسلامي بين التأسيس والتجديد. ط. بيروت: دار الصفاة. 1994. ص 21-22.

النجار، حسين فوزي: الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الإسلام. ط1. دم: دار الشعب. 1969.

النواتي، مهيب: حماس من الداخل. ط1. فلسطين: دار الشروق. 2002.

نويهض، وليد: الإسلام والسياسة. ط1. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. 1994.

الهندي، خالد: عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1999.

الواعي، توفيق يوسف: الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين. دم. مكتبة المنار الإسلامية. د. ت.

يوسف، محمد راجح: أقدار التغيير. نابلس، دون ناشر، 1994.

الدوريات

أبو مصطفى، نعيمة عبد ربه: المؤسسات المالية في منظمة التحرير الفلسطينية. مجلة رؤية. عدد 29، شباط 2006 / ص 131-148.

أحمد، زكي: تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. المستقبل العربي. عدد 188، تشرين الأول 1994 / ص 13-23.

نعيرات، رائد: خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة، دراسات باحث. ع 8، خريف 2004 / ص 69-79.

يوسف، أيمن طلال: النظام السياسي الفلسطيني 1996-2000 من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 334، ديسمبر 2006، ص 39-56.

مقابلات

مقابلات خاصة بالباحث

أورون، عميرا: الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية: مقابلة مع الباحث. 2007/4/11.

التميمي، عزام: مقابلة مع الباحث. 2007/4/6.

شيترن، يواف، مسؤول الملف العربي في صحيفة هآرتس: مقابلة مع الباحث. 2007/4/11.

صالح، محسن: مؤرخ وباحث في القضية الفلسطينية، مقابلة مع الباحث. 2007/4/4.

عدوان، عاطف: بروفيسور في العلوم السياسية، ووزير فلسطيني سابق. مقابلة مع الباحث. 2007/4/12.

عصفور، عدنان: عضو القيادة السياسية في حركة حماس: مقابلة مع الباحث، 2006/6/2.

قاسم، عبد الستار: مفكر فلسطيني. مقابلة مع الباحث. 2006/10/25.

يسخاروف، آفي: خبير إسرائيلي في الشؤون الفلسطينية: مقابلة مع الباحث. 2007/4/10.

مقابلات صحفية

حمد، غازي: مقابلة صحفية. مجلة البيان. الرياض. عدد 227. أغسطس 2006.

ياسين، أحمد: مقابلة صحفية. أمة تقاوم: حوارات في الفكر والسياسة. إعداد: أسامة عبد الحق. ط1. غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث. 1999.

التقارير

برنامج دراسات التنمية. استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول: الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية والوضع الأمني والإصلاح. الاستطلاع التاسع عشر. رام الله: جامعة بيرزيت. 5 تشرين أول 2004.

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004. تحرير: شريف منصور. القاهرة. 2005.

تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. نابلس، 1999.

مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. كانون ثاني 2006.

الصحف والمجلات

المقالات

بنجل، مايا وآخرون: أشكنازي يُلح إلى بدء العمل ضد حركة حماس عما قريب. **صحيفة معاريف**. 2007/03/29. ترجمة وإصدار: نشرة شؤون إسرائيلية في أسبوع. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2007/4/1، عدد 200. ص 14-15.

الحروب، خالد: تجليات البرغماتية عند الإسلاميين. **إسلام أون لاين** 2007/3/22. نشرة فلسطين اليوم. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 669، 2007/3/23. ص 42-45.

الشوبكي، بلال: انصروا فتح. **صحيفة العرب الأسبوعي**. لندن. 2006/11/25. عدد 81. ص 20.

الشوبكي، بلال: اللوفاق في وثيقة الوفاق. **صحيفة العرب الأسبوعي**. لندن. 2006/6/3. عدد 56. ص 21.

الأخبار

صحيفة الحياة. لندن. خبر حول لقاء عزيز دويك برئيسة البرلمان الأوروبي. 2006/4/12. نشرة فلسطين اليوم. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2006/4/12، عدد 336، ص 17.

صحيفة القدس. فلسطين. تصريح محمود عباس حول اتفاق مكة. 2007/2/27. ع 13479، ص 1، ص 30.

صحيفة القدس العربي. لندن. تصريحات الظواهري. 2006/12/23. ص 1، ص 5.

صحيفة المستقبل. لبنان. 2006/5/26. ع 572. ص 2.

الندوات والمؤتمرات

تيرنن، أوليفر ماك: مستقبل العلاقات الدولية لحكومة حماس، برنامج بلا حدود. قناة الجزيرة الفضائية. 2007/3/28.

الرمحي، محمود: إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية. برنامج أكثر من رأي. قناة الجزيرة الفضائية. 2006/5/8.

غزال، محمد: مداخلة خلال ندوة. إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد. عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005. ص 15-35.

المغربي، محمد زاهي بشير: الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" جامعة القاهرة، 2005/6/21. من موقع التجديد العربي: <http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960>.

مقبول، أمين: وثيقة الأسرى بين ثوابت الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة. برنامج مع الحدث. حلقة بتاريخ 2006/6/21. قناة العالم الفضائية.

نوفل، ممدوح: النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج. مؤتمر ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل. رام الله: مؤسسة مواطن، 23 تشرين أول، 1998.

الهضيبي، مأمون: مستقبل الإخوان المسلمين. برنامج لقاء اليوم. قناة الجزيرة الفضائية. 2002/11/6.

الوثائق

نص اتفاق القاهرة، مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 35.

نص اتفاق مكة. صحيفة القدس. فلسطين. 2007/2/9. عدد 13461. ص1، ص22.

نص خطاب التكليف لحكومة إسماعيل هنية الثانية. صحيفة القدس. فلسطين. 2007/2/9. عدد 13461. ص1، ص22.

نص وثيقة الوفاق الوطني. صحيفة الحياة الجديدة. فلسطين. ع 3839، 2006/6/28. ص4.

نص الهدنة التي طرحها أحمد يوسف، صحيفة الأيام. فلسطين. 2006/12/24. نشرة فلسطين اليوم. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. عدد 548. 2006/12/24. ص5-8.

وثيقة اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو): يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1995 / ص 874 - 879.

المراجع باللغة الإنجليزية

Abu-amr, ziad: **Islamic fundamentalism in the west bank and gaza**. U.S:

Indiana University Press. 1994. page 50-51.

Almond, Gabriel A., et al: **Comparative Politics Today: A World View**.

Seventh Edition. New York: Addison-Wesley Longman. 2000.

الدوريات

Amin, Samir: Political Islam. Covert Action Quarterly. Washington. No.

71, Winter 2001. p3-6 .

Editorial: A Palestinian Pact. **The Washington Post**. Saturday, February

10, 2007. page A 16.

Editorial: A Very Partial Palestinian Peace. **The New York Times**,
February 11, 2007. p 11.

Editorial: The Hamas Conundrum. **The New York Times**. March 26,
2007. p20.

Elliott, John and Khrestin, Igor: Russia and the Middle East. **Middle East
Quarterly**. Winter 2007. <http://www.meforum.org/article/1632>.

Gold, Dore: America's Hamas Dilemma: Spreading Democracy or
Combating Terrorism?. **JERUSALEM ISSUE BRIEF**. Jerusalem
Center for Public. Vol. 5, No. 8 . 1 November 2005.
<http://www.jcpa.org/brief/brief005-8.htm>.

Hamzawy, Amr. The Key to Arab Reform: Moderate Islamists . **Carnegie
Endowment for International Peace**. Washington D.C. Policy Brief
No. 40, July 2005 . p5-6.

International Crisis Group: Understanding Islamism, **Middle East/North
Africa Report**. Cairo. N.37, 2 March 2005 . p 1-3.

Kissinger, Henry A: What's Needed From Hamas Steps in the Peace
Process Must Match Conditions on the Ground. **The Washington
Post**. Monday, February 27, 2006. Page A 15.

Kuttab, Daoud: Obstacle or Opportunity. **The Washington Post**. March
26, 2007. Page A15.

Litvak, Meir: The Islamization of Palestinian Identity: The Case of Hamas.

The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies:

<http://www.dayan.org/d&a-hamas-litvak.htm>

Malley, Robert and Miller, Aaron David: For Israel and Hamas, a Case for Accommodation. **The Washington Post**. Monday, May 15, 2006. Page A17.

Noakes, Greg: The Threat of Islamic Fundamentalism in North Africa.. **Washington Report to the middle east Affairs**. Heritage Foundation. September/October 1994. Pages 21, 43-44.

Pipes, Daniel: Can Hamas and Hezbollah be Democratic?. **New York Sun**. March 22, 2005. <http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526>

Rabinovich, Abraham: Israel fears fight against Hamas. **The Washington Times**, March 20, 2007. <http://www.washingtontimes.com/world/20070319-100719-3495r.htm>

Robin, Barry: Israel's New Strategy. **Foreign Affairs**. July/August 2006. <http://www.foreignaffairs.org/20060701faessay85409/barry-rubin/israel-s-new-strategy.html>

Salhani, Claude: The Arabian peacemake. **The Washington Times**. February 12. 2007. <http://www.washingtontimes.com/commentary/20070211-102909-5708r.htm>

Shaul Mishal: Hamas: The Agony of Victory. **Strategic Assessment**.

Jaffee Center for Strategic Studies. Tel- Aviv university Volume 9,

No. 1. April 2006. <http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html>

Wikipedia. Win win game: http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win_game

Zabriskie, Phil: Is Abbas Sabotaging the Palestinians?. **Time Magazine**.

Monday, Mar. 19.2007. [http://www.time.com/time/world/article/](http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1600752,00.html)

[0,8599,1600752,00.html](http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1600752,00.html)

المراجع من الإنترنت

الكتب

مشعال، شأؤل و سيلع، أبراهام: **عصر حماس**. تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت. 1999.

ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام. من الموقع الإلكتروني: [http://www.palestine-](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas2.htm)

[info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas2.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas2.htm)

الدوريات

أبراش، إبراهيم: التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني. من الموقع

الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني: http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

أبو بكر، أنغير: الإسلام السياسي صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال

أفريقيا) الإسلام السياسي: مقاربات نقدية، نقلا عن فرانسوا بورجا. **الحوار المتمدن**. ع

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50123> .2005/11/10 .1374

أغا، رياض نعلان: تقسيمات إسلامية، 2006/10/8، من الموقع الإلكتروني:

[.http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html](http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html)

بادحدح، علي بن عمر: الإسلام السياسي. موقع علماء الشريعة:

<http://www.olamaashareah.net/nawah.php?tid=872>

حجازي، يوسف: التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية. مجلة مركز التخطيط

الفلسطيني. من الموقع الإلكتروني للمركز:

http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_15.htm

الحسن، بلال: هل تعيد حكومة "حماس" الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية؟. جريدة الشرق

الأوسط. لندن. 2006/3/26. العدد 9980. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9980&article=3>

.54890

حمّامي، إبراهيم: منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحتمية التغيير. موقع الدكتور حمّامي

الإلكتروني:

http://www.grenc.com/a/DrHamami/show_Myarticle.cfm?id=1581

حيدر، خليل علي: الإسلاميون في تركيا. موقع وكالة الأنباء الشيعية.

<http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/003/145.htm>

الخصر، عبد العزيز: بين التغيير ومقاومته. صحيفة الشرق الأوسط. لندن. عدد 9687،

2005/6/6. من الموقع الإلكتروني:

<http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9687&article=303959>

سالم، زهير: مشروع عام للإصلاح: رؤية إسلامية. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات

الحضارية والإستراتيجية. 2004/7/15. من موقع المركز الإلكتروني:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-m-i-3.htm

سليمان، محمد: التغيير السياسي عند المودودي. مجلة العصر. 2003/12/25. من موقع المجلة

الإلكتروني:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4854>

شبيب، نبيل: الإسلاميون والإصلاح السياسي. الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9FDF0424-1DEF-45E2-8E93-EB09997472BB.htm>

شفيق، منير: قرار الهدنة الفلسطينية.. أبعاد ونتائج، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54BF5627-E2EA-4A4E-ACF7-89A84B5D86F4.htm>

الشوبكي، بلال: أساليب السلطة الدينية في محاصرة العقل المسلم. مجلة معابر. تموز 2005.

من الموقع الإلكتروني: http://maaber.50megs.com/issue_june05/spotlights1.htm

صالح، محسن: قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني. الجزيرة نت. 2006/6/11.

من الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA742588-3B19-49B5-B51B-B7D84A2B6146.htm>

عبد العال، أحمد: الإسلام السياسي، شبكة القلم الفكرية. 2005/5/26. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&contentID=103>

عويس، خالد: الإسلام السياسي والدولة.. السودان نموذجا. الحوار المتمدن، ع 1645.

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=72976> .2006/8/17

فؤاد، وسام: سمات الحالة الإسلامية في تركيا. الحالة الإسلامية في تركيا.. تعددية صحية.

وحدة البحوث والتطوير في شبكة إسلام أون لاين. القاهرة، 2006/1/19.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

مشكور، سالم: المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين. الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57DE1C2C-6E24-4422-B3A8-340A9A484D99.htm>

نافع، بشير موسى: انتخابات رئاسية تركية محفوفة بالتوتر وبالغة الأهمية. الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D78DE7D-8CDE-4138-9CAC-2156258FB7C4.htm>

التقارير

الجزيرة نت. أحمد قريع (أبو علاء): نبذة شخصية. من موقع الجزيرة الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=59792>

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية. إدارة التغيير. الأردن. من موقع المركز الإلكتروني

www.ngoce.org/content/changem.doc

الهيئة العامة للاستعلامات، المسوح وقياس الرأي العام. نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني

حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية. رام الله. من 3-6/7/2003. من الموقع

الإلكتروني: <http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html>

الوثائق

منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني، المادة الثامنة. من موقع مركز

المعلومات الفلسطينية الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

ميثاق حركة حماس. 1988. شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

نص اتفاق أوسلو 2، القاهرة 1994/5/4. البند السادس. صحيفة القدس. فلسطين. من الموقع:

<http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo2.html>

نص إعلان مبادرة الهدنة 2003/6/29. شبكة إسلام أون لاين

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml>

نص وثيقة الأسرى (الوفاق الوطني غير المعدلة). موقع عرب48، 2006/6/6

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=37161>

المقابلات الصحفية

مشعل، خالد: مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية. 2005/12/18. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30474>

أبو السبح، عطا الله، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة: مقابلة مع شبكة إسلام أون

لايــــن. 2007/3/11. من الموقع الإلكتروني:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173

[364156142&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173)

الندوات والمؤتمرات

أبو سليمان، عبد الحميد: مداخلة حول أولويات التغيير. حول التغيير والإصلاح في الحركات

الإسلامية. معتر خطيب الدوحة. 2004/5/18. من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.sh>

tm.

حمدان، أسامة: إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس. منظمة

التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات. 30-31/5/2006. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=7615>

الزهارة، محمود: مداخلة خلال ورشة: نحو مشروع فلسطيني-عربي لإعادة بناء وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005/6/29. من الموقع الإلكتروني: <http://www.mesc.com.jo/mesc-15-02.html>.

الشايب، جعفر: مداخلة حول إشكالية الطرح السياسي للإسلام. ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية. تحرير: معتز الخطيب. الدوحة. 2004/5/18. موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtml>

عصفور، عدنان: مداخلة في ندوة. الحكومة الفلسطينية بين الواقع والطموح. نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات. 2006/4/4. من الموقع الإلكتروني:

http://www.paldsr.org/pages/index.php?start_from=10&ucat=&archive=&subaction=&id=&page=head3

محفوظ، محمد: أفق التغيير في المشهد الحالي. حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية. معتز خطيب الدوحة. 2004/5/18. من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtm>

مركز باسيا. ندوة: استقراء- رؤية وبرنامج حركة حماس في ظل المناخ السياسي الحالي. رام الله. 2005/10/22. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.passia.org/meetings/2005/Hamas.htm>

الأخبار

صحيفة الحياة. لندن. اقتراح بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. 2005/7/24. من الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية: <http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue3/palestine.html>

صحيفة الرياض. الرياض. القدومي يعترض على وجود وزير خارجية فلسطين:

<http://www.alriyadh.com/2005/03/30/article52188.html>

قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في

تونس، من الموقع الإلكتروني:

http://www.arabdecision.org/show_func_5_6_3_1_3_21964.htm

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**The Political Change from the Perspective of Political
Islamic Movements on the West Bank and Gaza
" Hamas as a model "**

Prepared by
Belal M. M. Shobaki

Supervised by
Dr. Raid M. H. Nairat

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate
Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.*

2007

**The Political Change from the Perspective of Political Islamic Movements
on the West Bank and Gaza**

" Hamas as a model"

Prepared by

Belal M. M. Shobaki

Supervised by

Dr. Raid M. H. Nairat

Abstract

The decision to do a research on "The Political Change from the Perspective of Political Islamic Movements on the West Bank and Gaza" came as a result of many factors the sum of which constituted a strong and compelling reason to undertake such research. The ever growing presence of Political Islam and its impact on the Palestinian society were among the two most compelling reasons to do so. These factors, in light of the fact that none of these movements have ever had any prior experience in government or even the simple participation in such governments on the Palestinian level in the past, compelled the researcher to try to study the changes in the political agenda of Hamas, the subject of this study.

In his attempt to arrive at the conclusion of this study, the researcher tried to test his Hypotheses which can be summed as follows, that in Hamas' attempt at political transformation within the scope of this study 2000-2007, the movement goals centered around transforming the basis of the Palestinian political system, the source for authority for the Palestinian Authority (PA) and the Palestine Liberation Organization (PLO), in addition to redefining the nature of the relationship with the Israeli occupation, all such goals were influenced by a series of factors that presented both a challenge and an opportunity for such undertaking.

Testing these Hypotheses required dividing the thesis into four chapters, Chapter One discussed the importance of this study and its

background explaining its Hypotheses, Methodology, in addition to outline of the research and its time period. In doing so, the researcher reviewed similar studies Previous studies.

Chapter Two of this thesis, the researcher presented a conceptual discussion of the two concepts presented in his study: Political Islam and political change. After describing the ongoing debate on the use of the term political Islam to describe the phenomenon of Islamic movements involved in politics, the researcher explained the justification for the use of this term in this thesis, considering political Islam movements are such movements that has a well-defined political program and takes Islam as its source of authority which clearly defines its means and general goals, and seeks to realize those goals through the creation of its own political institutions or through existing ones. This Chapter deals also with the concept of political change defining it as the overall transformation of political structure of the society.

The purpose behind this chapter, the concepts chapter, is to establish the basis for a theory by which the researcher can use to transform the abstract concepts into practical reality that can be applied to political Islam movements in general and Hamas movement in particular. This became clear in Chapter Three which dealt with the three basic constituents of political change where the researcher started with ideological foundation moving on to its systematic means and arriving at the eventual goals.

The basic ideology behind all such movements springs from an Islamic framework as it is clear from the general methodology of such movements, most important of which is the graduation of transformation and its interaction with modern concepts and institutions to finally arrive at

its ultimate goal, the creation of an Islamic state. All such issues, in addition to the abstract concepts discussed earlier formed the foundation for political change with Hamas so that the ideological foundation formed a common denominator with other political Islam movements. As for Hamas' methodology, it appears that it coincided completely with that of the former Muslim Brotherhood which in fact makes up its ideological roots.

In Chapter Four the researcher discussed how Hamas would achieve its goals of political transformation and the source of authority for the Palestinian Authority and Palestine Liberation Organization as well the relation with Israeli occupation. From the events that took place recently, as of the date of writing this thesis, it appears that Hamas did in fact achieve, at least partially, some of these goals through the three agreements signed with other factions, namely the Cairo Agreement, the National Unity Agreement, and the Mecca Agreement.

As for the PLO, the change sought by Hamas appeared to be limited to the theoretical foundation, as the practical steps taken appeared to be limited. As for the relations with Israel, Hamas' proposal materialized in a truce, an old proposition by Hamas. However, its reintroduction by Hamas recently represents larger significance deeper indications. According to the time scope of this study, Hamas' undertaking of political transformation was influenced by many factors, some of which helped to shape this transformation where others presented opportunities for its exhaustion.

At the end of his thesis, the researcher has recommended that Hamas adopts the following recommendations: first to develop a political culture that is compatible with it's current position. second. the movement has to be aware of the fact that pluralism and political partnership is a core

obligation for the practice and the implementation of democracy. Third, for Hamas to maintain its current standing with citizens, the movement must give special attention to projects that the citizens come in contact with and benefit from on a daily basis. He also pointed out the importance of strengthening the elements of the truce for managing the relationship with Israel, and consolidate the real concept of resistance in accordance with the concept of constructive governance.